





۲۴۲

د، ۳۵۰۰،

کتابخانه

کتابخانه دانشگاه تهران و معارف اسلامی مشهد  
شماره ۱۴۸۹۵ تاریخ ۱۴/۱/۵۱

۱۰۴

۳  
ع







وارادوا باسم المعنى المصطلح عليه عند الحاجة وهو ما دل على معنى قائم بغيره  
فيتمل الصادر وانما ذكره في اسم المعنى لان اسم العين كخلام زيد يدل  
على اختصاص المضاف بالمضاف اليه مما اي لا باعتبار صفة داخلية اذا  
عرفت ذلك فاعلم ان اضافة الاصول الى لفهم تفيد اختصاصها بالفقه  
من حيث كونها دليلا عليه ان اخذنا الاصل من الدليل او من حيث كونها  
مبنيا عليها ان اخذناه من معناه لغة وح فالاصل الادلة المختصة  
بالفقه والامور التي يفتي عليها الفقه فقط وبذلك يخرج النحو والشرع  
والمنطق ونحوها مما يفتي عليها الفقه ولا اختصاص لها به وربما يقال  
الاصول ان فسرت بالادلة لم يعم جميع مسائل الفن فخرج مباحث الاجتهاد  
عنها وان فسرت بالمبني عليها دخل فيها علم الرجال لا ببناء الفقه عليه  
ويُدفع ان ذكر الاول من باب الاستطراد والثاني لا يختص بالفقه  
وقد عرفت ان اضافة تفيد الاختصاص وقد يقال اصول الفقه بالمعنى  
الاضافي يتناول موضوع هذا الفن انما هي الادلة الاربعة لا ببناء الفقه  
عليها وكونها ادلة له وقد تقدم في محله ان موضوع كل فن خارج عنه  
وايضاً معناه الاضافي لا ينطبق على معناه الاضافي لا ينطبق على معناه  
العلمي لان الاول على عام نفس المسائل والثاني كما سيأتي انتم العلم بها والعلم  
بالشيء يغير نفس الشيء ويدفعه ان اسامي العلوم موضوعه قارة بازاء

المسائل واخرى باناء العلم بها فعناه الاضافي واما معناه باعتبار العلم  
طه ترقيات احسنها هو العلم بالقواعد الممهدة لاستنباط الاحكام  
الشرعية الفرعية عن ادلتها التفصيلية فخرج بقولنا القواعد يعني القضايا  
الكلية العلم بالقضاء الجزئية وبالممهدة لا لاستنباطها كالكلام والنحو  
والعرف ونحوها والظرف من متعلقات العلم فخرج به علم المقلد بها من  
الادلة الاجمالية واما موضوعه فموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه  
الذاتية والعرض لذاتي اما يعرض الشيء لذاته اي لا يحتاج الى وسط  
في العررض وان احتاج الى وسط في الثبوت فموضوع هذا الفن هو  
الاربعة ان قلت اكثر مباحث الفن باحثه عن غير الادلة كما بحث الامر  
والنهي والعام والخاص ونحوها لعدم اختصاص البحث عنها بالكتاب  
والسنة ومباحث حجة الكتاب وخبر الواحد لان البحث فيها ليس من الادلة  
اذ كونها ادلة انما تعرف بتلك لمباحث ومباحث القياس ونحوها  
ليس من الادلة فالبحث فيها انما هو عما ليس بدليل والجواب عن الاول  
ان نظر الاصول في المبادئ اللغوية ليس الا باعتبار وقوعها في الكتاب  
والسنة ففي الحقيقة ليس بحث الاصول مطلق الامر بل الامر الواقع في  
الكتاب والسنة وعن الثاني في موضوع البحث في حجة الكتاب وخبر الواحد  
هو ذات الدليل لا باعتبار وصف الدلالة فهو بحث من الادلة ومن



بالمستترك فانه يحتاج الى القرينة والحرف فانه يحتاج الى القيمة و  
الجواب عن الاول ان فهم المعنى من اللفظ لا يحتاج الى القرينة بل تعيين  
المراد من بين معانيه المفهومة من اللفظ بمجرد سماعه وعن الثاني  
بان اللفظ يدل على المعنى الا ان معناه قاصر بالنظر والقصور ليس في كلاله  
الرف على معناه بل في معناه وضمير نفسه في التعريف راجع الى اللفظ الى  
ليدل على المعنى بنفس اللفظ من جهة الوضع لا بالقرينة كما هو في المجاز فشر  
المجاز المشهور يعني ما كانت القرينة فيه خارجة عن الحدان بل هي خارجة عن  
الاول فهو حقيقة ولا فلا دلالة لنفس اللفظ على المعنى فهو خارج  
عن الحد داخل في المجاز ثم الواضح ان لاحظ امر خاصا فوضع اللفظ له  
فالوضع خاص وكذا الموضوع له وان لاحظ امرا عاما فالوضع عام فان وضعه  
باراه فالوضع له كل وان وضعه باراه خصوصيات فالوضع خاص  
وانجهود على ان الحروف والوصلات والضمائر واسماء الاشارة والاعمال  
باعتبار معناها الهيئ من القسم الاخير وهو الحق والفرق بينها وبين الحروف  
هو ان الحروف معناها الية بخلافها وخالف فيها القدماء في المحكي فترجموا  
عموم الموضوع له فيها واحتجوا لهم بوجوده نصا حاديا في المتكثر المعنى  
حيث حصره ما في المشتراك والحقيقة والمجاز المسقول والمرتب واليت ال  
المذكورة منها وان وصفت التجزيات يقتضي اوصافا غير متناهية وهو

من المتكثرات وانما  
المتكثرات المشار اليه  
ذكر

والجواب عن الاول بان فرضهم بان مورد الاستعمال ومعناه في  
الجملة وعن الثاني بان عدم ذكرهم اياها في المتكثر المعناه بناء على  
انهم من عموم الموضوع له فيها وتجهيم الاخرين تساعيا في عنوان المسئلة  
واعتمادا على بيان التحقيق فيها بعد ذلك وعن الثالث بالملاحظة الاجمالية  
لتلك الخصوصيات بملاحظة ذلك لقد الجامع والوضع لكل منها تكفي فلا  
يلزم تصور ما لا يتناهي ولا الا وضلع الغير المتناهية على ان قلنا  
بكون الواضع هو الله تعالى امكن ان يدفع المحذور من راسه لا حاطة علمه  
بالجزئيات كاحاطته بالكليات جهة المختار تشاير الخصوصيات منها  
وعدم استعمالها الا فيهما مع عدم ملاحظة المناسبة والاشكال على القراءة  
وكلها من ايات الحقيقة والوضع ثم الواضح ان عين خصوص اللفظ  
فالوضع تختفي والافنوع كالمشتقات باسرها والاول كالمصادر المرسل  
عن الهيئات والحركات فالقرب المرسل عنها يفسد من رتب من غير اعتبار  
هيئة وحركة وسكون لهما موضوع بالوضع الشخصي و باعتبار حقوق العوا  
الخاصة عليها موضوع بالوضع النوعي ومن ذلك لمقدار المعهود في السنة  
علماء الادب يعني القرب بفتح الضاد المعجمة وسكون الراء المهملة فانه  
في التحقيق من المشتقات من المادة المرسل عن الحركات والسكنات  
وموضوع بالوضع النوعي كما يقررون مصدر فعل المتعدي على وزن



يفتح الفاء وسكون العين **فصل** هل الدلالة تابعة لارادة  
 المستعمل او لا الجهد على الثاني وهو لصواب ضرورة دلالة الالفاظ  
 على معانيها من غير توقف على اعتبار الارادة وذهب شيخنا <sup>الشيخ</sup>  
 وتبعه الحق الطوسي رحمه الله في المحكي على الاول ولعله اراد به امر اخر  
 والا فخالفه من الفروقات ولو قيل موضوعات معانيها من حيث  
 كونها مرادة للافظها كان دعوى بلا بينة ايضا **فصل** الدلالة عقلية  
 ان استقل بها العقل كدلالة اللفظ السميع من وراء الجدار على وجود  
 لافظه وطبيعته ان كانت تبعونه الطبع كدلالة اخ ابي الزجر ووضعية  
 ان كانت تبعونه الوضع وهي اما غير لفظية كدلالة الخط او لفظية <sup>وعرفها</sup>  
 بانها فهم الفهم من اللفظ عند الاطلاق بالنسبة الى العالم بالوضع واورد  
 عليه وجهين احدهما ان الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فكيف  
 يعرف احدهما بالآخر واجب عنه بان الفهم مصدر يفتح المعقول اي  
 مفهومية المعنى من اللفظ وكون اللفظ بحيث يفهم المعنى او ان فهم المعنى  
 من اللفظ والثاني ان العلم بالوضع يتوقف على فهم المعنى فلو توقف  
 فهم المعنى على العلم بالوضع ذلك ويدفع ان العلم بالوضع يتوقف على تصور  
 المعنى ولو من غير لفظ فلا دور وقد يورد ايضا بوجه اخر بان يقال  
 ينقص بدلالة ريد على لافظه لمن كان عالما بالوضع ويدفع ان العتبة

معتبرة فلا تنقص ثم دلالة اللفظ على تمام ما وضع له من حيث انه  
 تمام ما وضع له مطابقة على جزئه في ضمن الكل من حيث هو تضمن  
 وعلى الخارج اللازم من حيث هو التزام وحيث اعتبرنا قيد الحيثية  
 في الحدود سلمت عن التقادق فيما كان مشتركاً بين الكل والجزء <sup>واللا</sup>  
 والملزوم ثم المطابقة كما تجري في المجاز وكذا التضمن لانه فهم الجزء  
 في ضمن الكل ويجري فيه الالتزام واللفظ مفرد ومركب والمفرد مالا  
 يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى والمركب خلافه **فصل** ذهب  
 ابن سليمان الى ان دلالة الالفاظ على معانيها ذاتية والجهود على انها  
 وضعية وخرج على ذلك بانها لو كانت وضعية لزم الترجيح من غير  
 مرجح في تخصيص بعض الالفاظ ببعض المعاني وفيه نظر اذ عدم العلم  
 بالمرجح لا ينفيه وقد يقال غرضه ان الوضع بالمناسبة الذاتية <sup>للمرجح</sup> دفعاً  
 بلا مرجح ويدفعه جواز ملاحظة المرجح العرضي ووافق بعض علماء <sup>للتكبير</sup>  
 وقالوا لا حظ للمناسبات المدونة في علم التكسير وفيه نظرية واحتج الجمهور  
 على العدم باشتراك اللفظ بين الضدين كالقرء بين الطهر والحيض والجون  
 بين الاسود والابيض والمناسب لاحدهما لا يناسب الآخر وفيه نظر <sup>بعضاً</sup>  
 لجواز ان يكون اللفظ جستا يناسب باحدهما احد الضدين وبالاخرى  
 الاخر وبان ارادة الواضح مرجحة وهذا بناء على جواز الترجيح بلا مرجح



العلاليق مسروطة بحسن الاعتبار في التقاريف وحسن الاعتبار بدورها  
 ولا حجة على اعتبار رخصة الوضع فيها بل بحسن التجوز بها وان منعه  
 من العلاقة ان كانت مشابهة فاستعان ولا فجاز مرسل واجتز من قال  
 لا بد من نقل الاحاد بوجهين احدهما لولا ذلك لزم كون القرآن غير عربي  
 والثاني باطل لقوله تعالى انا انزلناه في انا عربيا فالمقدم مثله بيان الملازمة  
 ان ما لم ينقل عن العرب فليس عربي والقرآن مشتمل على المجازات فلو  
 لم يكن منقول بلزم ذلك وفيه انه يوجب نقل ما في القرآن لا كل مجاز وعلم  
 الفيلسوف ليس يثنى ولا نسلم ان ما لم ينقل بشخصه فليس عربي بل يكفي النسخ  
 ولا ثم كون القرآن غير عربي لو اشتمل على غير عربي كيف وقد اشتمل على  
 الرومي والهندي والعربي كالعسكاس والمشكوة والسجمل بل يكفي ان يكون  
 على اسلوب عربي على ان ضمير انزلناه لم لا يجوز ان يرجع الى بعض القرآن  
 كالسورة بتأويل المنزل او المذكور لان القرآن مشترك معنوي بين الكل  
 والجزء فصحة اطلاقه على الكل والبعض كالماء وايضا منقوض بالصلوة والصوم  
 على ما ذهب غير القاضين ثانيا لو كان نقل نوع العلاقة كافيا لجاز استعمال  
 النحلة في الحايط والجبل الطويلين للمثابفة والشبكة للميد وبالعكس  
 للمجاورة والابن للاب وبالعكس لسببية والمسببية التالفي باطل فالمقدم مثله  
 والملازمة بينهما واجب عنه بان ذلك من جهة المنع او المانع لا عدم

وكان لم يعلم المانع وفيه من الوهن ما لا يخفى بل الجواب ان مقتضى صحة التجوز  
 ليس هو مطلق نوع العلاقة بل العلاقة الظاهرة الموجبة للانتقال من معنا  
 الموضوع له الى المجاز اذا نصبت القرينة الصادرة عن الاول كالتمجاعة  
 في الاسد والعلاليق المذكورة فيما ذكر خفيه ليست من الظاهر الخواص مع ان  
 القياس لا ينتج المطا ومنها صحة سبب المعنى علامة المجاز وعدمها علامة  
 الحقيقة اذا كانت من غير تأويل وهذا القيد احتراز عن قولك للبليد  
 ليس باسنان واوردها عليها بوجوه احدها انها منقوضة **فصل**  
 يعرف كل من الحقيقة والمجاز بامارات وعلايم منها نصا هل اللغة فان  
 تواتر وشهد به شواهد الاستعمال فاقاد العلم فلا كلام والا فالجمهور  
 على التعويل عليه مالم يوهن فان تقارض فيه النقل قول على الارجح  
 كالاكثر ضبطا واشد خبرة واكثر نقلة وتقديم المتيقن على الثاني ثم  
 التعويل على نقل الواحد انما هو فيما لا سبيل اليه الا به كاصول اللغات  
 واما ما امكن فيه معرفة حقايقه كالكثير الالفاظ المبحوثة في الفن مثل الا  
 والهي والعام والخاص ونحوها ولو بالرجوع الى مرادهم من لغة الطالب  
 فالاجتهاد يقدم على التقليد ولذا ترىهم لا يقولون على النقل في تلك المباني  
 ومنها التباد وهو مباداة المعنى الى الذهن من اللفظ المجرى عن القرينة  
 بلا وسط وهذا احتراز عن فهم النجى في ضمن الكل واللازم بواسطة المألوم



ومنه المقام ما المماز المشهور فان بلغ حد الحقيقة فلا نقض ولا يمكن  
تجريد النظر عن الشهرة وربما يقال بعدمه لا ينافي من القرائن اللازمة لشه  
الوجه في كونه من امارات الحقيقة هو ان <sup>الشيء</sup> لا يثبت له بدله من مرجع اما الوجه  
او المناسبة الذاتية فلما اتفق الثاني معين الاول ويجب فيه تنوع أكثر من  
الاستعمالات المختلفة المحرم بابتفاء القرينة واستناد التبادر الى نفس  
اللفظ وهل الاصل فيه ان يكون عن الوضع لا عن الاطلاق وجهان اختار  
الاول جماعة بناء على اعتبار الغلبة وفيه نظر ورجوع الى غيره من الاما  
ر كقصة السلب وعدمها ثم هو حجة الجاهل برجوعه الى محاوره اهل اللسان وبه  
يبدفع ما اورد في المقام من الدور بان تبادر المخ يوقف على العلم بالوضع  
فلو توقف العلم به عليه دار والجواب توقف عليه علم الجاهل بالوضع والبناء  
انما هو للعالم باللغة وحجة العالم في اعلامه الجاهل او التبادر موقوف  
على العلم بالوضع اجمالا والموقوف على التبادر هو الوضع به تفضيلا اذا  
استعمله اهل اللغة في استعلام الحقائق وتبادر الغير علامة المماز والتعبير  
بعدم التبادر اولى ومنها صحة السلب من المماز وعدمها علامة الحقيقة المراد  
بها سلب المخ عن مورد الاستعمال من غير تاويل كقول البلبل ليس بمماز  
وعدم جواز ليس برجل والعيد للاعتراض بقوله ليس بائسان بارادة التام في  
الانسانية وذلك لان سلب الشيء من نفسه لا يجوز وعما عدا يجوز واللفظ المجرد

عن القرينة ظاهر في معناه فكما جاز سلبه عنه فليس معناه وما لا يجوز  
فهو معناه وهل يختص بالحمل الذاتي يعني هو هو او يعبر عنه المتعارف وجهان  
فان اعتبرنا الحمل المتعارف فعدمها علامة الحقيقة في الجملة واوردها  
بوجه احدها النقض بما استعمل في الجزء او اللزم مطلقا او المحمولين  
كالناطق والضاحك فانه لا يصح فيها السلب مع كونه مجازا ومثله العام  
المستعمل في الخاص والجواب ان الاشكال انما يتجه لو اريد بالحمل المتعارف  
كما ذكره بعضهم لعدم جواز سلب لعام عن الخاص فلا يشهد عدمها بالحقيقة  
واما اذا اعتبر السلب بالحمل الذاتي فلا ريب في صحة ذلك ضرورة معايرة  
الامر من مفهومه ما وان اتحد احداهما في الخارج هذا اذا كان الخاص معتبرا  
من حيث الخصوصية والا فلا ريب انه حقيقة اقول ان اريد بقولهم عدم  
صحة السلب علامة الحقيقة انه هو علامة الحقيقة مطلقا فالوجه اعتبار الحمل  
الذاتي وان اريد به انه علامة الحقيقة في الجملة فالوجه اعتبار الحمل المتعارف  
ايضا وصح ما ذكره في صحة السلب بالحمل الذاتي علامة المماز وفي العكس  
بالعكس ثانيا ان العلامة مشتملة على الدور بينهما ثم اختلفوا في تبيين  
فقال في ق الدور فيهما مضمون استثنين فقال في الاول كون المستعمل  
فيه مجاز لا يعرف الا بصحة سلب جميع المعاني الحقيقة ولا يعرف سلب جميع  
المعاني الحقيقة الا بعد معرفة ان المستعمل فيه ليس منها الاحتمال الاشتغال



الجاهل الخارج عن الاصطلاح وكان حجة له في استعمال اللغات اول العالم  
 في اعلانه الجاهل كما مر مثله في التبادر فلا دور لان الموقف عليها انما  
 هو علم الجاهل والموقوف على معرفة الوضع والحقيقة انما هو علم اهل  
 اللسان نعم هذه العلامة والعلامة السابقة مثلا اثنتان وكل منهما كاشف  
 عن الاخرى **ب** المقصود بالعلامة تحصيل العلم التام وهو لا يتوقف  
 على العلم بالوضع فضلا عن توقفه عليه تفضيلا اذ كثيرا ما يعلم ذلك بعض  
 اهل اللسان او بشهادة الوجدان من الخير بكيفية الاستعمال **ج** المراد  
 بعلامة المجاز حجة سلب الحقيقة في الجملة وح فان اتخذ معناه كان مجازا  
 مطلقا والا فبالنسبة كالعين في النابغة في الباصرة الباكية بعلاقة  
 جريان الماء حيث جمع سلبها عنها بالنسبة اليها وان كانت حقيقة فيها  
 ايض من جهة خصوص وضعها والمراد بعلامة الحقيقة عدم حجة سلبها في الجملة  
 ايض وهي علامة كونه حقيقة فيه بالنسبة وان امكن ان يكون له معنى اخر  
 مع سلبه عنه بالنسبة اليه فلا يتوقف معرفة كون المجوثر عن حقيقة علم  
 العلم بكونه حقيقة فيه حجة يلزم الدور والمقصد بالعلامة استعمال الحال  
 في الافراد المشكوكه كما لو شك في البليد هل هو داخل في معنى الانسان او لا  
 فيستعمل بالقاعدة المذكورة واورده عليه بوجهين احدهما انه خارج عن البحث  
 اذ المراد بالعلامة استعمال الحقيقة والمجاز لا تحقق الحقيقة في الفرد وعدم

والثاني العلم بدخوله في الحقيقة وعدمه موقوف على العلم بالحقيقة وعلمها  
 فلو توقف العلم بهما عليه كان دورا ايض ويرد عليه ايض انه تخصيص للعلامة  
 بهذا النوع وهو خلاف عموم الكلمات وايضا انما يجري ذلك اذا اريد صحة  
 السلب وعدمها بالحمل المتعارف واما اذا اريد بها الحمل الذاتي كما  
 هو في جملة فلا ريب في حجة سلب لعام عن الخاص من حيث هو الرابع  
 ما يجري في المجاز فقط وهو لا يجمع توقفه على العلم بصحة سلب جميع معانيه  
 الحقيقة حجة يلزم الدور بل يكفي سلب بعضها لانح ان لم يكن مجازا  
 في السلوب عنه كان حقيقة فلزم الاشتراك والاصل عدمه والمجاز  
 خبر منه وفيه العلامة سبب براسها عندهم لاجزاء ومجمع عليها مع ان او  
 المجاز محل خلاف والاصل يخرج عنه بحجة وهذه العلامة لا تختلف وهذا  
 الاشكال انما يرد اذا اريد بالعلامة معرفة الحقيقة والمجاز واما اذا  
 اريد منها تعيين المراد عن مورد الاستعمال بعد العلم بالحقيقة والمجاز  
 فلا وفيه انه خروج عن بحث القوم حيث ذكروها فيما يستعمل به الحقيقة  
 والمجاز لا المراد في الاستعمال بل كيف فيه اصاله الحقيقة بعد فقد  
 القرينة الصارفة مع ان السلب فرع العلم بالمستعمل فيه فلو توقف **ب**  
 عليه ايض **د** والمراد بصحة السلب وعدمها ان يكون اطلاق اللفظ عليه  
 باعتبار معنى يصح سلبه عنه ولا يصح كاطلاق الخارج على البليد باعتبار **ع**



سلبه منه وهو الحيوان الناطق والطلاق الانسان عليه باعتبار معنى لا  
 سلبه منه وهو الحيوان الناطق وفيه نظر لعدم دفعه به فائدة كما يعرف  
 الحقيقة بعد صحة السلب المجاز بها يعرف الحقيقة بجهة الحمل لا باويل  
 اذ هي في مرتبة ويعرف المجاز بعد ما فان مع الحمل الذاتي دل على الحقيقة  
 بالخصوص وان مع الحمل المتعارف دل على انه داخل في المحمول ومنها <sup>طراد</sup> <sup>ال</sup>  
 وعدمه علاقة للحقيقة والمجاز في الاوضاع النوعية مثل هيئة الفاعل  
 لذات ثبت له الحد لما نراه انه كذلك في العالم والجاهل والعاقل والفا<sup>سقى</sup>  
 ونحوها وهيئة اسئل للسؤال عن شأنه ذلك من اسئل ريد او اسئل عمر  
 ونحو ذلك بخلاف اسئل الدار والحائط والبتان ونحوها ونحو اسئل  
 القرية انما هو باعتبار اهلها لعدم اطراده فلا يصح اسئل الجدار ونحو  
 وذلك لان جهة استعمال الالفاظ في حقايقها تدور مدار وجود <sup>لل</sup>  
 الحقايق بحيث متى وجدت حقيقة للفظ صح استعماله فيه للاخلاف فضا  
 الاطراد من اللوام المساوية للحقيقة فالعلم به يوجب العلم بها بخلاف  
 المجاز فانه يدور مدار العلاقة المعتبرة الغير المتكثرة وهي مختلفة  
 بحسب لمقامات وليس لها قاعدة مطردة في المقامات فيكون علم  
 الاطراد من لوازم المجاز وخواصه ومن هنا عرف الاطراد لكون اللفظ  
 اذا صح اطلاقه على معنى اطلاقه على امثاله واشباهه واعتبر على

بوجهين احدهما ان لفظ الرحمن فانه لا يطلق على غيره نعم والسبحي  
 لا يطلق عليه نعم وكذا الفاضل والقادوة فانها لا تطلق على غير  
 الرغبة لعدم الاطراد حاصل فيها مع حصول مباديها ولا مجاز  
 واحب بان الشارع منع من الاولين واللغة من الثالث وفيه  
 بل الرحمن موضوع للبالغ في الرحمة والخصوص مثل رحمة الوجود والبقاء  
 واسمايهما فلا يطلق على غيره نعم والفاضل موضوع لصاحب الفضل  
 وهو الزيادة على الذات مثل اصحاب العلوم العرفية فلا يطلق عليه  
 تعالى لان كماله كلها عين ذاته المقدسة ليست عارضة على  
 الذات على ما تقدم في المعارف الالهية والقادوة وان كانت لغة  
 موضوع لمطلق ما استقر فيه شيء الا انما هي فاقضت بنوع الرغبة  
 او انها اشتقاق خاص لمعنى خاص على ان منع الشرع واللغة بعد وضع  
 اللفظ لا معنى له **ثانيها** منع كون الاطراد من خواص الحقيقة حتى تعرف  
 به لان اللفظ اذا اطلق مجازا على معنى لعلاقة معتبرة اطرادها <sup>الاطراد</sup>  
 تلك العلاقة المصححة لاعادة ذلك للفظ لذلك المعنى ويدفع ان  
 هو ان يصح استعمال اللفظ فكما كان مثل ما اعتبر صحة استعماله فيه  
 من حيث هو لا من حيث اعتبار العلايق المصححة والمناسبات المجوزة  
 نعم هذا هو صحة الحمل من غير تاويل وعدمها ومنها الاستقراء وهو

والنهي موضوع  
 اطلاقه عليه  
 ويعمل فلا يطلق  
 يحظر



في مكار السابعة وهو الاظهر من كل الحق كما عليه اليهود امكن  
 مشترك ووقوع في اللغة ومنهم من اساله ومنهم من اوجبه ومنهم  
 من منع وقوعه في الكتاب العزيز لنا انتفاء ما يقتضي الامتناع و  
 ايجاب وعلم وقوعه في اللغة نفس اهل اللغة عليه في الفاظ كالقرء  
 في الظهر والحيف والعين في الجارية والجارية وعسعر في اقبل واد  
 ونحوها مضافا الى تادرها وعدم ملاحظة العلاقة ولا تكال  
 على اقرنيه في استعمالها فيها ومنه ظهر وقوعه في القرآن **حجة**  
 من احاله اخلاله بالتفهم المقصود من الوضع لحفاء القران وفيه يجوز  
 البيان بالقران الواضحة واتفاق ذلك نادر لا يقدر مع ان الغرض  
 قد يتعلق بالاجمال للحكمة دامية اليه **حجة** من منع وقوعه في القرآن  
 لو وقع فيه فان بينه لزوم بالحكيم فالمقدم مثله وفيه لمقام قد يعين **المقصود**  
 بلامية خارجية بل قد يكون بنفس الخطاب لقوله نعم وفجرنا الارض  
 نونا ويجوز نطق الفرس بالاجمال حجة من اوجبه امر ان احدها ان **المعاني**  
 غير متناهية والالفاظ متناهية لتركيبها من حروف متناهية فاذا  
 وزعت الالفاظ على المعاني بقي ما زاد على عدد الالفاظ مجردا عن لفظ  
 كان موضوعا بازائها اما ان لا يكون تلك الالفاظ وضعت ثانيا  
 بالها فيلزم الاخلال بالمصلحة التي تنفعها الوضع وهي دفع الحاجة

لسهولة او وضعت فيلزم الاشتراك المطلوب والثاني لو لم تقع  
 لكان الوجود في تقديم والحادث مشتركاً مع والثاني بالحل  
 لمقدم مثله ونقيض المقدم هو المطلوب بيان الملازمة ان هذا اللفظ  
 يطلق عليها حقيقة بل لا بد فلو لم يكن من جهة ومنعه كل منهما **مختص**  
 كان من جهة ومنعه لما يشترك بينهما وهو المقصود باللازمة  
 بطلان الثاني فلان المسمى به ان كان نفس الذات فلا اشتراك بينهما  
 وان كان صفة فهي في الواجب واجب وفي الممكن ممكن فلا يكون  
 امرا واحدا والا لكان الواحد بالحقيقة واجبا لذات وممكنا لاخرى  
 وهو مح والجواب عن الاول ان المعاني وان كانت غير متناهية لكن  
 وضع الالفاظ بازاء احادها يوجب اوضاء غير متناهية وهي على  
 فرض صدورها عن الوضع لا فائدة الا في قدر من شأنها لا امتناع  
 تعقل امور لا تتناهي واستعمال الالفاظ بحسب وضع غير متناهية  
 فبلغوا الوضع فيما زاد عليه لمناكس المعاني انما لا تكون متناهية  
 بجزيئاتها واما بالنظر الى كليتها العالمية وما قاد بها فهي متناهية  
 وخط ان الوضع بازائها مغن غالبا عن الوضع بازاء خصوصيات  
 مصنفا الى جواز الجواز فلا يلزم عموم الوضع لجميع الالفاظ فضلا  
 عن الاشتراك واجب عن الثاني باختياره عن الصفات الاعتبارية



وختلافها راجع الى اختلاف المنزغ منه اتول الوجود يقال على الكون  
وعلى ما به الكون والجواب بناء على الاول وهو صرح ويجوز وصفه  
ما يعين في الوجه الثاني مثل كونه مصدر الاثار ولعله من  
هنا قال الامام في المروي عنه وجوده اثباته ودليله اياته  
فان بعض المحققين لا يطلق الوجود عليه تعال هذا الاعتبار يعني  
باعتبار اثبات الايات واما الذات فلا خبر عنه ولا اسم وسم هناك  
وجه ولا اعتبار واما يقع الكلام والنفي والاثبات في الايات وتحقيقه  
يطلب من مقامه تمة المجاز يحتاج الى قرينة صارفة عن الحقيقة وقرينة  
معينة للمراد من بين المجازات ويجوز انعادهما والمشتراك يحتاج الى  
قرينة معينة للمراد من معانيه فضل الترادف واقع في اللغة لغير  
العلماء عليه في كثير من الالفاظ وسياعه علام الحقيقة ومنعهم  
وجعله من باب اختلاف الذات والصفة كالحيوان والماشي والصفة  
مع الصفة كالشيء والكاتب او الصفة وصفة الصفة كالمتكلم والفتح  
وبابه الكلمات واحتج عليه بامرني احدها ان احد الوصفين معنى  
محمول الالفهام به فصدور متنع عن الحكيم ويدفعه عدم حصر الفائدة  
في الالفهام مسبب لجواز ان يقصد به تمكينة من فنون البديع والابلاغة  
والايضاح اذا كان بعضها اوضح الثاني لوقعه فالثاني تحريف لما مر

وتحذر

وتحصيل للحاصل ويدفعه انه لا يجب ان يقع احدهما عقب الآخر للزم  
المحذور ولو وقع فلا يفيد الثاني فافاده الاول بعينه بل مثله  
كالاسباب لعدة قتل ومنه الحد والمحذور وفيه ان احد يفيد <sup>مفضل</sup>  
والحدود الاحمال كالا انسان والحيوان الناطق <sup>مفضل</sup> للفظ احوا  
معروفة مخالفة للاصل هي الاشتراك والمجاز والتخصيص والتقييد  
والحذف والاضمار والنقل ولا يصار اليها الا بدليل فان دل على واحد  
منها بعينه فلا بحث وان دل على واحد لا بعينه فهو صور تقاض <sup>حوال</sup>  
عند القوم والتعارض يقع في مادة واحدة فصاعدا بين الامرين <sup>مفضل</sup>  
فصاعدا فان دار الامر بين المجاز والاشتراك قد امتاز لانه اكثر اموالا  
وافرادا وسعة وغناء من الوضع الغير الثابت واما الوضع في المجاز  
فاما يحسن الرخصة وهو حاصل نوما واما لا يحتاج اليه لانه امر عقلي واذا  
دار بين المجاز والتخصيص فالتخصيص ولى من انواع امتاز لانه اكثر  
والتقييد ولى من التخصيص لذلك ايفوا اذا دار الامر بين المجاز  
والحذف والاضمار والنقل فالجواز لما مر واذا دار الامر بين الاشتراك  
والتخصيص فالتخصيص لانه راجع على المجاز الراجع على الاشتراك وكذا <sup>مفضل</sup>  
واذا دار الامر بين الاشتراك والنقل ففيه وجبان وكذا بين الحذف  
وكذا بين الحذف والاضمار والحق ان ما ذكره القوم في وجه التراجع



يمعنها الشرعية مجازاً ثم اشتهرت فادرت بغير قرينة فهو المدعى <sup>الظ</sup>  
 استعمال الشارع بهذه اللفاظ في معانيها الشرعية مجازاً ثم اشتهرت فادرت  
 بغير قرينة فهو المدعى والظ انما راد به الاشتهار في لسان الشارع دون غيره  
 ولو عرفت ان ذلك لا يثبت المدعى فيستفاد منه ان قصدتم اثبات الوضع ولو  
 بالتحسين والغلبة يتل هذا خلاف المعروف وانقضاء الادلة وكيف كان فالنزاع  
 عندنا ان لا أثر في خصوص النوع الاول ثم منهم من اطلق في الشيء <sup>قبات</sup> واللا  
 ومنهم من حرره في اللفاظ المتداولة على لسان المشرعة ومنهم من حرره  
 في اللفاظ التي تكث دورها في لسان الشارع المستعملة في غير معانيها  
 اللغوية والعرفية كالصلوة والصوم والحج ونحوها ومنهم من حرره في اللفاظ  
 العبادات والمعاملات فثبتها في الاول ونفاها في الثاني والظ الثاني  
 وربما يقال بنفها فيما تقدم على زمان الصادقين وثبوتها بعده وليس  
 يشبه لاثبات الحقيقة المشرعة اذ لا ريب في صيرورتها حقايق في لسان  
 اهل الشرع في زمان الصادقين بل قبله ايضا وربما يحكى من الباقلاني  
 قول بان هذه اللفاظ لم تستعمل في غير معانيها اللغوية وان الزايد منها  
 شهودها اريدت من الخارج <sup>الرجح</sup> يظهر عتق النزاع فيما وجد في كلام اهل  
 المدينة فان قلنا بثبوت الحقيقة الشرعية كما هو الصحيح وجب حملها عليها  
 ولا ينفع اللغة او العرف العام او عرف بلده وزمانه فان قلنا بثبوتها

عشما

تخصيصا ومن جهة الاشتهار كما هو الظاهر فان تلك في صدورهم في زمان  
 صيرورتها حقايقا فالاصل تاخر الحادث ولو شك في زمانها فالعمل  
 بالاصل الخامس حال هذه اللفاظ حال اللغات كيقين فيها بنقل  
 النقلة المتبعين فيها اذا عرفت هذه فنقول الحق ثبوت الحقايق  
 الشرعية وفاقا لا يتم بل كما دان يكون اجماعا قال في المستصفى لا <sup>سبيل</sup>  
 الى انكار تصرف الشرع في هذه الاسامي والظاهر بثبوتها تخصصا لا  
 تخصيصا قال في المنهاج والحق انها مجازات لغوية اشتهرت <sup>لا</sup> لا مضمون  
 مبتدئة وتعمل في المنون كالفقه والصول والهندسة والحساب <sup>ذوي</sup>  
 الصنایع كالصبغة ونحوها في منوع الاصطلاحات ونقل الاجماع عليه  
 لنا وجه الاول القطع بان الصلوة والصوم والحج ونحوها اسام لمعانيها  
 الشرعية لتبادرها منها عند الاطلاق فذلك ليس الا بتصرف الشارع فيها  
 ونقلها لها اليها هكذا حرره جماعة من الفقهاء واجيب عنه بان التبادر  
 المدعى ان كان في لسان المشرعة فلا يثبت به الحقيقة الشرعية وان كان  
 في لسان الشفقة سلمنا لكن لا ثم ان ذلك لا يكون الا بنقل الشفوخا <sup>يكون</sup>  
 بالغلبة والاشتهار بين المشرعة في زمانه ويدفع ان المراد بتبادرها  
 في استعمال الشفقة ليشهد به التبع والاستقراء في كلامه والاشتهار في زمانه  
 بين المشرعة ليس لا بتعال الشفوخا ايضا فيثبت به المظهر الثاني هذه المعاني



استندت الحاجة الى التعيين فوجب في الحكمة وضع الالفاظ لها دغا  
لكن لغة القرية داخلها بهم المراد عند الحفاء واجب عندها بان لا يستعان  
لا يعطى عليه في الاوضاع وفيه منع لان من القواعد العقلية المعتبر عقل  
وعرفا الثالث الاستقراء قيل وهو اقوى ادلة المثبتين فانا وجدنا بالبيع  
استعمال الكارح اياها في تلك المعاني المحترمة حتى كاد ان لا يوجب استعمالها  
في معانيها اللغوية فيستظهر من ذلك انه بنى الامر من اول الامر على وضعها  
لها سلمنا لكن لا ريب في اشتقاقها فيها بحيث صارت حقايق في معانيها  
منقولة كما هو في مصطلحات ارباب العلوم والصنائع فانها صادرة حقايق  
في معانيها المستندة عند غلبة الاستعمال والاشتقاق والظن ان عرف الشرع  
لا يقهر من عرفهم فيحكم بالنقل كما هناك قضاء بالعادة واجب عنه بانه لا يفتني  
النقل التبعي وهو من ونحن لا نزيد ازيد من النقل بل الظن انه من باب  
الاشتهار والعلنية **تح** اخرج جماعة بان المسئلة لغوية يكتفي فيها  
بنقل الواحد فضلا عن جماعة اذ لا يعارضه القول بالعدم لان المثبت مقدم  
على النافي مع ان النافي لا حجة له سوى اصابة العدم وظاهر عدم معارضته  
واجب عنه بان يستند المثبتين على الوجوه المنقذة وصغهاظ فلا تعويل  
على تعليل وفيه قد عرفت صحتها نعم التعويل على نقل الاصول لا ينجح من ضعف  
لا معان الاحتجاج في المسئلة والرجوع الى نقله اللغات اما كان من جهة الفروقة

الراجح ان علماء الاعصار في جميع الاصاير لا يزالون يمتسكون بهذه  
الالفاظ في ثبات معانيها الشرعية ويستدلون بها من غير تكير فكان  
اجماعا فهم ولو لا فهم صبر ورتها حقايق فيها لناقشة بعضهم وقد حكى الاجماع  
عليه جماعة منهم السيد والشيخ واجب عنه بانه كان من المثبتين لا مطلقا  
سلمنا لكن استعمالها في كلام الشارع لعله كانت بالقرينة ومن ثم حملها  
القوم على تلك المعاني وفيه نظر لان العادة تقتضي بان منشاء ذلك  
انما هو ثبوت الحقيقة الشرعية ولو لا ذلك لاختلوا فيها والاستناد  
الى القرين جملة خلاف الفروقة المنكر شاذ لا يقدح لها مع ظهور **مستنده**  
وضعفه وهو الاصل **في** كثير من هذه الالفاظ كالصنوة وصوم  
والجوع ونحوها كانت حقايق في معانيها في الشرايع السابقة كما يرشد اليه  
تتبع القصص الواردة في القرآن وغيره كقوله تعالى في عبث واوصاني بالصلاة  
والزكاة ما دمت حيا وفي ابراهيم وادتن في الناس بالبح وفي هذه الامة  
كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم فثبت لهم فيها بضميمة  
اصالة عدم الجور وفي غيرها بعد الفصل لا يقال لعله كانت بازاء هذه  
المعاني الفاظ اخر ثم وقعت الحكاية عنها بهذه بل هو الظن لانه **من**  
اصالة عدم الوضع على انه لو كان لنقله نقله اللغة واذ ليس فليس فيه  
منع مودة ان الحكايات مما كانت من ساير اللغات مع ان ظاهر



حقيقة الشرعية ولو قيل اسام للصحة او الاعم عند اهل الشرع وايها كان  
 كشف عن استعمال الشئ وشهرته عند كان وجهها ولا يختص النزاع  
 بوضعها تعيينا او تعيينا ثم النزاع انما هو في الاستعمال في المعاني المحترمة  
 كالصلوة والصوم والحج ونحوها دون ما ليس كل كاترأة والركوع و  
 وما ثبت لها في الشرع من شرط فهو شرط رجحانها ويظهر ثمة النزاع في المتمسك  
 بالاطلاق وعدمه فيما لم يعلم فساده فهل يحصل الامثال بمجرد عدم العلم  
 بانفساد لصدق المهية عليه والاصل الاطلاق في المأمور به الا ثبت <sup>خبر</sup>  
 عنه بحجة على اشتراطه بشرط تبادر الصحة وقد مر انه آية الحقيقة وسلب  
 الاسم عن الفاسدة وعدم تبادر الاعم منها فتكون حقايق في الحقيقة  
 مجازات في الفاسدة والاعم وحمل التبادر على الاطلاق وصحة السلب على  
 تنزيل الفاسدة منزلة عدمه تاويل لا يعول عليه <sup>الثاني</sup> لو قلنا بوضع  
 اياها للملك لعاني تعيينا فحكمته تنقضي ان يصنعها للصحة لان التعيين  
 هو الداعي الى الوضع وكذا لو قلنا بوضعها تعيينا ومن جهة الاستتار والعلية  
 لان الداعي الى لسان والاستعمال انما هو الصحة منها لا الفاسدة ولا  
 الاعم لعدم تحقق الطلب والعرض بها ان قلت ان اريد بتبادر الصحة تبادر  
 في لسان الشئ ثم وان اريد به في لسان المشرعة فلا يثبت به الا كونها <sup>سامي</sup>  
 للصحة عندهم لانه الشئ وهو المدعى قلت امره تبادر في لسان <sup>الشئ</sup>

يشهد به تتبع كلماته ولو اردنا به التبادر في لسان اهل الشرع ثبت للملك  
 ايضا اذ الظاهر ان الحقايق المنشئة هي بعينها ما صارت حقايق في لسان  
 الشئ والاصل عدم النقل ايضا الثالث ظ الاخبار المجترة حيث <sup>في</sup> <sup>حقيقة</sup>  
 الصلوة عند استقاء الطهارة كقولهم لا صلوة الا بطهور وظاهره ان في  
 الحقيقة لا الصحة والكمال اولوه بها نظرا لصلوة لجار المسجد الا في المسجد  
 وفيه انه تاويل لا يصار اليه الا بحجة <sup>الراجح</sup> العبادة مطلوبة للشارع  
 ولا يشر من الفاسدة كل فلا يشر من الفاسدة بعبادة مطلوبة للشارع  
 اما الصغرى فلان العبادة لا بد منها من الرجمان وكل راجح فهو مأمور  
 واما الكبرى ففروية اذ لا تعلق لا واما الشئ بالفاسدة والالحات  
 حقيقة وفيه نظر لجواز وضع اللفظ للاعم ولا يطلب الا الحقيقة والنزاع  
 ليست في العبادة فحق يقال كل عبادة مطلوبة للشارع بل في معاني تلك <sup>نقاط</sup>  
 التي مس لو كانت للصحة لكان لها وجه ضبط كالمرة للذمة او المطلوبة  
 للشارع بجلاله لو كانت للاعم والرجوع فيها الى العرف وورد ان احد  
 عرفا يتوقف على الوضع فلو توقف الوضع عليه دار وفي توقف الوضع عليه  
 منع ظاهر وذلك ثبات الوضع بالاستدلال فلا يحول عليه سادس لو لم يكن  
 للصحة لزمت تقييد الاوامر المتعلقة بها وبه خلاف الاصل جهة استقوا بالاعم  
 وجوه <sup>الاول</sup> دعوى التبادر فيه وعدم صحة السلب عن الفاسدة



وبما منع الثاني لو اجبرنا بان زيد يعطى لا يفهم منه الاستفالة بها من غير  
فهم الصحة ولذا لو اجبر بعده بفسادها لا تناقض ولبه ان الغرض وضع اللفاظ  
معان صحيحة من غير اعتبار وصف الصحة لها مع ان القرينة في امثال المقام  
تدبر على ارادة الاعم ثالث وضعها للصحة لا يوجب عدم اطلاقها  
على الفاسدة حقيقة كالاعلام فان زيدا اسم للهيكل الخاص مع انه يطلق  
عليه حقيقة وان فقد بعض الاعضاء كاليد ونحوها وفيه ان الوضع للصحة  
بمقتضى عدم اطلاقها على الفاسدة حقيقة الا ان يقال بالاشتراك في  
النقل وذلك ظ والاعلام كزيد موضوعة للنفوس والعيال والقول  
لا دخل لها في حقايقها ولذا ترى ان ذلك لا يجري في غير ذي النفوس  
من المركبات الرابع لو كانت للصحة لزوم فيها لو نذر ان يعطى مصليا  
حال تشاغله بصلوة دبرها ان لا يبرء ذمته باعطائه لمن يراه مصليا  
وان كان في غاية العدالة والصلاح ما لم يحث عن صحة صلواته بحسب  
الواقع والتالي بط فالقدم مثله والجواب ولا بالنقض بما نذر ان يعطى  
من صحة مع انه منقوض بوضعها للاعم ايضا اذ لا ريب ان الفاسدة لا  
في اتمام وثانيا باطل وهو ان قضية حمل افعال المسلمين على الصحة تقتضي ذلك  
وهو وجه نظر الفقهاء في الاكتفاء بطل الحال ما لم ينكشف الخلاف ولذا  
يتم بعدم البراءة اذ انكشف الخلاف ويلزم القابل بالاعم ان يلتزم بالبراءة

ولم يجد انكشف الفساد لان الاصل في الاستعمال ارادة حقيقة <sup>التأني</sup>  
فالمقدم مثله وما يقال ان حمل الافعال على الصحة انما هو على القوة عند  
الفاعل لا الصحة الواقعية وح فاصالة الصحة لا تفيد ضعيف جدا بل  
خلاف الاجماع بل عمولة على الصحة الواقعية وانما يختلف نظر المجتهدين في  
تحديداتها لا ان الصحة عند كل مجتهد بحسب نظره خامس لا ريب في استعمالها  
كثيرا ما في الاعم فالاولى ان تكون موضوعة له ليكون استعمالها فيها على  
الحقيقة كما هو الاصل وفيه لا ريب في استعمالها في خصوص الصحة فلا يتم الاصل  
المذكور صحة تقيدها الى الصحة والفاسدة وصحة وصفها لها ولو لا وضعها  
للاعم لم يصح ذلك وفيه ان ذلك دليل على ارادة الاعم من الالوضع  
**السادس** لو كانت للصحة لزوم تكرار الطلب في الامر المتعلق بها والتا  
باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الامر يرجع الى الامر بالمطلوب اذ  
هو معنى الصحة فيكون مفاد اطلب مطلوب وهو المراد بالتالي و  
ظ وايضا لا معنى للصحة الا ما علق به الطلب فاذا كان متعلق الطلب  
هو الصحة لزوم الدور لتوقف الطلب فاذا كان متعلق اصيب هو  
الصحة لزوم الدور لتوقف اصيب على الصحة والصحة على نصيب و  
الجواب ليس المراد بالصحة هنا موافقة الامر بل اجتماع الاجزاء والشرائط  
طليت معناها في الامر واطلب حتى تكرد ولا يتوقف على امر حتى



تص صوة بزيارته احدا ركانها كالركوع وظ ان الركوع الزايد فاسد  
 ستمون انتهى به مع انهم اطلقوا اسم الركوع عليه وذلك شاهد صدق على  
 ان اسم لازم ولا يمكن ان يرد به صوة الركوع اذ لا تبطل الصلوة بمجرد  
 ملك بقدر الركوع منخبا لاخذ يقال من الارض ويتم الكلام في البواقي بعد  
 اغسل واجواب ارادوا به للصوة الركوع بقصد كونها ركوعا او مع  
 قصد غير الركوع كاخذ الشيء من الارض مع ان الركوع لعلمه من الالفاظ  
 الباقية على معناه دون الاجزاء والموانع راجعة الى الشروط اذ خلوا الشيء عن  
 المانع شرط لتحقيقه ويدفعان الاشتراط ومقارنة الاجزاء بالشروط <sup>حل</sup>  
**فصل** اختلفوا في محتاج الى الاصل في مهية العبادات وفي المسئلة <sup>هو</sup>  
 اربعة الاول القول بوضع الالفاظ للصحة والرجوع في الاجزاء والشرائط  
 والموانع استكوكة الى اصاله الاشتغال والعمل بالاحتياط وعليه الجمهور  
 الصحيح الثاني وضعها للصحة والعمل فيها باصالة العدم والبرائة  
 الاصلية واختار جماعة الثالث وضعها للايم والرجوع فيها الى الاطلاق  
 وعليه جمهور من قال بوضعها له وهل يمتكح بالبراءة الاصلية لا الا  
 وجهان بل قولان الرابع وضعها للايم والعمل بالاحتياط فيما شك فيه  
 ويمكن ان يمتكح بالاصل في الشرايط والموانع المستكوكة دون <sup>هنا</sup>  
 لنا قاعدة اصاله الاشتغال فكما شك فيه في الخروج عن عمد استكليف

الثابت والمفروض ان التكليف ثابت والاحمال اما هو في المكلف به  
 لعدم العلم بما وضع اللفظ له والدليل على تلك القاعدة وجوه <sup>سب</sup>  
 الاشتغال بالتكليف حتى يثبت دفعه وقاعدة اليقين الثابتة بالاحمال  
 المستفيضة المعبرة والاجماع ومقتضى الخطاب فان الخطاب باقمة  
 الصلوة يقتضي الاقتبال ولا يصدق الاقتبال في العرف ما لم يجزم <sup>بيان</sup>  
 بالما مود به على وجهه والعقل بيانه يتم بامور التكليف باسرها سببا  
 عن المصالح والمفاسد والجماعات المحسنة والمقبحة وعلى الله تعام بها <sup>للعلم</sup>  
 بما امكن لهم تفصيل المصالح والاجتناب عن المفاسد بلا حرج والتكليف  
 بها لانه التكليف لطيف وكل لطيف واجب والعقل يحكم بوجوب <sup>للعلم</sup>  
 حياطة في كل ما شك فيه بعد فرض خلق التكليف بالواقع وعدم <sup>نزع</sup>  
 البد من علم بذلك ولا للاصل في الخطايات تعلفها بالواقع وعدم  
 رفع اليد عنه بمجرد عدم العلم به تفضيلا بعد امكان الاحتياط وعدم  
 المخرج فيه اذا تقررت هذه فاذا امر بالامر بالصلوة واشتبه آخر <sup>لشك</sup>  
 في ان الطائفة جزء لها اولا فالاصل التكليف بالواقع تفضيلا <sup>لشك</sup>  
 النفس لامرية مع عدم المانع عنه لعدم العلم بالمكلف به تفضيلا ولا يصح  
 للمنع ولانه الاصل في الخطايات والاصل عدم رفع اليد عنه فاذا ثبت تخفيف  
 بالواقع وان لم يعلمه تفضيلا وثبت عدم رفع اليد عنه تفضيلا اولا وجب



حجة من حضر في منزله ومثله اتيان في الشرايط والموانع المشكوك  
 واحدا من عدة نذرة في وجوب الاحتياط عند الاشتباه وحملها على  
 احتياط يسر باق من حملها على ما نحن فيه والله العلم جهة الثاني  
 وجوه احد لو لم يخل بالاصل فيما شك فيه نوع اجمال فيما شك فيه لرفع  
 من عبادات والثاني بط فالقدم مثله بيان الملازمة لا يخفى لشيئ  
 منها من جز مشكوك او شرط كمال ما بطلان الثاني فلانه لو كانت العبادات  
 محتملة لزوم عدم تكليف بها والثاني باطل ففردة فالقدم مثله اما الملازمة  
 صم ورد منه انه لا تكليف الا بعد البيان وفيه اولا منع الملازمة في الشرطية  
 اولا اذا لم يكن رفع الاجمال من المصحة المأمود بها باعمال اصل البراءة  
 او احد كل فكن رفعها باعمال اصل الاشتغال ولا يتيان بما شك فيه  
 من جزاء والشرايط وترك ما شك فيه من الموانع هذا اذا اريد رفع الاجمال  
 بحسب الظاهر وما اذا اريد به رفع الاجمال بحسب الواقع فيمنع من الصلوات  
 بعبادته سلمنا ان اصل الاشتغال لا يصلح لتعين المصحة لكنه يصلح  
 لتعين المصحة في مقام وهو كاف في صدق البيان وثانيا منع الملازمة  
 في الشرطية الثانية لان البيان المقصود في الرواية انما هو بيان التكليف ولا  
 يجوز فيه طمس الاجمال في المكلف به فنقول ان اراد بالاجمال الاجمال في  
 التكليف فهو مسموع وان اراد به الاجمال في المكلف به فهو مسلم لكن لا يعلم

منه عدم التكليف بها وقد يقال بعدم جواز استكشاف الجمل وفيه منع  
 اذا امكن الايتان بما اخرج فيه ومنه ما نحن فيه الثالث لو لم يجر عمل بالاصل  
 بها لم يجر في الشيء الاحكام والثاني بط اتفاقا فالقدم مثله بيان الملازمة  
 لا فرق بين ما تعلم انا مكلفون بالصلوة ولا تعلم ان جزاء كذا منها او لا  
 وبين ما تعلم انا مكلفون بالحكم الشرعي ولا تعلم ان حكم كذا منها او لا  
 فان قيل قد علمنا بعض الاحكام فيمكن في ما لم يعلم بالاصل قلنا بمثله  
 في المقام فاننا قد علمنا بعض الاجزاء والشرايط فيمكن لنا في ما لم يعلم  
 بالاصل وفيه منع الملازمة لظهور ارتباط الاجزاء فيما نحن فيه فصحته  
 منوطة بالبقية ففرضية الاستغفار الثابت بالاجزاء المعلومة عدم العلم  
 ما لم ينضم اليها كلها احتمل فيه الجزئية والشرطية بخلاف ما يحكم افعلا وفيه  
 باصل البراءة والعدم من احكام الشرعية لعدم ارتباطها فلا تباط الا  
 ببعضها بالامثال بغيرها فلا يعارض اصل البراءة فيما لم يثبت بالاصل  
 الاشتغال فيما ثبت بخلاف ما نحن فيه الثالث لا فرق بيننا وبين الحكماء  
 لمجلس الخطاب فكما اذا قال النبي لم صلوا ثم بين لهم اجزاء وشرايط وسكت  
 لم يكن عليهم الا تلك الاجزاء والشرايط فكذلك نحن اذا امرنا بها ووقفنا على  
 اجزاء وشرايط لم يكن علينا الا تلك الاجزاء والشرايط وفيه ان احقر من عدم  
 التمسك بعدم جواز تاخير البيان عن الحاجة بخلاف الغايين لانه قد تعذر

والاجمال بيان فترجى من تخيير فتوى  
 فعدم عدم احكام معصية كبدن حر  
 في حكمه كخ في صارت في  
 بخلاف ذلك



يكون اجزاء في اجزاء مستوككة والشرايط كذلك صحيحا اذا لم يكن لها عين ولا اثر  
من شئ ما اما ما استقر فيه الشبهة من جهة تعارض الاجزاء والاقوال فلا يلزم  
دعوى الجمع فيها على التمسك بالاصل في المشكوكات وفيه منع بالنسبة الى ما  
نفي فيه من الاخبار الواردة في بيان العبادات فعلا او تيمنا او قولاً يند  
على نفي الاجزاء المشكوكه مثل صحة حله وعين ما كالاخبار الدالة على الوفاء  
البيان لان ظاهر ما لم يرد فيه خروج عن البحث حجة الثالث ان اللفظ موقوف  
ما يصدق على ما دخل فيه الشكوك او لم يدخل فالاصل الاطلاق في كل ما صدق  
عليه اللفظ الا ما ثبت اعتباره وتقييده به ان قلت لان المطلوب هو <sup>الصحيح</sup>  
فيكون محلا كالقول بوضعها للصحة قلت نعم لان لشمول الامر لما لم يثبت  
فساده كاستفاد من صحة في الشرح حجة الرابع الاطلاقات ولادة مورد لتوزيع  
الاحكام ولا نظير فيها الى الاطلاق والعموم مرتبكم به بالنسبة الى ما لم يثبت  
تقييده فالمتقيد بما يان تعلق التكليف بهذه الحقايق في الجملة فيكون قوله  
تعالى <sup>اصول</sup> يتوكل كالتقية المهمة فالاستدلالح باطلاقة غير جيد يرشد اليه كثرة <sup>لنفسه</sup>  
نفيها موافقة له لا يرب فاذا ثبت الاجمال وجب العمل بالاحتياط وقاعدة <sup>مستغلة</sup>  
فيه غير حجة غرق بين اخر وغيره من الشروط والموانع دخول اجزاء في اممية  
ومعه دخول شرط والمانع فيكون نفي الاخبار بالاصل دون الاجزاء والجواب ان اراد  
ان اجزاء داخله في الحقيقة المطلوبة فالشرايط معتبرة فيها ايضا وان اراد ما وضع

الاستفاد

المفظة فمصادرة فوايد منها الحق ان المعاملات لتمام الحقيقة ايضا سواء  
قلنا انها اسام للائام المتتمة عليها كتمليك العين في البيع والمنفعة في الاجارة  
وهو الرزق في النكاح والبنوة في الطلاق وانها اسام للتصنع <sup>لمستتبع</sup>  
لها اما على الاول فخطا اذا لا اثر للفاسدة واما على الثاني فلان وصف كونها  
محملة له معتبرة في صدق الاسم للقطع بان عضوا النيام ونحوه ليس بجوار  
اجبة تبادر الصحة عن فاصحة سبب الاسم عن الفاسدة فاذا ثبت ذلك  
عرفنا ثبت لغة وشرعا لاصالة عدم النقل واما ما ثبت له في الشرح <sup>الشرايط</sup>  
المستتبع فهي شرايط تحقق تلك المعاني اللغوية من الاقرار واعتقاد <sup>الشرع</sup>  
لها بين الفرق بين العبادات والمعاملات فان المرجع في الاول الى العرف  
وقد يكشف عنه عرفا للشرعة وفي الثاني الى العرف واللغة ومنها قال في عدم  
المهمات الجعلية كالصوفة والصوم مساير العتود لا يطلق على الفاسدة  
الايجح لوجوب المضي فيه فلو تلف على ترك الصلوة والصوم اكتفى بمسئته <sup>الصحة</sup>  
الاصول فيها فلو انفسد ما بعد ذلك لم يزل الحنف ومجمل عدله لانها لا تسيم  
صلوة سرعا ولا صوما مع انفساد اما لو تحرم في الصلوة او دخل في الصوم <sup>ما</sup>  
من الدخول لم يثبت قطعها وايضا ان اراد به الاطلاق على وجه الحقيقة لا المطلق  
الاطلاق لعدم سبيل الى نكاح ولا الاطلاق في الاوامر الشرعية كما قيل لانه اراد  
بالفاسدة ما كان فاسدا عند عدم الامر به فجميع العبادات فاسدة بهذا المعنى

وقد عرفت ان هذه هي الحقيقة  
فيكون اطلاقها



مروغ. سحرة تسمى بالامر بها فلا ينبغي ان يصدر ذلك من مثله وان عتبر  
محتسب بواجب مع قطع النظر عن الامر فلما منع ان يمنع لزوم تقدمها  
ب. مر جواز تناها به وعروضها به وان اراد ما يكون فاسدا بالقياس  
ج. ما يتعلق به فما ذكره في غير الحج غير مفيد وما ذكره فيه غير مستدرك  
د. حتى به لا يكون فاسدا بالقياس اليه بالفروق وان اراد ما يكون  
فاسدا بالقياس الى اخر رفع بعده عن مساق العبارة لا يساعد تفريع  
مسئلة الختتم فيما ذكره نظر من وجوه احدها وجوب المضى في فاسد الحج  
لا يوجب كونه موضوعا للاثم فانه مع انتفاضة فاسد الصوم حيث يجب المعنى  
فيه دفعه بعدم ايدل على الملازمة تأييدها ما ذكره في الحلف من الفرق  
صنيف ان انعقاد الحلف يوجب اتقاء النية عن الصلوة فلا يمكن الدخول  
فيها بحجة فهو مانع منها ايضا ولو نزل على عدم الصحة مع قطع النظر عنه امكن  
ث. ان نكس الدخول على الوجه الصحيح غير الاتيان بالفعل الصحيح والحلف في  
نكس الثاني فلا يثبت بالدخول ومنها قبل يستفاد من كلام الشهيد في عدم ثبوت  
احقاق الشرعية في معاملات وفيه منع مع ان اكثر الفاضلها باقية على معانيها  
انغوية والعرفية لم تستعمل في خلافها بل قال بعض الفحول لم ينظر في حكاية هذا  
النعيم احد وما ذكره الفاضل في التهذيب من ان يمنع العقود منقولة  
في سيرة من اللغة في الاخبار الى معانيها الشرعية في الانشاء محققا بانها لو لاه

لزم الكذب او مسبوقة كل صيغة باخرى ويتسلسل فليس قولها يتبين احقا  
الشرعية في المعاملات بل في خصوص الصنيع ما ان ذكره لا يخفى ضعفها اذا  
استعملت في الانشاء مجازا فلا محذور ولعله بناء على القاعدة من ان العقود  
لا تنعقد بالمجازات ومحلها بعضهم على ما كان مجازا بما دلت اواها منقولات  
الى الانشاء في اصل اللغة ولو عند العقد اواها منقولة الى الانشاء فصل  
اختلف في استعمال المشتري في اكثر من معنى على احوالها الجواز في التثنية  
والجمع دون المفرد **وابيها** في النفي دون الاثبات وعلى الجواز ففي كونه  
حقيقة او مجازا مطلقا او مجازا في المفرد وحقيقة في التثنية والجمع احوال و  
قيل فقال انه ظاهر في الجميع عند التجرد عن القرينة وتحقيقه ليستدعي اسم امور  
اولها في تحريم محل النزاع فنقول ذلك يقع على وجوه منها استعماله في الجوز  
من حيث هو كالعام المجموعي ومنها استعماله فيها على البديل كالنكرة في قول  
جئني برجل ومنها استعماله <sup>على ان يكون</sup> كل منها مناطا للحكم من النفي والاثبات كالعام  
الاوادي او بان يكون كل منها مراد من اللفظ بانفراده كما اذا كره اللفظ واريد  
منه هذا وذلك سواء كان المجموع مناطا للحكم او كل واحد كافيا وهذا  
هو محل النزاع واما الاول فلا اشكال في عدم جواز لا حقيقة لانه خلاف ما  
وضع له ولا مجازا لعدم العلاقة واشتراط اللفظ الموضوع للجزء المستعمل  
في الكل يكون اجزا ما ينبغي باقتفاء الكل حتى نزل بجزء منزلة الكل مع اشتراط



لتسمية ومفهوم الجدوى واصل الحجة كالإيراد بناء على اعتبار الوحدة في الموضوع  
 وهو مع انه لو قلنا بان الموضوع له هو المجمع مع قيد الوحدة جاز ذلك  
 مجاز وقوله جاز كان حقيقة م ولنا على عدم جواز في التثنية والجمع ان ادانها  
 انما يفيد تكرار المفرد كما مر في المقدمة الثالثة فلا يفيد ان التكرار ما يفيد  
 المفرد ولا يجوز ذلك حقيقة ولا مجاز لما ثبت من عدم جواز في المفرد المعاني  
 لاشتراط الوحدة ولا عدمها فيجوز ان يستعمل في كل منها ويصدق بالنسبة  
 الى كل منها انه استعمل فيما وضع له فكان حقيقة وجوابها يظهر من تقريرنا في حجة  
 النسخ واجاب عنه في آخر منع الدليل في المفرد لتباين الوحدة المنافية لاداء  
 للجمع منه وتساويه في التثنية والجمع لانها في فوق تكرير المفرد بالعطف فيجوز  
 اخذه بمعان مختلفة ونساده فحجة من اجازة مجازا ان اللفظ موضوع لكل  
 من معانيه يفيد الوحدة فاذا استعمل في الجميع وجب لقاء القيد دفعا للتباين  
 بين اقتضاء الوضع والاستعمال فيكون استعمال اللفظ الموضوع لكل في  
 مجازا وهو غير مشروط بشئ كما في عكسه وجوابه ان اللفظ لم يوضع بقيد الوحدة  
 ضرورة ان دلالة الانسان على غرض مفهومه ودلاله ديد على مساه وهو الذات  
 معنية انما هي المطابقة لا التضمن على انه لا يرجع الى محصل لانها ان اعتبرت  
 بقيد المفعول فهو مشروط ان كل فعل نوعا غير فيكون واحدا وان اعتبرت بقيد  
 الاستعمال لم يحد كما ذكر حجة اجازة في المفرد او في التثنية والجمع حقيقة اما في المفرد

مجازا ما مر في حجة القول بالمجازية وقد عرفت الجواب عنها واما في التثنية والجمع  
 حقيقة فتجوزان في قوة تكرير المفرد بالعطف فتجوز عند التكرير معان متعددة  
 مختلفة كل يجوز فيما في قوة وايضا لا ريب في جوازها في الاعلام وظان ان  
 انما هو هناك في مجرد اللفظ مثل زيد بن والحجاب منع انما في قوة تكرير مفرد  
 مطر بل من جنسه وجوز في الاعلام من حجة التأويل بالمعنى مجازا ومثله يجوز  
 في المقام وهو عموم الاشتراك واما نحو رجلان فلانه بلا تبيين موضوع للمعنى  
 واما نحو هذين فلانه موضوع للمفرد المذكور المشار اليه فلاننا في ما ذكرناه  
 حجة من اجازة في التثنية والجمع دون المفرد يظهر من حجة المنايع وحجة  
 المجوزين في التثنية والجمع حقيقة وكذا الجواب يظهر من الجواب عن حجة من  
 خص المجاز بالني في ان النفي يدل على العموم فيجوز ان يتعدد بخلاف الاثبات وجواب  
 ان النفي انما يفيد العموم ما افاده الاثبات وهو مدخل اداة النفي ولو كانت  
 كل ثم يخص ذلك بالنفي لان الاثبات قد يفيد العموم كما في حجة من قال  
 انه ههنا الجميع عند التجرع عن القرنية على الخدان انه اما ان يحمل على احد اعيانه  
 لا يصح فيلزم الاجمال او بعينه ولا مرجح فوجب الحمل على الجمل وقوله تعالى ومنه  
 يسجد من في السموات ومن في الارض لا قوله وكثير من الناس واستحوذ مستوك  
 بين النصوص ووضع الجبهة على الارض وقد استعمل فيها اما في الاور فدا سنا  
 على الشجر والدواب واما في الثاني فلا سنده الى كثير من الناس اذ مضى



بجف من الكثرة وقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فان الصلوة  
 من الله الرخصة ومن غير الله طلبها وهو مشترك بينهما وقد استعمل بينهما  
 بدليل الاسناد والحوادث الاول انه موقوف على صحة الاستعمال في الجميع  
 وهي م والاحمال في نظائبات ليس بغير وعن الثاني والثالث بتقدير يسجد  
 في السجدة ويحيط في الثاني على حد قوله نحن بما عندنا وانما عندك راض  
 والراي مختلف او يراى بالسجود المصنوع وبالصلوة الظهار الشريف والصلوة  
 من اصله وهي من الله الرخصة ومن الملائكة طلبها ولعل تخصيص الكثير في الاول  
 من جهة كون خضوعهم اتم على انه لو ثبت كان مجرد استعمال وهو اتم من الحقيقة فلا  
 يتم المدعى بينهما ن احد ما من اوجب على المنع بعدم الرخصة فيه من اللغة <sup>بفنده</sup> بما لا  
 نثرة لان المنع يلزمه تاويل ما ورد منه وعلى فرضه دل على الرخصة وثانيهما  
 قال بعض الاعلام في اية عرض الامانة على السموات والارض ورد تارة ان  
 المراد بها الولاية والخطافة وحملها ابوبكر وهو المراد بالانسان في الآية  
 فالمراد بالظلم الجور الظالم الجاهل وتارة ورد المراد بالانسان هو على امر  
 اية قال المراد بالظلم الجهول المظلم الجهول القدر ومنه ظهر استعمال <sup>المشترك</sup>  
 بينه على ظهور والجهول في الغيبين على صحة استعمال المشترك في معانيه بعد  
 واقع فيه عدمه لم يتاحل الحق الماضية في منع استعمال نفسه ل اختلافوا في  
 ارادة الحقيقة والحد ما في استعمال واحد على استعمال المشترك في اكثر

من منع فممنعها قوم وجوز اخرون منهم من جعل مجاز ومنهم من جعل حقيقة  
 بالاعتبارين والنزاع انما هو فيما يمكن اجتماعهما وما لا فلا خلاف في عدم جواز  
 كاستعمال الامر في الايجاب والتهديد وكذا لا خلاف في جواز ارادة ما  
 المحنيين ومعموم المجاز كاستعمال الامر في مطلق الرحمان الشامل  
 للوجوب والندب مجازا عند من يرى انه حقيقة في الوجوب وحق  
 عدم جوازه مطلقا لانا اكثر ما مر في منع جوازه في المشترك فلا حاجة  
 الاعادة واجتج عليه بتعاند الحقيقة وامجاز لان المجاز ملزوم للقرينة  
 التعاندة لارادة الحقيقة وملزوم بها عند النجاء معا فلهذا <sup>ذلك</sup> انجاء  
 لما صرح به علماء البيان في الفرق بين الكناية والمجاز واجيب عن وجوه  
 احدها انه خلط بينهما اسطع عليه علماء البيان وبينما اصح عليه علماء  
 الاصول فان المجاز عند علماء الاموال هو استعمال اللفظ في غير اوقع  
 له لعلاقة بينهما بقرينة دالة عليه كما يدل عليه صريحه في نفسه بينه  
 وبين الحقيقة وعدم تعرضهم لذكر الكناية ويؤيده ان عرض الاموال  
 هو مراد انا تكلم والفرق بين ما يحتاج الى القرينة وما سكت عن وعن  
 البيان معرفة مراتب الدلالة فلا صولي لا يفت عن الكناية ومكان  
 والبيان عليه البحث من الفرق بينهما **ثانيها** قال من ادعى استدل  
 على عدم جواز اجتماع الارادتين عقلا كما ان مناط ما ذكرناه عدم <sup>حقيقة</sup>



وعلى الثاني فلا ينهض حجة على من اجازته مجازا لا يقال نحتاج الى احتمال الاول  
 وندفع الاشكال بان المراد معاندها لا ارادة مطا بارادة مستقلة و  
 ارادة الجزاء في كل ضمنية لانا نقول هذا الاحتمال ليس باولى من الاحتمال  
 الثاني وعلى المدعى لاثبات وفيه انه لا ريب في انجزء مراد في الكل تنجبا  
 وبداية الاشارة الغير المقصودة ومثله لا يجري فيه الحقيقة والمجاز عند  
 استعمال اللفظ فيهما من اقسام الاستعمال او اللفظ المستعمل ثم الجواب  
 عن الوجه ان ارادوا بقولهم المجاز ملزوم القرينة المعاندة ان المجاز يلزمه  
 قرينة معاندة لا ارادة حقيقة ولو مع بارادة مستقلة ولا يجوز الجمع  
 بين الحقيقة والمجاز فلم يتم على ذلك حجة وليس في قولهم حجة ايها وان ارادوا  
 به ان ما كان كل فهو المجاز عندهم وما لم يكن له قرينة معاندة بل قامت  
 قرينة على ارادة الملزوم مع جواز ارادة الاوهم فهو الكناية عندهم فلا يتم  
 الحجة اذ لا ينافي استعمال اللفظ في المعنيين كما لا يخفى اخرج من جوده  
 بعدم انما فاق بين ارادة المعنيين وفيه انه لا كلام في عدم انما فاق  
 بين ارادتهما وجعلها في الارادة اذ لو كان بهما تضاد فلا خلاف في عدم  
 حوازه مثل ارادة الايجاب والتعديد من الامر في استعمال واحد  
 فانما الكلام في ان المجاز ملزوم لقرينة معاندة او لا وايضا مجرد عدم  
 الشك في ان الاستعمال توقيفي كالمثل المتعارف مجزئ من جملة مجازات من

جوه ان المجاز لم يكن داخل في الموضوع له فاذا اعتبر دخوله كان  
 مجازا لان اللفظ لم يوضع لهما وبان اللفظ موضوع معناه بقيد الوحدة  
 فاذا ابقى القيد كان مجازا واجتمع من جهة حقيقة ومجازا بانه مستعمل  
 فيهما والوحدة ليست قيد في الموضوع له واجواب عن اصل الحجة قد مر  
 في الاحتجاج على المنع اعلم ان من اكتفى في بناء اثبتية واجمع مجرد  
 في اللفظ كما صاحبكم وغيره لرفعه جواز الاستعمال فيها باعتبار ان اللفظ  
 المنع منه ليس في محله **فضل** لا يجوز الاستعمال في مجازين في استعمال واحد  
 اذ لم يحيد مثله من اللغة ولم يساعده عليه الاستعمال والوجه والمذهب  
 لعله يستنبط من بحثين السابقين واما استعماله في مجازين مع  
 المعنيين او المعاني وهو المسمى بجموع المجاز عندهم فلا ريب في جوازه  
 بعد علاقة المعنوية ثم قبل ان من قال ان مفردات اجاز المركب مثل  
 اجلا ويوفر ما جرى في الخبر في استعماله في معانيها المجازية يلزمه  
 القول بالاستعمال اللفظي معنوية المجازين وفيه عدم الملازمة بين ان  
 يكون المفردات مجازات وبين ما راجعته اركب ثم لا يجوز استعمال اللفظ  
 باعتبار فردين منه على ان يكون كل منهما مراد على الاستقراء بعدم مساعده  
 الطبع والاستعمال عليه واما اذا استعمل في الكل واريد منه افرادان  
 فلا ريب في جوازه **تنبيه** له بطون القرآن ونحوه ماله من يست من طرا



باب لجواز كونه من افراد الظاهر وان نفهمه او من باب لتبيينه والاياء في  
الكناية او من باب تاليف حروفها فيما يراد وقد تفننا على كل ذلك من <sup>لبطون</sup>  
واسم اعلم **و** الاشتقاق حقيقة فيما تلبس بالمبدء حال التلبس <sup>تحقيقه</sup>  
ليست تدعي تحريم امور الا ولا خلاف في ان يجاز وفي اطلاقه على ما يقتضيه  
في الماضي باعتبار خلاف الثاني ينبغي ان يكون المراد <sup>بالعلم</sup> بالمكان حال  
التلبس والاتصاف لا حال النطق كما توهم بعضهم حتى كان قولنا زيد كان  
قائما مقعدا او سيرا ما يما مجازا والظاهر حقيقة اتفاقا كما اذ عاد <sup>جاء</sup>  
في كل انزع في المشتق في المقام انما هو نحو اسم الفاعل والمفعول والصفة  
المشبهة لا الافعال والمصادر المزيده ولا نحو اسماء الزمان والمكان والآلة  
الراجح الزمان خارج عن مدلول المشتق وضعا وقيل ليدل على من حيث الصدق  
فالفاعل انما وضع للذات المنصفة بالفعل وبذلك يقارن الفعل من حيث  
ان الزمان جزء مدلول الفعل وضعا يشهد به تقديرهم الفعل بما دل على معنى  
في نفسه مقدر باحد الازمنة الثلاثة ولم يجزى والافتراض <sup>بها</sup> في الاسم  
فمذكر الحاجة من ان اسم الفاعل يعمل فعله ان كان يعنى الحال والاستقبال  
ويجعل ان يعنى الماضي لا يثبت على اخذ الزمان من من معناه على ما سبق  
الى بعض الاوهام الخامس مبادئ المشتقات قد يكون حالا وقد يكون <sup>ملكة</sup>  
و ملكة قد يكون حرفية وصيغة كاخياط والثناء وقد يرد بينهما كالتقارب

هذا هو المشتق الذي لا ينفك عن  
المراد بالعلم بالمكان

والكاتب والتلبس يتفاوت فيها والذي يضرب ملكة زوالها بانسيا  
وفي الصناعة الاعراض الطويل بالقصد الرجوع واما التزل مع تحدا <sup>موت</sup>  
في زمان قليل وبالاخص بها كالمكاري اذا تركها زمانا للاستراحة وخو  
نان الاسم يصدق عليه عرفا اذا عرفت هذا فنقول اختلفوا في اطلاق المشتق  
على من انقضى عنه المبدء باعتبار انقضا به في الماضي على احوال <sup>ثانها</sup>  
حقيقة ان كان ما لا يكون بقاءه كالمصادر السالبة مثل استكم والاضمار  
والانفجار <sup>دونها</sup> حقيقة ان كان من المبادي المتعدية ولا انفجار <sup>حسنا</sup>  
حقيقة ان كان الاتصاف به اكثر يا والانفجار <sup>سادسا</sup> الفرق بين ما طرأ  
عليه النقص وعدمه كالحركة والسكون فاشتروا البقاء في الاول دون الثاني  
سابعهما الفرق فيما يقتضي الحدوث من المبادي كالقرب وما يقتضي <sup>الشو</sup>  
كالايان فاشتروا البقاء في الاول دون الثاني <sup>ثامسا</sup> الفرق بين المحكوم  
والمحكوم عليه فاشتروا البقاء في الاول دون الثاني والصحيح منها  
كونه مجازا مما لنا بتبادلا غير يعنى التلبس بالمبدء حين التلبس وصحة  
السلب من انقضى عنه المبدء وبما من ايات حقيقة ومعناه لغة وعرفا <sup>ليس</sup>  
الا الذات المنصفة بالمبدء وقضية ذلك صدقة عليه حين الاتصاف <sup>بها</sup>  
ليس ذلك بانسيته حال النسبة فان كان كذلك فحقيقة والانفجار <sup>حق</sup>  
ان زيدا فقيه ولا ضارب ولا جنب ولا منظم الا حين الاتصاف وذلك











و. **عبار** الاصطلاحين **لغة** **الثالث** صفة **افعل** وما في معناها **الستعمل**  
 في معان عديدة كالوجوب والندب والاباحة والتعذيب والتعجز  
 التكوين ونحوها وليست حقيقة فيها اجمع قطعاً بل قيل اتفاقاً لتبوت عليهم  
 اجماز في اكثرها فاختلف الاوليون في معناها حقيقة على قول **الرابع**  
 المثل وهو حق انها حقيقة في الاجاب وقيل في الندب وقيل بالاشتراك بينهما  
 معه وقيل كل الا انها يتصرف في الاجاب وقيل بينهما افتراضاً وعلم **السادس**  
 لغة الا انها للاجباب شرعاً وتوقف بعضهم بين الندب والوجوب وقيل  
 بالاشتراك فيها والاباحة وههنا اقول اخيراً لا يلتفت اليها حجة الملقول  
 قول السادة فيكون حقيقة فيعرفنا وثبتت ذلك لغة وشرعاً باصالة عدم  
 النقل وتشابه الارمان فانظر الى العرف ترى ان السيد اذا قال لعبد  
 ان فعل فم فعل عند عامياد وضم العقل للترك وليس ذلك الا من جهة ظهور  
 الصيغة في الاجاب والالزام ولولاه وهو اليوم والذم على تركه عدمه  
 في الاتماس وان الزم الطالب بمطلوبه لا يقال الوجوب طلب الفعل مع  
 المنع عن الترك والمنفذ من الصيغة ليس لا طلب بفعل ولا خطر الترك  
 بالبال فعلاً عن المنع منه لان امره بالوجوب هو الطلب لبيط الحتم الذي  
 يحلله الفعل في نظره التفتت الى الفعل مع المنع من الترك لا يقال القران  
 في مثله كما قد مضى ان من استقاء القران ومع قطع النظر عما بل الى عهد

الصيغة والعقلاء يأمرون بالترك من غير اطلاعهم على متقاء **الزيت**  
 الثاني علماء النصارى والامصار من الفقهاء وغيرهم من غير واعين وانهم  
 الكتاب والسنة المجردة عن القران على الوجوب ومثله تبعه هل الصانع **و**  
 وليس ذلك الا من جهة استظهار الاجاب منها **الثالث** استظهر **و**  
 ما ورد في الكتاب والسنة من قول لا بليس احسن الله ما فعلت **ن**  
 لتعبد اذ امرتك والمراد بالامر قوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم  
 فتقرب ان الاستفهام محمول على التوخي لاقتناع حمله على الحقيقة في حقه تعالى  
 والتعدي والتوخي دليل الاجاب واعتراض عليه بوجوه آخرها يجوز ان  
 يحمل الاستفهام على التقرير واعتراضه بالاستكثار كما عترف به بقوله في  
 الجواب عنه انا خير منه ويشهد به قوله تعالى في موضع اخر استكبرت ام كنت  
 من العالمين وقوله بعد ذلك فما يكون ذلك ان تنكر معها وجواب في هر  
 مساق الايات يفهم حمله على الاخبار والتوخي لا التقرير فيجوز ان يحمل قوله  
 استكبرت ام كنت من العالمين على التقرير وحمله عليه لا يوجب حمل هذه  
 عليه ايضاً وقيل في الجواب استكباره لم يكن على الله تعالى بل على آدم فيرد مع **السنبة**  
 اليتم الى محض المخالفة بوجه نظر لبناءه على ان الاستكبار سماعه شرارة  
 واستحقاقه اياه لا يوجب للعن والطرد وفساده كما سيما من يرى غشيه  
 بهان من العبودية **ثانيها** الاستدلال مبني على ان الطلب منه تعالى



كان بدء تصيغته واللفظة وفيه منع لجواز ان يكون بالعام او كانت <sup>لصيغة</sup>  
 محفوفة بقرينة الالية تصدود الامر بهذا القول او ما يراه واحتمال القرينة  
 مدفوع بالاصل <sup>ثانها</sup> لا استدلال بناء على اتحاد عرفنا مع عرف الملا <sup>للملكة</sup>  
 وفيه منع ويدفع اصالة عدم النقل مع ظ الحكاية من الحكيم هو المواقفة  
 في حقيقة وانما وفيه نظر ومنها قوله <sup>فليحذر</sup> الدين يخالفون عن امره  
 ان تسيهم فتنة او يعيبهم عذاب ليم وهذا دلالة لانه السياق <sup>للمعنى</sup> للصيغة  
 يستلزم الدود ولا نه لا معنى لعذاب الخذر عن التقارب لان المقضي  
 ان كان موجودا حسن اخذ وجوب ولا يحسن والمصدر المضاف <sup>للمعنى</sup>  
 اعموم حيث لا عهد فلا يرد ان الامر جنس لا عموم فيه ولا النزاع في عدم  
 جحد خاصة جزا الامر واهوم الاخر اوي لا المجموعي يرد النقض بترك  
 مجموع المندوبات تكون حراما وكل واحد منها على البدلية لا السالبة الكلية  
 مع لا ياتون <sup>بشيء</sup> من امره ليرتفع الموجبة الجزئية فيلزم عدم العقاب  
 على بعضها قيل واحتمل على العموم البدلي بعيد قلت عمومها انما هو من جهة <sup>للمعنى</sup>  
 الجنس في افراد وفي الحقيقة يجب الخذر عن الجنس وذلك يوجب الخذر  
 عن كل قدم مضافا الى ما يفهم من التحليل لكن يرد عليه انه <sup>للمعنى</sup>  
 الامر شرعا لغة وهو المدعى لثبته عموم وجوب كل امر ورد في الكتاب <sup>الاسنة</sup>  
 لم يحد له وعدم الفصل في المقام لا يكفي وعلى ذلك الامر على الوجوب لا صيغة

الامر كما هو المدعى وما قيل من ان الامر حقيقة في عموم المدعى  
 فالتهديد على مخالفة ما يصدق عليه من الصيغ مدفوع بما عرفت ان  
 ان الامر ليس الا الطلب الخاص لا القول الخاص كما توهه جملة من جهة  
 الخلط بين معناه لغة ومعناه اصطلاحا اما ما اورد عليه ايضا من  
 انه لا بد من تضمن معنى الاعتراض في الالية ليكون متعلق الكلمة <sup>للمعنى</sup>  
 وذا فان الخلاف يتعدى نفسه واذا عدت عن تضمن معنى الاعتراض  
 والاعتراض عن الاوامر والتولي عنها يتم حرام وان كان في المندوب فلا بد  
 على المدعى فاحجب عنه بان من جهة صحة التركيب والمحافظة على القاعدة  
 النحوية وذلك لا يقتضي اعتباره في المعنى في اجواب عنه نظريين اذ <sup>لك</sup>  
 ليس مجرد اصطلاح بل يقتضي اللغة نعم اعلم يكفي في الاعتراض المذكور <sup>بمعنى</sup>  
 صرف النفس لا اتولي وعدم المبالاة فيتم المدعى واورد عليه حوار <sup>بمعنى</sup>  
 الفتنة والعذاب الديني به على ترك المندوبات وايضا لا تم ان المقضي  
 للحد واذا لم يكن متحققا لم يحسن الخذر للقطع بحده عند احتمال وفيه ان <sup>للمعنى</sup>  
 باصا به الخذاب والفتنة احتمال الاصابة فلا يبرأ حسن وان اراد به وقوة  
 العذاب بالخلاف كما هو الظاهر فلا يرد ذلك لان حسن الخذر يقتضي  
 الوجوب فيتم المدعى ومنها قوله <sup>للمعنى</sup> واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون حيث <sup>للمعنى</sup>  
 على ترك الامر واطلق ولهواة الوجوب واحتمال كون الذم على اتية مشاقة



وهو ما كان شايعا لا شذوذ له كما في <sup>الاول</sup> وان الحقيقة الواحدة حيز  
 من المحاذ والاشتراك لهما يقيم حجة على احدهما وقد عرفت ان النسخان  
 لتبادلهما هو الوجوب فيها حجة الانصراف الى الايجاب بعد وضعه  
 لغة للطلب مطلقا اما كونها للطلب فانما لانهم من نفس الصيغة <sup>الاشارة</sup>  
 الطلب وذلك اية الحقيقة واذ ثبت ذلك عرفنا ثبت لغة وشرعا نصية  
 اصالة عدم النقل واما على ان الطلب مطلق في عدم الرضا با تركه <sup>حكما</sup>  
 ودد طلب مطلق سوا كان بصيغة فعل او غيرها تبادله فذلك عرفنا ولذا  
 نجد ان العقل لا يميز العبد على تركه ما طلب منه مولا مطلقا لوجه <sup>لان</sup>  
 وليس فلك لا استظهارهم منه الالتزام ولولا ذلك لما دلت الجملة الجزئية  
 استعماله في اطاب كاية الرضا ونحوها على وجوب لان امره الصارفة  
 اياها عن معناها الاصيل وهو لزوم الكذب على تقدير قصد الاخبار او منافاة  
 لمساك كلام لا بعينها للوجوب فكان اللان على تقدير عدم ظهور الطلب  
 في الوجوب حملها على النذب عملا بالاصل ودعوى ان الوجوب اقرب الى  
 الاحتمال لدلالة على وقوع ودلالة الايجاب على لا بد منه الوقوع <sup>فمن</sup>  
 بالوقوع فيصرف عند قيام الصارف اليه تكلف لا يساعد على اعتبار الوعد  
 ان قلت دعوى تبادل الالتزام هنا تنافي دعوى تبادل الطلب مطابق من صيغة  
 قلت هذا التبادلا ما هو من جهة الاطلاق سلمنا لكن استعمالها في تقدير

وهو ما كان شايعا لا شذوذ له كما في <sup>الاول</sup> وان الحقيقة الواحدة حيز  
 من المحاذ والاشتراك لهما يقيم حجة على احدهما وقد عرفت ان النسخان  
 لتبادلهما هو الوجوب فيها حجة الانصراف الى الايجاب بعد وضعه  
 لغة للطلب مطلقا اما كونها للطلب فانما لانهم من نفس الصيغة <sup>الاشارة</sup>  
 الطلب وذلك اية الحقيقة واذ ثبت ذلك عرفنا ثبت لغة وشرعا نصية  
 اصالة عدم النقل واما على ان الطلب مطلق في عدم الرضا با تركه <sup>حكما</sup>  
 ودد طلب مطلق سوا كان بصيغة فعل او غيرها تبادله فذلك عرفنا ولذا  
 نجد ان العقل لا يميز العبد على تركه ما طلب منه مولا مطلقا لوجه <sup>لان</sup>  
 وليس فلك لا استظهارهم منه الالتزام ولولا ذلك لما دلت الجملة الجزئية  
 استعماله في اطاب كاية الرضا ونحوها على وجوب لان امره الصارفة  
 اياها عن معناها الاصيل وهو لزوم الكذب على تقدير قصد الاخبار او منافاة  
 لمساك كلام لا بعينها للوجوب فكان اللان على تقدير عدم ظهور الطلب  
 في الوجوب حملها على النذب عملا بالاصل ودعوى ان الوجوب اقرب الى  
 الاحتمال لدلالة على وقوع ودلالة الايجاب على لا بد منه الوقوع <sup>فمن</sup>  
 بالوقوع فيصرف عند قيام الصارف اليه تكلف لا يساعد على اعتبار الوعد  
 ان قلت دعوى تبادل الالتزام هنا تنافي دعوى تبادل الطلب مطابق من صيغة  
 قلت هذا التبادلا ما هو من جهة الاطلاق سلمنا لكن استعمالها في تقدير



استدل ثابت وفي خصوص الوجوب والندب غير ثابت يكون من باب  
ما يتجدد معناه المستعمل فيكون حقيقة والجواب كل ذلك دعوى بل الظاهر  
ان التبادر ليس من جهة الإطلاق بقربية ان اللفظ الطلب لا يتبادر منه  
الوجوب والاصل في التبادر هو المسبب عن الوضع عنده وما قيل  
من ان ما يتجدد معناه المستعمل فيه حقيقة دفعا للمجاز بل الحقيقة انما هو  
كان كل تحقيقا لا ما يثبت كونه كل باصالة عدم ارادة الخصوصيات  
مع ظهور الاستعمال فيها مثل ما نحن فيه وحمل الجمل الجمعية المستعملة في  
الانشاءية على الوجوب انما هو ما نقاه لان الوجوب اقرب بازائها عما  
ووجه ان اشبه بالاحبار الدال على الثبوت والوقوع حجة السيد اما  
على الاشتغال بينهما لغة فان الاستعمال فيها والاصل الحقيقة وجوابه منع  
بل الاستعمال اعم سلما لكن ما لم يتم على خلافها قد عرفت الحجة على كونها  
محاذ للندب لتساويها في عدم تبادر اصلا واما على كونها حقيقة  
في الوجوب في عرف الشريعة فحمل الصحابة والتابعين اوامر الشريعة على الوجوب  
من غير تكثير واجماع الامامية على ذلك وزعمهم انما هو في معناها لغة وفيه  
من كون حمل المذكور والاجماع على وضعها له شرعا بل من جهة دلالتها  
علمية لما اخترناه وثبوت الحقيقة الشرعية فيها بعيد واستدل بعضهم  
بالآيات والآخبار مثل من يحصر امره ورسوله فان له نار جهنم خالدا <sup>فيها</sup> فان

امثال الامر طاعة وترك الطاعة هي الا نقياد والافعال لما الزم وجوب  
النزاع انما هو في الصنع يعني في دلالة الصيغة على الالتزام بكونه جواز  
تركه ما لم يوجبوه ان قلت ما طلبه الله له حجة حسن ومصلحة فالتفويض <sup>جواب</sup>  
معلوم والمانع غير معلوم والاصل عدمه وثبوت الحسن والمصلحة في الجملة  
لا يكفي لانه نوعان بالغ حل الوجوب وما ليس كل حجة الوقف عدم ثبوت  
كونها حقيقة في شيء لان الطريق ينحصر في النقل لعدم ثبوت اللغة <sup>للعقل</sup>  
والاحاد من لا يفيد العلم والتواتر منه مفقود لان العادة تقتضي  
بالاطلاع لمن يبحث عنها واذ ليس فليس والجواب منع اشتراط العلم  
اولا بل يكفي النظر وفيه نظر ومنع الانحصار ثانيا لثبوتها بالامارات  
المعبرة للدلالة عليه ويظهر حجة الاشتغال بين الوجوب والندب والابا  
من حجة السيد على الاشتغال لغة وكذا الجواب تذييل استشكل في  
وتبعه في غيره في حمل الاوامر المطلقة المروية عن الاسمة الطاهرة على الوجوب  
لشيوع استعماله في الندب في عرفهم ضار من المجازات الراجحة المساوية  
مع الحقيقة وفيه منع بلوغ الاستشهاد حد المجاز الدال على المساوي مع احتمال  
الحقيقة مع ان الاستعمال لهما مع القرينة وفيه نظر لان المجازات الراجحة  
انما تستعمل اولاً مع القرينة الى ان ما خرب من حملها على حقيقة احدا  
وهو المدعى في المقام وان الحقايق الشرعية مع اشتهار استعمالها في المعاني

وجه دلالة ان العبادة ليست الا بقصد الاقتبال وان الدين عبادة عن  
 مجموع العقائد والاعمال الشرعية والاخلاص فيها لا يتم الا بقصد الاقتبال  
 ورواية ان الاعمال بالنيات ولا عمل الا بالنية وقوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا  
 رسول الله واطيعوا الاوصياء لا يقتضي الا بقصد الاقتبال ورواية لكل امرء ما نوى  
 والاصل الاشتغال به ثبت رخصة طيسر لا بقصد الاقتبال والجواب عن الاول  
 معناه ما امروا لغاية الاعبودية لله تعالى لا ما امروا بالعبادة لظهور الفرق  
 بين ما امروا بالعبادة فان الاول يقتضي حصول المأمور به في العبادة دون  
 الثاني فلا دلالة لها على اصالة العبادة في الاوامر الشرعية وايضا الظاهر فيها  
 انها فخر اذ حيث زعم الكفار انهم امروا بعبادة الله تعالى فمرد عليهم بذلك  
 سلمنا ان معناه ما امروا بشيء الا بالعبادة لكن الغرض بيان اشتراط الاخلاص  
 في العبادة لان قوله تعالى فخلصين له الدين حال من فاعل يعبدون فانهم والائبا  
 انما توجهوا اليه وكان معناه ما امروا بعبادة الله تعالى بالعبادة في حال الاخلاص  
 فبدل على حصول المأمور به من العبادة في العبادة عن الاخلاص ولا يدل على  
 حرمانه تعالى في العبادة ضرورة عدمه فان اوامره تعالى بغير العبادة فوق  
 الاحكام فلا يمكن العمل على ذلك ودون لا يتم المسمى مع ان ثبوت حكم في حقنا  
 محذوم ومن الروايات بعد تسليم السند ان مفادها انه لا يحصل عمل الابنية  
 في مقابل عمل السامية وانها ذل والغافل وان كان معاملة او الظاهر منها

العبادة

العبادة ولا كلام فيها وانما النزاع في ثبوت الصغرى وعن الامر بالعبادة  
 بان الطاعة هي بقبول الاوامر على وجه ما امر به ان عبادة فعبادة وانما  
 فمعاملة فلا يدل على اصالة العبادة في تلك الاوامر لان النزاع انما موجه  
 في الصغرى وفي ثبوت اصل نزاعه اليه عند الشك وعن الاصل بان الامر  
 اذا ثبت دلالة على الاتيان بالمأمور به لم يقصد الاقتبال ام لا دلالة  
 الاجزاء بالاتيان به لم فلا يبقى معه وجه للتسلسل ببقاء الاشتغال وقدر  
 الاصل في الاوامر قصد الاقتبال لا صالة بقاء الاشتغال الا ما علم حصول  
 المصلحة الداعية الى الامر بالاتيان به لم كما لا امر بجعل الثياب وفيه منع  
 كما مر في **ل** هل الامر يقتضي الاتيان بالمأمور به لم او عن قصد ويخرج  
 عنه الاتيان به غافلا وهذا لا وساميا ظاهرا عرف الثاني لا انفراقا لا  
 طلاق اليه ويؤيده الاصل ولا طبارا انما الاعمال بالنيات ولا عمل الا بنية  
 ومط عمل الفقهاء ويمكن الاحتجاج على الاول بصدق الاتيان به لم ولا دلالة  
 في الصيغة على اريد من طلب الاتيان به وفيه ان الاطلاق منصرف اليه **ل**  
 لا دلالة للامر وصيغته على ان المأمور به مطلوب لنفسه او غيره عينا او كفا  
 تحييرا او تعيينا فان لكل امر استفاد من الخارج نعم ط الخطاب ينصرف الى  
 العيني واليقيني اذ لم يتم قرينة على الكفاية والتحيز واذا قامت لم يكن **ل**  
 مجازا ولعله اتفاق عندم نعم عن الاراد على ان الامر حقيقة في احيى مؤ



كفاين ومن البر واري حقيقة في التخييل دون التخييل والكل ممنوع **مسألة**  
 حلت انما يكون بان الامر للوجوب فيما اذا وقع عقيب الخطر او ظنه  
 او توهمه والاكثر على انه لا باحة وقيل للوجوب وقيل يبقى ما قبل الخطر  
 اذا علق زوال علة عروض النهي وقيل حكم الشيء قبله ان كان وجوبا او نذرا  
 دل على العود والا كان لا باحة وقيل بالندب والافقوى ما عليه الجمهور  
 تحقيقه يستدعي أم أمود **الاول** نزاعهم يرجع الى ان يسبق الخطر او ظنه وهو  
 هل يصح قرينة على ان المراد به رفع الخطر وهو اوله فان ذلك من القرينة  
 العامة للمنطقة كالشبهة في المجاز المشاعل الاصولي لبحث فيها وربما  
 يتوهم ان النزاع انما هو في تعيين ما وضع له الامر وهو وهم لعدم طرق  
 الاوضاع الجديدة على الالفاظ باختلاف الاحوال ضرورية الثاني الظاهر  
 من الخطر في عبارات القوم هو التحريم ويحقق به النهي تنزيها لا مكان  
 ان يكون المراد بالامر عقيبه رفع الكراهة او الاذن فيه لا الوجوب وقيل  
 المراد به النهي انفسه لا العزب وفيه نظر لا ستر كما في ذلك **يفى الثالث** قيل  
 يتخصص لدعوى بغير الامر بالعبادة لان الحمل على الاباحة فيها يوجب اباحة  
 العبادة وهي غير معقولة قلت الاذن في العبادة بعد الخطر عنها يدل على  
 نشرها فكانت مندوبة الرابع الظاهر من الخطر في العبارات هو الخطر الشرعي  
 الخامس لا اعتقلا ولا شرعا العام من جهة المدعة والا لم يبق مورد للحمل

اوامر العبادات على الوجوب الخامس يجوز في النزاع في النهي الواقع منسب  
 الايجاب ايض بعين ما ذكر في الامر والنزاع فيما اتحد مورد الامر والنجس  
 حتى يكون الامر رافعا للنهي اما لا بالاطلاق والتقييد كما توهمه بعض اذ  
 محل النزاع في دلالة الامر الواقع عقيب الخطر على الوجوب وعدد معا  
 فلو استفيد الوجوب من الخارج بعد رفع النهي ولو كان هو الامر السابق  
 بالمفعول او استصحى به فهو خارج عن الباب مثل امر الخائض بالصلوة بعد <sup>النجس</sup>  
 2 يظهر من المسئلة في مواضع في الفقه منها في اشتراط النظر الى المرأة لمن  
 يريد تزويجها لقوله انظر واليهن بعد قوله قل للمؤمنين بغضوا <sup>بصاف</sup>  
 فان قلنا يفيد الاباحة لم يكن شرطا بل مجرد اباحة وان قلنا يفيد الوجوب  
 كان شرطا وان قلنا بالندب كان سندا وبها ومضافا في جواز الوضوء بعد  
 الشك في نقص الطهارة السابقة لقوله ما ياله ان تحدث وضوء اذا حث  
 لتستيقن انك حدثت <sup>مسألة</sup> من ما يقال الاصل في المسئلة هو القول بان <sup>جواب</sup>  
 لان المقضي له وهو وضع اللفظ له معلوم والمانع وهو كون المقام قرينة  
 على ارادة وضع الخطر غير معلوم فوجب العمل بالمقتضى حتى يثبت ما يقتضيه  
 المقام من الحمل على الوجوب فالجهة على من يدعي الخروج عن مقتضى الوضع  
 حسن ان قلنا باعتبار مثل ذلك من الاصول في العمل بالالفاظ ما استقر  
 بينهم ان الالفاظ حجة من جهة الظهور وح فليس من يدعي الوجوب بآثار ظهرو

من كثر موادة جد الخطر في السريعة وهو فوق الاحصاء واكثر من هذه  
 سلمنا انه ليست احد الامرين لكن لا يبقى الدلالة على الوجوب ايضا وان لم يرد  
 به الاستقراء فلا بد منها لجواز ارادة الوجوب بدليل وانما الكلام في تأسيس  
 الاصل ولا يتم بذلك مع ان الوجوب فيها انما هو بالدليل السابق مع رفع  
 الخطر وانما النزاع في دلالة الامر الواقع عقب الخطر وجه القول بالتأخير لما له  
 وجوبها يظهرها مرتبة التدبيل في اخرى المجازات بعد ضعف ارادة الوجوب  
 وفيه مانع من دلالة على الوجوب مانع من التدبيل ايضا من جهة القرينة والاصل  
 وربما يحكى عن الحاجة انه قال حقيقة في الاباحة في عرف الشرع وفيه لافرق بين العرف  
 العام وفي الشرع فهو ضعيف جدا لعدم دلالة على ذلك ولا داعي **فصل الحق**  
 ان هيئة الامر دلالة لها على مرة ولا على تكرار بل انما تدل على طلب المهية وفاقا  
 لاكثر وقيل انما تفيد تكرار مدة العمر ان امكن ونزلوها منزلة افعل ابدا  
 وقيل تفيد المروءة وقيل بالاشتراك بينهما وتوقف قواما في الاشتراك بينهما  
 وعدمه او هي المروءة والتكرار تنصيفه ليستدعي تحريم امور **الاول** الظاهر ان النزاع  
 في الدلالة الوضعية كالشهادة به بحجج الالية ويحتمل تحريمه في الاعم منها ومن  
 الشهية يخرج اشك التكرار تكرار الصوم والصلوة على احد الوجهين من مراد من  
 تمسكه انتا النزاع انما هو في الاوامر الالهية ليس في معنى الهني مثل الترك واثبت  
 ما الكلام فيها ما الكلام في النهي <sup>الشرعي</sup> الظاهر ان النزاع في المهية كما حررناها في العنوان

لنفس جماعة عليه والان الاكثر حرمة والنزاع في الصيغة وهي ظاهرة في المهية  
 ولانه لا كلام في ان المصادر الخالية عن اللام والتعريف لا يدل على المهية  
 من حيث هي لانها على السكاكي وفاقا عليهم وخص نزاعهم في ان اسم الجنس  
 يدل على الجنس او على الفرد المشرى بغير المصادر الخالية منها وبشهادة بغير  
 عمده احتياج احد بدلالة المادة مع ان من المولد ما لا نزاع في دلالة  
 على الدوام والاستمرار **الاربع** هل المراد بالمرء الفرد وباتكرار الافراد او  
 الدفعة والدفعات قولان واختار الشيخان الثاني وهو الاظهر واستظهر  
 الاول في قولنا ظهور اللفظ فيها والقول بالتكرار يقول وجوب مدة  
 العمر مع مكانه ولعله لا يقول احد بوجوب الاتيان بالافراد العديدة  
 دفعة اذا تمكن منه ويمكن حمل ما في قوله ايضا في ان لا يختص النزاع بالوامر  
 الايجابية بل يجري في السلبية ايضا لعدم الفارق ولا يجري في الاوامر الشرعية  
 اي ما دل على ان المامودية شرط لشيء والام يحصل المشروط اذا تم اذ دل  
 امر على تكرار فعل كاصلاة وامر على امتناعه شيء كالمطاعة **الثاني** ان  
 لا يختص النزاع بالوامر المطلقة بل يجري في الموقنة باوقات تكن فيها  
 التكرار لاتحاد الوجه اذ عرفت هذه فنقول جهة المختار امورا **والثاني**  
 وسائر المشتقات مأخوذة من المصادر الخالية عن اللام والتعريف وهي لا  
 تدل الا على المهية من حيث هي اتفاقا لما ادعاه السكاكي وما قيل ان



حسن يد على الوحدة يرد به مع التوفيق لا مله ولا تم فالدفعة والتكرار  
 كسائر العوارض فيود خارج عن الطبيعة المطلقة فلا دلالة اللفظ الدال عليها  
 على شئ من عوارضها وفيودها لعدم دلالة العام على الخاص فالمادة لا  
 تدل على المرة والتكرار قطعاً وكذا الهيئة لأنها موضوعة للطلب المطلق  
 بحكم العرف واللغة فما قبل من أن المادة أن لم تدل عليه فالهيئة تدل عليه  
 فإن المتبادر من الهيئة عرفاً هو طلب إيجاد المبدء عرفاً وذلك آية الحقيقة  
 فكان كذلك لغة وشراً لاصاله عدم النقل الثاني الأمر قد يطلب بالمرّة وقد  
 يطلب بالتكرار فالظم من المفيد بالقيود المتقابلة عدم دلالة على أحدها  
 واعتبر عليه يجوز التأكيد والتفريق واجب بان الناسيس أولى واجيب  
 بان الوضع لا يشتب بمثله فالأولى أن يقال الظن نقيد بالقيدين استواء النسبة  
 إليها عرفاً ولا ريب فيه فيتم الدليل ح الثالث استعماله في القدر المشترك بين  
 التكرارات وفي الخصوصية غير ثابت بل الثابت إطلاقه عليها فيكون من  
 لمحمد المعنى المستعمل فيه والأصل فيه الحقيقة وفيه نظر لعدم بثوت الوضع بالأصل  
 المشتبه الرابع لا ريب في استعماله في المرة والتكرار فلو كان حقيقة في أحدهما  
 خصوصية لزم إجماز أو فيها معاملة لزم الاشتراك وهما على خلاف الأصل  
 متعين أن يكون للعد والمشتراك ليكون استعماله فيهما على الحقيقة ويمكن منعه  
 في حجة التكرار أو أحدهما لو لم يكن له لما تكرر الصوم والصلوة وقد تكررا وفيه

بدليل من الخارج مع أنه معارض بالبحج لعدم فيه وعدمه في انقلاصه  
 إلى أو فابقا الثاني النهي يقتضي لتكرار والأمر يشترك في الطلب فكان  
 مثله وفيه أنه قياس وفي اللغة ومع الفارق لأن نهي المهية أعامو  
 بنفيها مظهر بخلاف الإيجاد والتكرار في الأمر مانع من فعل المأمور به  
 بخلافه في العمل فيصرف بينهما وما يقال في هذا من أن القابل بالتكرار لا  
 يقول به مطر بل مع إلا مكان فلا يتم هذا الوجه لا أساس له بذلك حيث  
 أن المراد الفارق وهو كل **الثالث** الأمر بالشيء يفى عن ضده والهي يقتضي  
 دوام التكرار وذلك بوجوب تكرار المأمور به ويدفعه أن العمل على فرضه  
 تابع الأمر لأنه نشاء منه فالأصل إذا لم يدل عليه فكيف بالفرع حجة المرة  
 أن السيد إذا قال لعبده ادخل الدار فدخل مرة عد مثلاً وذلك آية  
 الحقيقة ويدفع احتمال كونه من جهة الأتيان بالمهية المطلقة فلا ينهض  
 حجة على القابل بها نعم حجة على من قال بالتكرار حجة الاشتراك الاستعمال  
 فيها فكان حقيقة ويدفعه أنه أعم منها وحسن الاستفهام عن المرة والتكرار  
 ويدفعه أنه من جهة دفع الاحتمالات المرجوحة حجة التوقف لو ثبت فاما  
 بالعقل فلا مدخل له أو النقل فالتواتر يقتضي عدم الخلاف عادة وأذا  
 لا يفيد العلم وفيه منع اعتبار العلم وإقتضاء عدم الخلاف في التواتر <sup>مكان</sup>  
 عدم إطلاق البعض عليه وضع انحصار الطريق فيما ذكره بل يشت بالانقلاص

اذا انى بافرد متعاقبة بناء على الامتنان بعد الامتنان لعدم في المرة  
 وفيما اذا انى بعد دفعة فالامتنان باجمع على الطبيعة وبواحد منها على  
 امره ويخرج بالقرعة اذا اضاح اليه كما اذا قال لعبد الله ثم احرار لوجه الله  
 ولو اراد بالمرء لشرط لا اشكل انما تنال بواحد منها حينئذ للهي عن  
 الزايد فان قلنا يجوز اجتماع الامر والهي من الامتنان بواحد لا يجنبه  
 ابغ ولا فلا وكلما لم يكن امتثالا ولا مخالفا لمقاد الامر كان ما بانفسه  
 وكله حكم فان قلنا انه بدعة وحرام كان منهيها وكان حكمه حكم ما بوقلنا  
 بالمرء بشرط لا والامكان وجوبه كعدمه ومرجع القول بالتوقف والاشتراك  
 عند العمل الى القول بالمرء والله العالم **فصل** الامر بالعلوق على شرط  
 او صفة يتكرر الشرط والصفة عند من قال بدلالة على التكرار  
 قوله واحد الوجب المقضي وعدم المانع واما عزم فهم على اقوان **ثالثها**  
 دلالة عليه مع فهم العلية فكان من المخصوص العلة وحمل النزاع في غير  
 اداة العموم مثلهما وكما وجبنا اذا لا كلام فيه ح لانه مفاد تلك الاداة  
 الامر والشرط والصفة ومدار النزاع على ان الشقوق عليها يفيد التكرار  
 وان لم يفيد الصيغة ام لا والظاهر الثالث لنا عدم الدلالة في الامر  
 وتذاتي اداة الشرط مثل ان واذا ولا في الصفة وان كان فيما احتمال من  
 متعادها بالعلية واما اذا ثبت العلية فيفيد العموم والتكرار **تكرار العلة**

كان في الشرط او الوصف مثل الزايد والرافع فاحلوا ومن زنى او ن  
 او اذا زنى فاحلده وبوتها ليس من مجرد تعليق الحكم بها ولعل  
 الثاني مطمحة منع حجة العلة الموضحة فلا فلا وجه لمنعه من الاحتج  
 من قال بالتكرار بالاستقراء فيما ورد مثل الزانية والراين والسارق  
 والسارقة فاقطعوا وان كنتم جنبا فاطهروا وان لم تجدوا ماء فيمتوا  
 واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ويدفعه ان ذلك من جهة فهم العلية  
 وهو لم فصل المتعمد دلالة هيمنة الامر على القبول اختاره الشيخ  
 وتجه حابته ولا على التراضي والوجه المشهور والسيد على الاشتراك بينهما  
 لفظا وتوقف جماعة وحمل النزاع دلالة الهيمنة لان المادة قديد على  
 الفوز مثل يحمل المراد بالعود اما الاول ارضى الامكان او الزمان  
 الثاني من الخطاب عفا لا عقلا بعدم امكانه وفي تحريم في الدلالة  
 على العود وسعها والتم اما عقلا او شرعا او من جهة الانصراف اليه **جوه**  
 لعكس تحبها بين الاحتجاج والانصراف فلو اقمناه فاما غطا او معنى  
 والتالي بقسميه باطل فالمقدم مثله بيان الملازمة ظاهرة **القسم**  
 الاول من التالى فلا منتقله باقسامه الثلاثة اما المطابقة ويتضمن  
 فلان المتبادر من الصيغة ليس الا طلب الحقيقة والنفور والتراضي **ثاني**  
 عنه واما الالتزام فلعدم الملازمة بين طلب الفعل والالتزام به **فورا** او **متراضيا**



لا اعتقاد لا سببها ولا عفا ولو كان لا امتنع الصحيح بالخلاف واما بطلان  
الثاني فلما استنبه من بطلان ادلة الخصم مع عدم دليل صالح سواها  
في احد الامرين ولانه يجوز نقيض «بها بلا مخالفة ظاهر ولا فهم تأكيد العيا  
الاستعمال في القدر المشترك ثابت وفي الخصم غير ثابت فيكون  
من المحتمل المانع المستعمل فيه فكان حقيقة فيه وفيه ان الوضع لا يثبت بالاصول  
المثبتة حجة الفور <sup>اول</sup> ان السيد اذا قال لعبد اسقني فاحضرني  
مذعريا وليس له من حجة دلالة الصيغة على الفور وفيه انه من حجة القرينة  
حيث ان العادة تحكم بان طلبه ليس الا عند الحاجة <sup>ثاني</sup> قوله تعالى  
في طه لا يلبس ما منعك الا تسجد اذا امرتك ولولم يكن للفور لم  
يتوجه الله لجواز التأخير فكان له ان يقول سوف اسجد وفيه ما امره  
بالسجدة مطلقا وموكل النزاع بل اما في وقت التسوية بناء على ان اذا في  
قوله نادى سوية ففعاله ساحدين ظرف زمان للجزاء كما عن اهل الجدة  
او غيب التسوية مكان دلالة القاء وان اذ لم يعلم من حجة الاستسكان كما  
يدل عليه قوله خلقتني من ابر وحلقته من طين <sup>ثالث</sup> قوله نعم وسارعوا الى  
مغفرة من ربكم فان المراد بالمغفرة ليس حقيقة لا صنائع المسارعة اليها  
لا بها فعل الله وهو غير مقدور للعبد بل سببها وهو فعل المأمور به <sup>فيل</sup>  
على وحوث الفور في المأمور به لما امر ان الامر حقيقة في الوجوب واوردت عليه

ان سبب المغفرة هو التوبة وفوريته محل اتفاق لاحاطة فيها <sup>سبب</sup>  
لا فاعل المأمور به فانه سبب الثواب لا المغفرة الا على القول <sup>بانه</sup>  
وهو بطلان عندنا والجواب عنه تارة بانه لا ريب في ان بعض الواجبات  
سبب لازالة الذنوب كما ورد في الصلوات والحج وغيرها ويتم في الغيرة  
بعدم القول بالفضل وتارة بالقول بالاحباط بمعنى تجاوزته تعالى  
عن العبد تفضلا من حجة قيامه بالطاعة وهذا ليس عندنا باطلا بل الحبط  
والتكفير الباطل ان عندنا بالنقص والاجماع هو ما ذهب اليه بعض  
المعتزلة من القول بالموازنة من بين الحسنات والسيئات فيرتفع  
كل منهما بقدر الاخر ويبقى الباقي واما الحبط بمعنى اذهاب فضل الذنوب  
او كلها لجميع الحسنات كاللغو والحسد من غير ان يذهب من السيئة  
شيء فلا ريب فيه والكتاب كالسنة تحكون بذلك وكذا التكفير بمعنى نجاسة  
نعم وعفوه عن العبد تفضلا لقيامه بالطاعة لقوله تعالى ان تجنبوا كبار  
ما تنهون عنه تكفروا عنكم سيئاتكم وندخلكم في خلاكم بما يحويه ان الحنة  
يذهب السيئات وقوله نعم والفرق المذكور مقر عند الاصحاب لا يخفى  
على الخبير بين الكلام ومباحث الاصحاب واورد عليه ان بوجوه ادوية ابراهيم  
اخبر من المدعى بعدم هومه من لا ذنب له بالعارض كالتوبة او الاصل <sup>لعمري</sup>  
فلا يتصور في حجة المغفرة لا بها فزع الذنب والجواب منه بعدم القول

معين والثاني شئت فقلنا لمقدم بيان الملازمة انه لو لم يكن الى وقت معين  
 كان الى اخر ازمة الامكان اتفاقا وهو بطر لا غير معلوم للمكلف <sup>فيلزم</sup>  
 بما محال لانه يجب عليه ان لا يؤخر الفعل عن وقت لا يعلمه ويمكن بيانه  
 بوجه اخر وهو انه اذا اجره ح فصار ففات فاما ان يعاقب عليه  
 او لا والاو بطريق العقاب على ترك المأمورية عن وقت لا يعلمه اوضح  
 التوضيح في التاخير وكذا الثاني للزوم خروج الواجب عن الوجوب <sup>ح</sup>  
 لان ما لا يعاقب على تركه بل لمندوب والجواب ما نقصنا فبالواجبات  
 الموصلة الممتدة بامتداد العمر ولو بنذر ونحوه واما محلا لانه وجوب عدم  
 تاخير عن وقت لا يعلمه ح بل يجب ذا ظن او علم انه اخر ازمة الامكان  
 ونمنع لزوم خروج الواجب عن الوجوب عند الفوت <sup>ح</sup> لانه عذر والمندوب  
 ما لا يعاقب فيه مطلقا لا ما لا يعاقب فيه عند العذر واجاب عنه التاخير اما اذا  
 جاز فلا لامكان الامتثال بالمبادرة واجيب عنه ما به التزام بالفور <sup>ب</sup> تحصيله  
 للبراءة اذ جواز التاخير مشروط بعرفة لا يمكن فيمنع الامتثال في المبادرة فيه  
 نظر لان هذا التاخير غير مشروط بعرفة مستغنى بل العلم بجوازه كذلك واللازم  
 منه عدم العلم بالجواز في الواقع وتوقف الجواز على العلم بهرم لاصالة البقاء وقيل  
 لاصالة الاباحة وفيه نظر لان قاعدة اقتضاء الشغل اليقيني البراءة اليقينية  
 واردة عليها بخلاف استصحاب البقاء <sup>ح</sup> والنهي يقتضي الفوت فكذا الامر قياسا <sup>عليه</sup>

بجامع الطلب والامر يقتضي النهي عن ضده والنهي يقتضي الفور فيلزم  
 منه الفور في المأمورية والجواب يعرف بانه في بحث نفى تكرار <sup>ح</sup> امر  
 فعل وقت اطبق النجاة على ان كل فعل مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع  
 كما يظهر من تحديد اياه واذا ثبت هذا فليس الا الحال وهو المراد بالفوت  
 وايضا قالوا الامر للحال واجاب عنه جملة من اكابر الفقه بان اتفاقهم امر  
 يثبت سلمنا لكنه معارض بخلاف علماء الاصول ويشهد لهم الاستعمال والبقاء  
 وان الامر مشتق من المضارع المشترك بين الحال والاستقبال والهيئة لا تقيد  
 الا الطلب وبان الحال في كلامهم طرف لوقوع الطلب لانه انتهاء وفيه شبهة  
 المتكلم كلها في الامر وعينه واقعة في الحال فان الاخبار في ضرب واقع في <sup>ح</sup> اياها  
 وان كان الحدث المنجز عنه في المضي وبان اخذ الزمان جزء من الفعل  
 ثم وضمين يقتضين في تحديد م يرجع الى المعنى <sup>المقتضى</sup> بكونه في نفسه وهو  
 الحدث سلمنا لكنه هو مطلق الزمان لا خصوص الحال ولا والى في  
 الجواب لا حجة في اجماع النجاة عند الدليل بالخلاف لوضوح استغناء  
 في نقل نقله اللغة وليس ذلك كالكاشف عن قول اهل الصحة مع  
 ان المقرر عندنا جواز الرجوع الى النقلة فيما لا يمكن لنا الاحتجاج بكون  
 اللغة الواحدة لنا الى العرف والالزام تقلب المجتهد لمثله والتاليه  
 باطل فالمقدم مثله والملازمة بينة وان معنى الامر هو انشاء طلب



وهذا ليس له خارج بجا بقاءه كالجبر فلا مفاد له الا الوقوع في الحال بخلاف  
الجبر فان مفاده وقوع المخبر عنه وهو يمكن وقوعه في الازمنة كلها  
فالامر بالذات للحال وهو مراد النخاة وغيره بالوضع وهذا لا يوجب  
ان يكون المطلوب في الحال كما هو المدعى في الاستقراء بان كل مخبر  
كزيد قائم ومنشئ كانت خبرا انما يقصد ان ما ان الحاضر فكذا الامر حملا  
على الاغلب واجيب عنه بانه قياس في اللغة ومع الفارق وهو ان  
الامر يتوجه الى الاستقبال لا الحال لا متناع تحصيل الحال بخلاف  
الاخبار لا مكان وقوع المخبر عنه في غيره واجيب عنه بان المراد <sup>الحال</sup>  
العرف لا الحقيقة كاستحالة عقلا وان المراد هو الاستقراء لا القياس  
فلا دلي ان يقال ان اراد بها ان اسب كلها واقعة في الحاضر فلا  
يحد به اذا الاشكال في بثوته في الامر ايضا وان اراد ان مدلول تلك  
الجهل كقام زيد ونحوه واقع في الحال فعليه ان يثبت ككثرة مثل كان  
كان قائما موقوف على ان المشتق حقيقة في الحال المقابل للاستقبال  
لا حال التلبس وقد عرفت خلافا فلا وثوق بهذه الاستقراء والوجه  
ان ثبوت شيء لشيء بلا قيد يلزمه في الحال الا ان الحال جزء معنى  
اللفظ ولذا قالوا الزمان ليس جزء اسم الفاعل مع ظهوره في قائم  
في الحال بجمع معاد النسبة الكبرى لا الصغرى وهي نسبة قائم الى الصغير

المستحق فيه حجة الاشتغال الاستعمال والاصل فيه الحقيقة وفيه  
منع بل اعم ونجس الاستفهام عن الفور وعدمه ولا يحسن الاستقراء  
اللفظ ويدفع حوازه على القول بالمهمة ايضا دفعا لاحتمال الكلي  
في الفرد كما هو الشايع ولذا يجوز التحيز في الجواب كما يجوز تعيين  
الامر من دون ارتكاب خلاف ظاهر خلافا لصورة الاشتغال في  
لم يثبت استعماله في خصوص الفور والترجيح بل الثابت اطلاقا عليها  
فوجب ان يكون للامر فتدبر حجة التوقف والجواب عنها يظهر مامر  
في الفصول السابقة <sup>تدبر</sup> ينبغي اختلاف من قال بالفور في ثبوت التكليف  
على من ترك الامثال فورا في الزمان المتأخر وعدمه على قولين وفرقة  
الفاضل على ان معناه افعل في الزمان الثاني وان لم تفعل نفى الثالث  
او افعل في الثاني مع السكوت عما جده واورد عليه في لو بانه قليل  
الجدوي اذا الكلام في تدرك الوجهين فالواجب البحث عنه وادلة  
الفور صنفان منها ما يدل على الفور بنقض الصيغة ومنها ما يدل  
على وجوب المبادرة الى الامثال كاية المسارعة والاستباق فمن <sup>يتمد</sup>  
على الاول لزوم القول بالسقوط لصيرورته من باب الوقت ومن <sup>اعتد</sup>  
على الثاني لزوم القول بالثبوت لاطلاق الامر وفيه ان بعض تلك الأدلة  
طالح للمذهبين بل لا ريب كقولهم ما منعك ان لا تتجد اذا مررتك وايدل

سوى ذلك كيف تبادر منه المهية ولو قيل المراد تبادر مهية الطلب  
 كاختصاصية قلنا لا يقدح فيما قلناه لان الكلام في اقتضاء الطلب  
 لصلوة بل هو العلوة المرسله عن الموجودين او الصلوة باعتبار  
 وجودها في العين وهذه قاعدة نفيسة خذها واعتمها فالمقصد  
 في الملاحظة والنقود والفرد في المطلوبة والمحكوم عليه اذا عرفت  
 هذا فقد عرفت حجة الاخرين من الخلائين وبقى حجة القول بالطبيعة  
 واقول بالفرد كما حرروا الخلاف في الباب فيما فنقول حجة القول با  
 لطبيعة ان الاوامر مأخوذة عن المصادر الحالية عن اللام والتوحي  
 وهي حقيقة في المهية لا بشرط شيء وقد حكى السكاكي اتفاق اهل  
 العربية عليه والمهية لا تقيد الا طلب المبدء مع ان الاصل عدم الريادة  
 قال في ق والظ ان من ادعى ان المظ هو الفرد ايضا لا ينكر ذلك بحسب  
 اللفظ والعرف واللغة وانما يدعي بثبوت القرنية على خلافه من العقل  
 فقد تراءم لا ينكرون ذلك في شيء من الموارد كالغور والتراضى والمرة  
 والتكرار فلعل مرادهم ان اللفظ وان كان يقتضي ذلك الا ان مراد الشا  
 انها هو ما امكن وجوده والمهية لا وجود لها في الايمان فثبت ان المظ  
 هو فرد قلت من يدعي الفرد لم يقل بان الفرد اولا وبالذات هو المظ  
 من اللفظ بل قال المراد بالامر هو الفرد لا ان اللفظ حقيقة في الفرد

فد بئر ذلك الا انه يقول الطلب معناه انجاد الطبيعة في العين <sup>المظ</sup>  
 هو الطبيعة الواقعة في العين ليس الا وليس ذلك من حجة زعمهم عدم  
 الوجود للمهية في العين سلمنا انهم زعموا ما فهمه هو قد كن مخبر نقول  
 بهذا الوجه وما تمسك به لا يدفعه حينئذ وظهر لك ان ظهور الامر في طلب  
 المهية المطلقة لا ينافي ذلك لان اطلاقها عن الوجود واجب كي يصح  
 طلبها باعتبارها والا كان تحصيلها للحاصل اخرج من قال المطلوب هو الفرد  
 بان الطبيعة من حيث هي تمتنع وجودها في الخارج لما تبين في محله من  
 امتناع وجود الكلبي الطبيعي في الخارج فيمتنع تعلق التكليف بها  
 فتعين ان يكون المطلوب به هو الفرد وهو المظ وفيه منع بل الحق و  
 كما تقرر عند المحققين فان الافراد صود الطبايع والطبايع متحدتها  
 ضربا من الآثار باعتبار الوجود وان ارادوا بذلك ان الطبايع الكلية  
 باعتبار وصف الكلية لا وجود لها في العين والا كانت شضافيناً  
 وصفها بالكلية كما حكاه ابو علي من بعض واجاب عنه بان مرادنا بالكل  
 الطبيعي هو الصلوة المرسله عن الوجودين الذهني والخارج لا بشرط وصف  
 الكلية الذي من عوارض الوجود الذهني ففهم انه وهم كما اشار اليه المحجب  
 واجاب عنه في ق ايضا بعد النزول بان المنكر لا ينكر انتزاع العقل من <sup>المراد</sup>  
 صور الكلية فختلفت تارة من ذاتها واخرى من عوارضها لما نوع <sup>الكاد</sup>



مع تلك الافراد باعتبار صدقها عليها هي الكلية عندهم وعدم وجودها في  
الخارج يظهر بعد التوفيق الفلسفي واما العرف فلا يفرق بينهما كان  
بالذات ويعتبرون ان المطلوب هو هذه من غير مبرر بالخصوصيات <sup>عموم</sup> ويزعمون  
امكان وجودها في الخارج بواسطة الفرد ويكفي في الامثال تحقق هذا  
المفهوم على اي نحو كان وان كان اعتقادهم بحقيقته في الخارج فاسد في  
نفس الامر ولا يضر مناد هذا الاعتقاد في حصول الامثال نعم هذا النزاع  
يتم في المباحث الحكيمه وفيه ان الامر والنواهي لا تتعلق بما يستحيل  
وجودها ضرورة وان كان العرف زعموا وجودها بعد علم الامر بعينه وما  
اشتهر ان الشرع لا ينفي على لد قاييق الفلسفيه فليس فيما نحن فيه بل  
في نحو تغير الماء بلون اجس مثلاً فانه موكول الى العرف لا الى العقل لانه  
قد يحكم باستحالة اشغال العرض وان اللون هناك حدث في نفس الامر الماء  
بعد استعدادهما فليس ذلك من الجنس حتى يحكم بالنجاسة ثم اورد على القول  
المذكور بوجهين احدهما يلزمه كون اكثر الخطايات مجازات لانه اطلق  
اللفظ الموضوع بطبيعته واريد منه الفرد واجب عنه بان الامر على هذا  
لا يستعمل الا في الفرد فلا يكون موضوعا لغيره وعلى فرضه كان متفوقا  
اليه لغير الحقيقة وان قيل يجب ح اخذه من باب طلاق الكلية على الفرد  
لا استعماله فيه قلنا هذا اثم على مذاق من يرى وجود الكلية والخضم <sup>نكره</sup>

الثاني الدليل انما يفيد ان المظهر هو الفرد لا بعينه وهو في الحقيقة  
الاشكال واجب منه مانا لان ان فردا ما كلي بل جزئي <sup>فرد</sup> مردد له  
باعتبار الوجود والتشخص لا بعينه والمهية الماهوكة باعتبار الوجود  
فرد لا كلي اولى المراد بالفرد مفهومه بل مصداقه وهو جزئي قلنا  
اقول اذا اعتبرت ان متعلق الاحكام هي الطبائع باعتبار الوجود في  
العين اندفق الاشكالات بخلاف غيرها بل وعبرها ما اورد في القوم  
في المقام كما لا يخفى **مسألة** اختلفوا في ان الامر بالشيء يقتضي ايجاب  
مقدماته ام لا على اقول ثالثها الانقضاء في السبب دون غيره راجعا  
في الشرط الشرعي دون غيره ثم في الافتضاء عقلا او شرعا او عرفا وجوه  
ومن رتبته صرح باللزوم عقلا ومنهم من اطلق وتحققه يستلزم رسم <sup>مقد</sup>  
الاول الواجب كما يتشوع باعتبار المكلف الى العيني والكفائي وباعتبار  
المكلف به الى التعيني والتخييري وباعتبار الوقت الى الموسع والمضيق <sup>كل</sup>  
يتشوع باعتبار المطلوبية في نفسها او للوصلة الى مطر اخر الى الفقيه  
والغري وباعتبار متعلق الخطاب به بالاصالة وعدمها الى الاصط <sup>العب</sup>  
وباعتبار توقف وجوبه على امر الى المستروط والمطلق وباعتبار تنجز حلقه  
وعدمه الى المعلق والمفتر والمعلق واجب مطلق توقف حصوله على امر غير <sup>مقد</sup>  
للمكلف كالحج فان الوجوب يحصل بالاستطاعة وحصوله يتوقف على نحو <sup>در</sup> تحب

حيث ان الاطلاق بالنسبة الى بعض المقدمات لا يكفي في وجوب <sup>المقدمة</sup> ذيها  
 وقد عرفت ان وجوب المقدمة معلول وجوب ذيها فلا يتقدم على وجوبه  
 وايضا على النزاع بطلانها في المقدمات الجائرة وان كان جوازها  
 مأكوفا مقدمة مع قطع النظر عن الشرع ندخل الدخول في الارض  
 المغصوبة لانقضاء النفس المحترمة بموارده ح والصلوة الى غير جهة  
 القبلة وغوذلك وخرج المقدمات المحرمة وفيه نظر لو قلنا بجواز اجتماع  
 الامر والشيء نعم لو اخبرت المقدمة في المحرمة لا يتبع الوجوب عن ذيها<sup>2</sup>  
 فواتي به وكان عباده لم يجمع لعدم الامر بباح والصحة توقف عليه هذا  
 اذا كانت مقترنة بذيها كما اذا انحصر الموضوع في استعمال الطرف المنفردة  
 وما اذا اتى بالمقدمة المحرمة فتكن بعد ذلك من ذيها كما اذا اتى بالجمع  
 بالذات المغصوبة فيمكن ان يقال بوجوب ذي المقدمة ح على تقدير حصولها  
 بجمع الايمان به وان كان عباده لا يمتنع النزاع بمقدمات ثابتة  
 وجوبه بلفظ بل محري فيما ثبت بلب ايظ كالاجماع والعقل واستدلال علماء  
 الظلم بوجوب مقدمات الواجبات العقلية كثير وكذا الفقهاء فيما ثبت  
 بالاجماع قيل وان كان سياتي الاستدلال بتفاوت في بعض الموارد قلت لو  
 قيل الدلالة الامر على وجوب المقدمة عرفا اخضع بما ثبت باللفظ هي المقدمة  
 المشيطة او سبب او جزء او معد وعدم المانع داخل في الشرط وكذا المعد

وفي الجزء وجهان من حيث توقف حصول الكل عليه ولا يلزم وجود كل  
 من وجوده ومن جهة ان الشرط خارج عن حقيقة الشرط واخر داخل  
 فيها وعلى الاول امكن حصر المقدمة في الشرط والسبب كما فعله في ق فلا  
 يرد عليه ما اورده في آل من عدم اخصر فيها فان فسرنا الشرط بما يلزم من  
 عدمه عدم الشرط فلا يلزم من وجوده وجوده لذاته دخل فيه الجزء  
 وان فسرناه بخارج كذلك خرج منه والمانع ما يلزم من وجوده <sup>لذاته</sup> العدم  
 ولا عكس والمعد شرط لاستعداد المحل وبقائه مانع والسبب ما يلزم من وجوده<sup>2</sup>  
 الوجود ومن عدمه العدم لذاته يخرج الشرط والمانع والتقدير بقولنا لذاته  
 امتراز عن مقارنة وجود السبب عدم الشرط او وجود المانع فلا يلزم  
 الوجود او قيام سبب اخر عند عدم الاول مقامه فلا يلزم العدم وفي الشرط  
 والمانع كل وعن لوازم الشرط والمانع والسبب فان لزوم الوجود والعقد  
 فيها ليس لذاتها ويدخل في الشرط جميع العلل الناقصة بناء على دخول  
 الجزء من المقدمات العقلية والعادية والشرعية فالمراد بالسبب العلة  
 الفاعلية وقيل العلة التامة وهي جميع ما يتوقف عليه المعلول وفيه نظر  
 والسبب والشرط قد يلاحظان بالنسبة الى الحكم الشرعي فيكونان من الامور  
 حكم الوضعية وقد تلاحظان بالنسبة الى موضوع الحكم ولا يتوقف على موضوع  
 الشرح وان كان قد يكون والكلام في الثاني وجها في الكلام في مقدمات<sup>الواسع</sup>



لا يوجب وكل ما غلبه او شرعي او عادي كالمشي في البحر والوضوء للصلاة  
 ومسح برأسه من عند العلم بخيل اليد في الوضوء هذا في الشرط وفي السبب كما  
 في حق الوضوء بظهارة النظر للنجاسة وجبر الرقبة للقتل الواجب لشر  
 المقدمة اما مقدمة الوجود او العزة كالظهارة للصلاة بناء على ومنعها  
 لدم او لعلم باداء الواجب كالصلاة على اربع حواب عند اشتباه القبلة  
 وفي اكثر من ثوب عند اشتباه الجنس بين الثوبين او اكثر وقد يكون مغلا  
 وقد يكون تركا كترك لا مند لمغل الضد ومنه ترك الوضوء من الاناء  
 المشبهين ونظير من الشبهة المحصورة كانهما من خواص **و** اجهما وعلما ان  
 الواجب لم يستحق فاعله المدح والثواب وباركه الذم والعقاب كما عرف  
 ومعه طلب سايه على وجه الالتزام وقيل يختص ذلك بالواجبات الاصلية  
 المقصورة من الخطاب لعدم دليل على غير ما قلت الدليل مزور العقل  
 من خواص الطاعة والعصيان وتعليقها بغيرها في الكتاب والسنة من الدلائل  
 اعظم كالمطابقة ومنها دلالة صبغة الامر على الالتزام لا من الالتزام كما قيل  
 و **و** التزام بين الخلق الاصل والام ومنه دلالة على النهي من منعه بغير  
 التزكرو ونقبة كغير البين وهو ان يحكم العقل بعد التأمل في الخطاب وفي  
 شيء او يكون ذلك لا زماما لالتزامكم لا مجرد ملاحظة الطرفين والنسبة  
 بينهما وان كان هو الالتزام لغير الامم بل برهان وجوه وان لم يدل

عليه الخطاب بالوضع ولم يقصده المخاطب فله كدلالة الايتين على اقل  
 الحمل فهذا الحكم وان كان حصل بحكم العقل لكن بواسطة خطاب الشارع  
 ويقال لذلك انه خطاب تبعية يحصل بتبع خطاب الشارع وان كان العلم  
 بالملازمة هو العقل ولا ريب في اعتبارها سواء كانت من احكام الوضع  
 لدلالة الايتين على اقل الحمل او التخييف وحمل النزاع في دلالة الايتين  
 من باب الاشارة او مله **ح** في تحريك محل النزاع فنقول الوجوب المقصود  
 في المقام لان يكون محل النزاع بعد الاتفاق على خروج الوجوب العطف  
 بمغنى الابدية لانه معنى كونه مقدمة فلو قيل بعدم وجوبها خرج من كونها  
 مقدمة وهو خلاف الفرض اربعة الشرعي النفس الامارة بالسوء والغيري  
 كمال والمشي على الرابع وتوهم بعضهم ان النزاع في النفس الامارة بالسوء  
 من الثمرات منها ترتب العقاب والثواب عليه وهو بناء على ما زعمه  
 من اختصا صهما بالنفس الامارة دون الغيري والسعي وقد عرفت فساد  
 ومنها عدم اجتماعها مع الحرمة بناء على الوجوب حيث زعم انه يجوز اجتماعها  
 معها وان قلنا بالوجوب لان وجوبها من باب التوكل والواجب توكل  
 يجمع مع الحرام غاية الامر عدم الثواب على فعله واماميهان فلا قاله  
 والمواد بالوجوب لشرعي هو الاصيل الذي عمل من لفظه وثبت من حجب  
 فسلوا بالجملة النزاع في ان الخطاب يكس على السطح خطاب يوجب واحد ونحوه

جزء من البناء وهو الاستعمال الا ترى ان السيد اذا قال لعبد اضل  
كذا فتركه نظرا الى احتمال اشتراطه بشرط ذمه العقلاء معطلين <sup>ومنه</sup> حسن  
بمخالفة لظاهر الامر واطلافة قلت الدليل انما يدل على انصرف <sup>طلاق</sup> الا  
اليه لانه حقيقه فيه حتى كان استعماله في المشروط مجازا وهو الوجه <sup>المتعارف</sup>  
السيد باستعماله فيها فكان حقيقه كذلك وحواله ان الاستعمال  
من الحقيقه والمجاز ولا يتم استعماله فيها بل انما اطلق عليها اطلاقا <sup>على</sup>  
على الفرد ومطلقه يصرف الى الاطلاق بشهادة العرف والعاده كما عرفت  
يا في الوجوب لمنازع فيه من حيث التعدد والاختاد وجوب <sup>ما</sup> احد  
ان يكون الخطاب بكن على السطح في اللغة خطابات بالكون عليه ونسب <sup>العلم</sup>  
والمدح بكل درجة وهو الذي جعله في محل النزاع فان اراد انه  
اريد من الملفظ فلم يقل به احد ولم يشهد له شاهد من اللغة ضرورة ان  
الفهم منه ليس الا الاول فكيف كان هذا ذهب اليه جمهور علماء <sup>اللسان</sup>  
ومعنا الامصار وقيل اجماع وقيل يثبت ذلك ضرورة وان اراد انه  
اريد من الخارج بحكم العقل امكن الا انه ليس للخطاب بالمقدمة مستقلا  
اصليا معقودا في اللغة كما زعم انه محل النزاع ونص عليه فما جعله محل النزاع  
لم يقل به احد ولم يقم عليه حجة فينا في دعوى الاجماع والفردية عليه بل قد <sup>بها</sup>  
المش اليه وما امكن اخراجه عن النزاع <sup>ثانيها</sup> ان يكون فهم ذلك بحكم العقل

من الخارج لا باذنه من الخطاب للفظ وهو الخطاب المتبع عندهم في  
تحرير لانه فهم تبع الخطاب لشرع بواسطة العقل <sup>ثالثا</sup> ان يكون ذلك  
خطاب واحد ينسب العقل بالذات الى الما مورية وبالبيع الى مقدماته  
فلم يكن هناك في الحقيقه الا تخليف واحد وخطاب واجب يختلف  
لنسبته لظهور دلالة المقنن حيث قالوا ان المقنن دلالة اللفظ  
على الجزء في فهم دلالة على الكل فضاكه دلالة واحدة يختلف نسبتها  
الى الكل والجزء وعليه فلا يرد ما قيل ان الفردية قاضية بان من اتى  
بالمما مورية امثل امثالا واحدا وان اتى بمقدمات عديدة ومن تركه  
عصى عصيانا واحدا ولم يستحق الا عقابا واحدا وباجملة المقننة <sup>حتى</sup>  
يعين وجوب ذيلها لا بوجوب خفيه ولا ثابته عليها والعقاب على  
تركها كل كما ان تركها تركه وتركها وتجوين تركها تجوين تركه وبالعكس  
وعدم الوضاه بتركه عدم الوضاه بتركها كذلك لا يفرق العقل في التفرق  
بينها الا بالاصالة والتبع وظني ان محل النزاع عليه اولى كما يستظهر لك  
بين البحث والاحتجاج ما يقويه انش من تحرير الادلة والجمع بينهما وربما  
يهم ذلك ايضا من حرق المسئلة بان الامر بالشيء امر بما لا يتم الا به ام لا  
يب محل النزاع في الملازمة العقلية بين وجوب الشيء ووجوب <sup>مادة</sup>  
واما الشرعية والعرفية فهما امكن ان يقال بهما ان ساعدهما حجة الاثبات



لن نقف على ما ادعاهما وجميع الطرفين محترقة في الملازمة العقلية <sup>عند</sup> <sup>مهما</sup>  
 كما ينبغي ان الظاهر ان اجزاء المركب لما مودبه داخلية في النزاع لعموم  
 قوام كل الامر بالشيء امرها لا يتم الا به ام لا لكن بمجرد وجوبها على  
 وجهين احدهما في ضمن وجوب لكل فالدال على الكل بالمطابقة  
 دال عليها وهذا وجوب نفسه وان كان الدال على متعلقة الاول  
 بالمطابقة وعلى الثاني بالضمين والثاني باعتبار كونها مما يتوصل  
 بها الى الواجب وهو الكل وبهذا الاعتبار واجبة عريه لموقف الواجب  
 عليها مرفوعة ان المركب مسبوق باجزاءه فيدل الامر به على الامر بها  
 بالاتزام فيتعلق الوجوب بالاستقلال لا التضمن لان الوجوب <sup>لنفسه</sup>  
 بسيط وان كان الواجب مركبا فلا يتركب وجوبه عن وجوبات <sup>كان</sup>  
 من ادعى ان اجزاء لا خلاف فيه اراد الاعتبار الاول فزوجة ان الدلالة  
 التضمن لا ريب فيها الا ان الحمل على وجوب اخر غير وجوب لمركب فيستثني  
 لمواز ان يكون وجوب مقدمه عين وجوب ذيهما في الخطاب والتكليف  
 وغيره في تحليل العقل كما مر ذلك بيد يعتبر في انصاف الواجب <sup>بما</sup>  
 بالوجوب يتوصل به الى ما وجب له لا ينبغي ان وجوبه مشروط بذلك فزوجة  
 انه يوجب عدم وجوبه اذ بعد التوصل فخرج ذلك المسمى عن الوجوب  
 فكيف بمقدمة بل ينبغي ان وجوبه مشروط بذلك فاذا لم يتوصل به اليه

كشف عن عدم كونه ما مودبه لان الماموديه لاجله التوصل <sup>لشيء</sup>  
 انما هو الذي يتوصل به اليه لا مطلقا اذا وقع مجردا عن التوصل <sup>فان</sup>  
 به من قبل شرط الوجود لا شرط الوجوب حتى يقال ان وجوبه لمقدمة  
 مطلق باطلاق وجوب ذي المقدمة بلا ريب وح اذا ترك الواجب  
 فقد عصى بترك الواجب واما ترك المقدمات فلا عريان فيه لعدم كونها  
 بهذا الاعتبار واجبا وكذا اذا اتى بمقدمات ولم يرتب عليها <sup>الواجب</sup>  
 لوجود مانع خللت عن الوجوب لان وجوبها مشروط بالتوصل بها اليه  
 ولم يحصل ومن الموانع الصارفة عن الواجب فاذا ترك الواجب <sup>بها</sup>  
 عنه خللت مقدماته عن الوجوب وعلى هذا فلا يرد على القول بالوجوب  
 ما قيل من ان الفروقة قاضية بان من ترك الخج بعدم الذهاب الى ليس  
 عليه بكل خطوط عقاب وهذا شاهد صدق على انه عدم وجوب لمقدمة  
 به المقدمة كما تكون مقدمة وجود او صحة او وجوب كذلك  
 قد تكون مقدمة علم كغسل يدي من الواس في غسل الوجه لتحصيل العلم بحمل  
 الوجه وقد سبق التثنية عليه ومرجع هذا المقدمة الى مقدمة الوجود  
 حيث يتوقف تحصيل العلم الواجب عليها فالخطاب بها مستفاد من <sup>الخطاب</sup>  
 بتحصيل العلم بالبراءة اليقينية عقلا او سمعا لامن الخطاب بالفعل <sup>مورد</sup>  
 اذ لا توقف له عليها وقس عليه الحال في مقدمة الظن ومن هذا الحيز

المقدمة بل والمنكاهين حيث اوجبوا اموراً معللين بانها من مقدرة  
 الواجب بل ادعى بعضهم الضرورة عليه والاجماع في المسائل الاصلية  
 في مثل وجوب المقدمة جهة لا ضير فيه بضرورة الوجدان فان  
 من راجع وجدانه عند طلبه شيئاً وقايس نفسه مع مقدماته قطعاً  
 مردياً لها للوصل الى عين طلبه ذلك الشيء او يطلب اخيراً له  
 ينشأ منه على ما مر من الوجهين في تحصيل الترتيب وما قبل ان الامر كثيراً  
 ينزل عن المقدمات فيمتنع ارادتها فغيره ان ارادته امتناع ذلك في الطلب  
 فخرج عن البحث في التبعي مراً لان وانما الخطاب ارادة ما ارادة كاللايتين  
 على اقل الحمل على ان الارادة الثانية عطفية لوالفقت اليه امر به تكفي في  
 تعلق التلطف كما وجد العبد مالا لمولاه في معرض التلف فلو تركه  
 ضاع لذمته احتفاء وذلك اية حكم العقل في مثله بالامر على ان الوجوب  
 الشرعي مستند الى الله تعالى ولا دهنوا عنه سواء استند اليه ثم اولا او  
 بآخرة كالامياء على ان عطفية الشيء في مثل لوازم الخطاب لشيء من أحكام  
 ممة وبالعجلة دلالة الامر على الاحباب مقدمات من باب دلالة الاشارة  
 والتنبيه او مع اختلاف مفاد الجمع بقضاء العقل الصريح بان حسن الشيء  
 يري في اسبابه ومقدماته ونحوه كل والاحكام تابعة للمصالح والمفاسد  
 والاعمال الى احباب ذي المقدمة داع الى احباب مقدماته تبعاً لا يجابه على

نهي حسنهما والمنكر لاشك كما يرتفع عقله فلا تلبقت اليه د لوم  
 تجب لجواز تصحيح الامر بجواز تركها والتالي باطل فامقدم مثله ونيف  
 المقدم هو المظهر بيان الملازمة ان جواز تركها يحكم من احكام الشرع جاز  
 بيانها وما قيل الخطاب به بحيث فلا يقع من الحكم نفيه وجه العبث ان كان  
 ظهوره فظ خلافة كما لا يخفى على جميع مع ان اعتناء العقل بالشرع حسن وان  
 كان لغير ذلك فوجب البيان حتى تنفس فيه واما بطلان الثاني فبالضرورة  
 حتى اعترف به جماعة من المنكرين للوجوب واعتذر عنه بان احكامه يجوز ان  
 هنا مقيلة لا شرعية ووجه بعضهم بان مقدمات الفعل لا نفته له وحكم  
 الشرع بجواز تركه الا انما دائماً يستلزم حكمه بجواز ترك الملزوم وينفعه  
 ان تكفيك حكم الشرع عن حكم العقل غير سديد وان عدم حكمه ان  
 كان مع حكمه بعدم الجواز بنت المظهر والامر ذوو بانتفاء الوسطة  
 بين الاحكام الخمسة وقد يوجه بان اصالة البراءة التي هي حكم العقل  
 يقتضي جواز الترك فيما لا نص فيه وهي بمنزلة عن التحقيق اذ حكم  
 العقل منها ان كان مع قطع النظر عن ورود امر الشرع بذوي المقدمة  
 فلا اختصاص له بالعقل واما معه فلا يمكن للعقل ايضاً اذ هو من ادلة  
 الشرع مع انه لا يجري فيما يستقل بوجوده العقل كعرفة الله قال بعد نقل  
 الجواب عن المحرر عنهم بان التجوز هنا عقلي لا شرعي من يكون سفهاً وعيشاً



لا يفت بعد استقضاء التعلل في جواز التفكيك بين العقل والشرع  
 فما على وجه يعتد عليه ثم بالجملة لا بد من التفرقة بين كون على السطح و  
 اجزت لك ترك السلم ولكن عليه وان لم تكن اعاقبك على ترك الكون  
 لا على التدرج بكل درجة درجة واخرى يجوز هو الثاني واخرى  
 عليه الاعتراض هو الاول **الماس** العقلاء يدعون تارك لمقدمة  
 مطر قال منع كون الذم على ترك لمقدمة لما يقال انما هو لا جل  
 ترك المقدمة حيث لا يتفك عن تركها قلت هذا بناء على انه من ان  
 التزم انما هو في الوجوب النفسي الاصيل لا الغيري السعي واعترا  
 باقتضاء الوجوب على الوجه الثاني فلا ريب فيه واجيب باننا لا ندر  
 الذم على ترك المقدمة مطر لا فضائلا الى ترك دينها قلت لا يريد اكثر  
 من ذلك لا من عين الوجوب الغيري السعي وايضا لانه الذم على ترك  
 المقدمة بل الذم على ترك دينها عند ترك المقدمة وهذا ممنوع وقد  
 يستدل على ذلك بان ترك الخروج الى الحج مع الرفقة مذموم في العقول  
 مجزئ ذلك مع عدم دخول ذي الحجة وذلك دليل يعلق الذم بالمقدمة  
 لا بذاتها وفيه انه ترك حكمه لذي المقدمة او ان الوجوب في الحج حال  
 ما يغفل وان لم يات وقت فعله **داس** لو لم يجز لجاز تركها وحينئذ  
 ان معنى الواجب واجبا لزوم التكليف بما لا يطاق لا متلعه حال عدمها

والاخرج الواجب لمطلق عن كونه واجبا مطلقا وبطلان الثاني  
 والجواب ولا باختيار بقاء الوجوب ومنع بطلان الثاني اذا رقت  
 القدر عن المقدمة كنزج الخروج الى الحج مع الرفقة لانه تكليف بما  
 لا يطاق بسوء اختياره وهو جائز لعدم حجة على منعه من عقل او شرع  
 سلمنا ارتفاع الخطاب بمرح لا نعيب لكنه معاقب تفاقا وهو كاف  
 ومنع الملازمة مرة ان لم يرتفع القدر على المقدمة عند لبقاء القدر  
 الدائبة والامتناع بالاختيار لاينا في الاختيار كما ان الوجوب بالاختيار  
 لاينا في الاختيار والا كان ايجابا لا اختيارا ضرورة انه من ضرور ترك  
 الا لا يحصل باختيار اسبابه ومقدما انه او ترك مقدمة من مقدما  
 وثانيا باختيار عدم بقاء الوجوب بعد ترك المقدمة وارتفاع القدر  
 عليها عنه لان الخطاب بمرح عيب فلا يقع من الحكم ومنع ح بطلان  
 خروج الواجب لمطلق عن وجوبه كذلك لبقاء العقاب ثقافا كيف  
 والجهود على ان المنع بسوء الاختيار يرتفع عنه التكليف ويبقى عقابه  
 وثالثا منع الملازمة مطر ان اريد بقوله حال تجوز تركها حال  
 ان ترك ضرورية ان التكليف بذي المقدمة حال جواز ترك المقدمة  
 لا حال تركها وبشرط تركها لا يجب شيئا من شيئين التالي وواجبا ثانيا  
 الايجاب في القدر غير معقول للزوم احد المحذرين اذا تركها

ونفخ عدم وجوب ما اراد عليه ولا ريب ولا مقدمة نعم غسل فخر من  
اراد مثلاً مقدمة العلم بغسل الوجه ولو فرض جواز التصريح الامر  
بعدم وجوب ذلك مع ايجاب العلم بغسل الوجه كان مثال الباب و  
جوازه ممنوعاً وعنّه بان الذم حول عن المقدمات لا يقدح في ايجابها  
بدلالة الاشارة بغير ايجابها لازم مراد المخاطب من ايجاب الشيء  
كما في دلالة الايتين على اقل الحمل وهذه الدلالة معتبرة بلا ريب <sup>وعن</sup>  
بمنع الملازمة كما في ازالة النجاسة ونظايرها ويمكن ايضاً منع ترتب  
العقاب والثواب على الواجبات الغيرية التبعية والالتزام بترتيب الثواب  
عليها دون العقاب وان العقل ان دل على الملازمة فلا يقدح فيه با  
متثال ذلك والاكتفاء الاصل حجة وجوب لسبب دون غيره لم يرد  
محل خلاف يعرف بل ربما نقل الاتفاق عليه وبان الضرورة غير حاصلة  
مع السببات فيبعد تعلق التكليف بها وحدها وان المسببات لا قدره  
عليها بل مع اسبابها لانها حال عدمها ممتوحة وحال وجودها واجبة فالأمر  
بالمسببات بحسب النظر وجب صرفه الى اسبابها واما عدم وجوب عرفها  
فما من عدم الدليل والجواب اما عن الثاني فبما من الدليل واما عن  
الاول فلان عدم معرفية الخلاف لا يعول عليه عند الاحتياط في الامور  
الارباب وفي الحق عند الجمهور والمراد بالاتفاق بطلان مجرد اتفاق الراء

ولا تحويل عنه ماله كيتف من رأي المعصم والناقل من العازم ثم  
الاجماع على الوجوب لمقدمة بالوجوب لغيري التبعية والاستبعاد  
ليس حجة على اثبات الحكم مع جريان الوجه في غير السبب فيه ضرورة  
عدم القدرة على ذي المقدمة بدون المقدمات معاً وان كانت شرطاً  
فيستبعد تعلق التكليف به بدون المقدمة وايضاً ان اراد استكليف  
بالمسببات وحدها بشرط عدم الاسباب فلم يقل باحد وان اراد <sup>بالتكليف</sup>  
بها وحدها اي مع وجوب سببها فلا في فيه واما عن الاخير بان  
التكليف بالمسببات حال عدم اسبابها ولا امتناع فيه كما اذا كان شرط  
عدم اسبابها ولا وجوب كما اذا كان بشرط وجود اسبابها والمقدور  
بالواسطة مقدور ولا يستلزم ارتفاع التكليف لانتهاء اسبابه الى  
سبب واجب لانتهاء سلسلة الامكان الى الوجوب وقد يجاب بان  
المراد بالمسبب هنا ماله واسطة مقدورة بينه وبين المكلف لا التمام  
معة وانتهاء الحلل الى الواجب ثم لا يستلزم الخبر كما يشهد به ضرورة  
والشبهة المشهورة لا يعتنى بها في مقابلة البدئية والغرض ان الضرورة  
ما خيرة بالفرق بين حركة المرقش والصحيح وذلك اية الاختيار والشبهة  
المشهورة للخبر من جهة ان كل فعل له سبب والاسباب متقية ان كانت  
لشبهة في مقابلة البدئية وقضاء الضرورة بالفرق بين صحيح ومرعش



بدست مع صرف الامر المتعلقة بالمسببات بحسب الظن الى اسبابها  
 خروج من البحث اذ النزاع في مقدمات الواجب وعلى ذلك فالاسباب  
 واجبة بالامالة وفيه بطر لجواز القول بلوجوب مقدمة الواجب وان  
 لم يصح خلق الوجوب بنفس الواجب ومرادنا من وجوب ذي المقدمه  
 حينئذ كونه ذا مصلحه داعية الى الامر ولذا وجبت اسبابها المحتملة  
 له ولا فلا يثبت ان الاسباب لا وجوب لها لذاتها بل وجوبها حينئذ  
 مستعار ومعلول عن داعي الامر في المسبب ثم اشتق هذا القول  
 عن السبب وفيه نظر لانه جعل الواجب بالنسبة الى السبب مطرد بالنسبة  
 المتيقنه من المقدمات محتملا للاطلاق واليقين تحكم بوجوب سبب لعدم  
 جواز تقييد الامر بمصولة ولا كان واجبا بعد حصوله بخلاف الشرط جواز  
 تقييده بها لوان تعلقها بالشرط وهذا بعينه القول المشهور من وجوب  
 المقدمه مطرد وان خالف في ان الامر المطلق لا يعمل على الواجب لمطابق  
 لاستعماله في التعلق بالشرط فكيف قسما واحدا حجة وجوب الشرط الشرعي  
 دون غيره اوله بحسب لم يكن شرطا والثاني ما جلت لانه خلاف الفرض فالمقدم  
 مثله ونقيضه وهو الوجوب هو المظن بآثار الملازمة انه يصيدق ان الله  
 يجمع ما امر به فيجب محتمل وهو مناف للشرعية وفيه منع الملازمة ان لا يقد  
 على انه شرط انه انما يجمع ما امر به لا متناع الشرط بدون شرطه وملاك الامر

ان خلط بين الواجب الشرعي التخييلي والواجب الشرعي التام ولا بد  
 تقييد عدم وجوبه بتكليف ليس عدم وجوبه شرطا كما لا يخفى نعم وقيل  
 بعدم وجوبه شرطا خرج عن كونه مقدمة فاحتمل ذكره ولكن النزاع  
 انما هو في الوجوب التكليفي لا مطلق الوجوب وبما مر فتمت ظهرك معفت  
 ما اورد عليه بان الحجة حاربه في غير الشرط من المقدمات ايضا ثم قد قيل  
 عدم الشرط سبب ترك الواجب وهو حرام فيكون ترك الشرط حراما  
 سبب الحرام حرام فيكون فعله واجبا وهذا لا يخفى بالشرط بل يجري  
 في غيره لكن فيما نسب عنه ترك الواجب من مقدماته مع ان الترك مستند  
 نالبا الى الصادر فلا اثر لعدم باقية المقدمات ثوابا عند الاول لم النزاع  
 في السبب قليل الجدوى لان تعليق الامر بالسبب نادر وانما تعلقه  
 بالاسباب كالامر بالوضوء والغسل دون رفع الحدث وفيه نظر على  
 ماخذ لذلك بل الامر بالمسببات فوق الاخصا كالامر بالكفاية والامر  
 بالعتق والبيع والتطلع ونحوها سبب تحريم القوم والتمنع وجوب  
 الامان النزاع باقية في مقدمة المندوب ايضا والحق انه مندوبه بدلا من  
 تجاود بما يقترب عليه صحتها اذا كانت عبارة عن عمل مقدمات تحرر  
 حرمة حرمة غيرية بنعية مطروا اذا كانت اسبابا وجوه قوله جبر  
 ضرورة ان النهي عن شيء لا يرضى بما يقتضي له اذا راع وجدانه

هذه وجوب ذبيها فان جلد تقدم المعلول من العلة والفرع على الاصل وان  
 يصاد في محلول ويحقق ثواب عن الخروج الى الحج هو ان الامر بالشئين احدهما  
 سبب من الاعجاب كالحج المسبب عن الاستطاعة والتأخر المولت بوقت  
 كالقنوع مما يورثها عدال وال بقوله تعالى انما الصلوة لدخول الشمس والاول  
 يجب فيه الفعل ويتعلق المطالب بمجرد تحقق السباب كالاستطاعة في الحج وان  
 كان وقت فعله في الزمن المتأخر فان ذلك وقت الفعل لا وقت الوجوب  
 اذا تقدم وقت تحصيل مقدامة المقدمة على وقت كالحج لم يكن وجوباً <sup>مقدمة</sup>  
 قبل وجوب ذبيها بل بعده وقبل وقت فعل ذبيها فلم يتقدم المعلول على العلة لحصول  
 الوجوب بالاستطاعة وبها وجب الحج وان تأخر فعله ومثله غسل الجنابة قبل الصبح  
 في الصوم الواجب فان صوم رمضان يجب بدخول الشهر من باب لا سباب فيجب  
 الصوم في العدة ويتوقف محتم على الغسل قبل ذلك فيجب كذلك ولا محذور في ذلك  
 طما حتر نام وجوب مقدمه ط وان كان وجوبه غير ياتبعيا واما على القول  
 بعدم وجوبها بشكل لعدم الامر بها <sup>جمع</sup> والفضل عبادة والعبادة لا يصح الا  
 مع الامر بها من العزيمة والطاعة والانقياد فلا يقسمون الا بالامر وح يمكن  
 دعه بان الامر بالشئ يدل بالامر على تشريع مقدامة العبادة على وجه ذلك  
 بدأ ووجوبه ولا لزم التكليف بالحج والتأخر على تقدمه ثم ينقضي التالي  
 هو شرط ولا فرق في ما ذكرناه بين اول الليل وآخره كما لا يخفى واما الثاني

فالوجوب ان الوقتات واجبات مشروطة بمجمول المقدمات بالنسبة الى  
 قبل الوقت ومطلقات عن الاسباب بعده فان كان المكلف حين <sup>ذو</sup>  
 فاذا للطهارة فالصلوة واجبة عليه وجوبا مشروطا بضي مقدار تحصيل  
 الطهارة من اول الوقت وكانت بعده واجبة مطلقة اما الاول فليطلب  
 التكليف بما لا يطاق وعدم وجوب الوضوء قبل الوقت لعدم مقتضى له  
 وظهور قوله اذا دخل الوقت وجب لظهوره والصلوة في ذلك واما  
 الثاني فلان الوقت سبب الوجوب فاذا دخل كلف بالصلوة بشرط صحته  
 زمان يمكنه تحصيل الطهارة ولذا قال الفقهاء اذا دخل الوقت فتر حاصت  
 المروءة فان مضى مقدار الطهارة والصلوة وجب لقضاء ولا فلا وان لم <sup>يكن</sup>  
 فاذا فلا مانع من تحقق الخطاب في حقه بعد تحقق السبب وهو دخول وقت  
 وحيث خفي هذه الدققة على جماة شغل عليهم الامر في دفع الاشكال عن <sup>سبب</sup>  
 الخروج الى الحج فيقبل لا يفيده وجوب مقدمه قبل وجوب ذبيها بعد ذلك  
 الامر خلط بين زمان الوجوب وزمان الفعل فان ايام الحج زمان الفعل لا  
 الوجوب فلا تقدم لوجوب مقدمه على وجوب ذبيها بل بالاستطاعة يجب  
 الحج في ايامه فيجب تحصيل مقدماته ومنها الخروج الى الحج في ايامه وفي دفع  
 الاشكال من وجوب الغسل على المحدث بالحدث لا كغيره كالجناية والحيض  
 والنقاس قبل الصبح في الصور الواجب كالرمضان فان لم يفرغ بعضهم بوجوب استنحي



وتحتوي على الشافعي والشافعي فقال يجب عليه الغسل بنية التذلل  
 اذ الغسل لا يقع الا بالنية وفيه ان كان واجبا فكيف ثبوت التذلل ولا  
 تكفي لا يصح الصوم بدونه كما مرح به فلا بدح اما من القول بعدم وجوب  
 المقدمة مع انه قال بالوجوب او القول بان الغسل يقع واجبا وسواء فيه  
 الوجوب وقيل مقدار غسل من اخر الميل منزل منزلة حضور الوقت يجب  
 الغسل وفيه تحكم وقيل وجوب للتوطين على ادراك الفجر طاهرا وفيه انه لا  
 يدفع الاشكال كونه من جهة المقدمة وقيل يصح ان يضاف المقدمة بالوجوب  
 العبري قبل ان يضاف فيها بالوجوب كالج بالنية الى قطع المسافة بل ادعى  
 فيه الفروقة حيث لا يسعى فيه وقت الفعل لفعل المقدمة كالج وفيه انه لا ريب  
 ولا خلاف في عدم وجوب تحصيل مقدمة الواجب المشروط والج بعد الاستعداد  
 واجب مطلق لا مشروط وبالجملة كلها معيضة لا يصح اليها **ح** ذكر جماعة  
 الصلوة الى اربع جوانب عند اشتباه القبلة فيها يجب من باب المقدمة  
 لان الصلوة الى القبلة واحدة ولا يعمل العلم بها الا بتكرارها فيها وفيه ان  
 تضمنه تلك القاعدة كانت تكرار الصلوة بحسب جهات الاشتباه زائدة عن  
 اربع مروتة ان الاربع لا يستلزم القبلة الا ان يقال بين المغرب والمشرق <sup>قبلة</sup>  
 لهج وعليه عليه يمكن تصوير ذلك على بعض الوجوه فالاولى ان  
 يستند في ذلك الى النص والتوفيق لا ريب في وجوب التيمم للتوكل به

الى الغيب يدل على وجوب ذلك لغيبه لان العلول كاشفة من العلة فغسل  
 اختلفوا في ان الامر بالشئ على وجهه لا يجب يقتضي النهي عن صده ولا  
 على اقوال الثقات في الصند العام دون الخاص تحريم للقاء عند المأمورين  
 لا يجانبه ولا يجتمع معه لذاته وان كان تركا عقلا او شرما او عادة <sup>افتد</sup>  
 لاخراج لوازم الصند فانها لا تجتمع مع المأمورين وليست باضداد عندنا  
 ويعتبر من التزلة بالصند العام وعن الخاص بفعل وجودي ينافيه ويعاينه  
 وقد يقال الصند العام لاحد الاضداد الوجوبية لا بعينه وهو راجع في  
 المعنى الى الخاص ثم لا ريب في شمول النزاع للواحيات الاصلية النفسية  
 بل النفسية مظهر في المظهر اصيلية او تبعية وهما ان يشهد لشموله لها <sup>جتم</sup>  
 الا ان قيل ان الصند مقدمة فيجب لوجوب المقدمة فيجوز فعله والظاهر  
 عموم النزاع ايضا في الاوامر ندبا ووجوبا عينيا وكفاية تخيلا او تعيينا  
 مطلقا او مشروطا موقتا او موسعا او مضيقا على نهي العزم وقيل يقتضي بما  
 كان المأمور به مضيقا والصند موسعا وهو خلط بين موضع النزاع والتمرة  
 مع ان التمرة لا يختص برغم لو كان موسعا فلا نزاع لعدم التناقض ولو  
 كانا مضيقين بالاصل او العارض فلا حظ ما هو اهم وقد يقال كلاما <sup>حق</sup>  
 او حق الناس او مختلفان موسعا او مضيقان او مختلفان في ضيقها  
 فالترجيح مظهر ومع السقنة التخيير مظهر واما الثاني فيعتمد الحقيقة التخييرية

عقل من نفس الذات لا باعتبار حقوق العواض عليها وبقابلها <sup>المعنوية</sup>  
 المعنوية اي عقل امر زائد كالحديث والتخييل فان تساويا فمثلان كسواد  
 وبياضين ولا فان امتنع اجتماعهما في محل واحد بالنظر الى ذاتهما ففقدان  
 كسواد وبياضين ولا ففقدان كالبياض والخلوة واما بطلان الثاني <sup>بما</sup>  
 فلانها مثلان او ضدان لا امتنع اجتماعهما في محل واحد لان ذلك شأن  
 المتدين والصددين لكنهما يجتمعان في محل واحد مكلفا ومكلفا به والاول  
 فظ واما الاخير فلان الحركة يجتمع فيها الامر بها مع الهوى من السكون اليه  
 فموصفا فيجتمع فيها وصف كونهما مودبا بها ووصف كونها منهيا  
 عن ضد ما وبطلان منقاد ما قيل ان احدها باعتبار الذات والاخر باعتبار  
 المتعلق فليس في اجتماعهما اخلا بجميعة الصدديتين كحسن زيد وفتح الغلام <sup>بها</sup>  
 يجتمعان مع ان ين وكشف الحسن وانفتح غسانا وذلك لان الكلام في حان <sup>منها</sup>  
 الوصف المتعلق بحال الموصوف لا عنه ولو كانا خلايين لجاز ان يجتمع  
 كل منهما مع ضد الاخر لا بحكم الخلايين كاجتماع السواد وهو خلاف الخلاء  
 مع احموصه وكان يجوز ان يجتمع الامر بالشيء مع ضد الهوى من ضده  
 وهو لا مريضته لكنه لا ينفصلان اذ بعدا فعل هذا وافعل ضد <sup>امل</sup>  
 متناقضان وهو لا مريضته لكنه محال لانها تفصيلان كما بعد فعله وفعله <sup>منها</sup>  
 خيرا متناقضا واما لا بد تخليف غير المقدور وهو مح قلت الصغرى في

بيان الملازمة مطوية اي لو لم يكن عينه لكان متغايرين وكل متغايرين  
 اما مثلان او ضدان او خلا فان فيها طلب ثبوت بطلان النتيجة التي  
 هي لازمة في الشرطية ويلزم منه بطلان المقدم وهو المص والجواب  
 ان اراد بان الامر بالشيء طلب ترك من ضده على ما هو حاصل المعنى انه  
 طلب لفعل ضده الذي هو نفس الفعل المامور به فالنزاع لفظي لوجوب  
 الى تسمية فعل المامور به تركا لضده وتسمية طلبه نهيا وطريق ثبوت  
 النقل لغة ولم يثبت ولو ثبت لمحض ان الامر بالشيء له عبارة اخرى  
 لا محض مل انت واين اخت خالف ومثله لا يليق بذهوبه في الكتب  
 العلمية وبمباحث العلماء الاعلام واورده عليه منع رجوع النزاع الى التام  
 اذ حاصله ان تحرك عين لا تسكن لان فعل الحركة عين الكلف <sup>الكون</sup>  
 فيكون طلب احد هما عين طلب الاخر وفيه كانه هو الشق الايت فلا عين  
 اراده هنا واورده عليه ايضا بان الكلام في عينية المفهومين بحسب الصدد  
 لا في التسمية اذ لم يدع احدا ان الهوى عن الصد له معنى غير معناه المتداول  
 اعني طلب الترك حتى يطالب فيه بالنقل ومينة المفهومين في اصدق  
 وان كانت من الامور الواضحة الا ان الشاخص في بظايرها غير عزيز  
 في كتب القوم وان اراد به انه طلب للكلف عن ضده منعنا ما نعو اليه  
 لادام الخلايين وهو متعلق كل مع ضد الاخر لان خلا فان قد يكونان



متلارين كاضاءة العالم ووجود انهما يستحيل فيها ذلك اذا <sup>جتمعا</sup>  
 احدهما متلارين مع الشيء بوجب اجتماع الاخر معه فيلزم اجتماع كل مع  
 صده وهو مع وقد يكونان متدين لامر ثالث كالعلم والقدرة للنوم  
 فاجتمع كل مع ضد الاخر يستلزم اجتماع المتدين وهو مع وايضا سلمنا <sup>اللب</sup>  
 لكن ننع العمود اذ البياض ضد الحلاوة ولا يجتمع مع اجوهرية التي  
 في صدها كونيها ضد اله ايضا مع ان المحصور باطل عند الاشاعة <sup>استدلال</sup>  
 سهم واجتمع بعض اجزائها بان فعل السكون مثلا عين ترك الحركة اذ  
 اسقاء في الخبر الاول هو عينه عدم الاشغال الى الجزء الثاني وانما  
 يختلف التعبير ويلزم منه ان يكون طلب فعل السكون هو طلب  
 ترك الحركة وفيه ان البقاء ليس عين ترك الحركة بمعنى عدمها الا ان يرد  
 بان ترك الكفة عنها وجوابه يظهر ما رور بما يقال سلمنا ان السكون  
 عدم حركة كما يراه الفلاسفة الا انه يخرج حينئذ عن النزاع اذ النزاع  
 في انضاد الوحدية وفيه نظر عما يظهر من تحرير محل النزاع في الضد  
 من عمومته جهة من قال بالاستلزام وجهان الاول ان حرمة النقيض  
 جزء من معية الوجوب فاللفظ الدال عليه يدل على حرمة النقيض  
 بالمتن وفيه اشعار بان الماخوذ في الدعوى مطلق الاستلزام اي  
 الدلالة التعينية وهذا مراد من اعترض عن اخذ المدعي بالاستلزام و

واقضاء الدليل القنن بان الكل يستلزم الجزء واصبغته بان  
 استلزام الكل للجزء امر حلي لا خلاف فيه وفيه ان دلالة اللفظ الدال  
 الوجوب المركب من طلب الشيء مع المنع من النقيض على المنع من النقيض  
 ان كانت في صفة الدلالة على المركب والكل متضمن وهناك كلمة <sup>حده</sup>  
 تنسب تارة الى الكل كانت مطابقة واخرى الى الجزء كانت تضمنها  
 وان كانت باعتبار خطه ان ترك الجزء يوجب ترك الكل كانت التزاما  
 فلعله اراد ان دلالة الامر على المنع من التركة تضمن والتزام باعتبار  
 ومراد المستدل هو الالتزام وهذا امر خفي يحتاج الى البيان ولا  
 استدلال والجواب بالصد ترك المامودية كما هو الالتزام نضق قوله  
 حرمة النقيض جزء من معية الوجوب فسلم وان اراد الضد انما  
 فالمنع ظاهري بانه ان اراد بالنقيض تركه فلا خلاف فيه ولا  
 حرج الواجب من كونه واجبا وان اراد احد الاضداد الوحدية فليس  
 يصحح اذ مفهوم الوجوب ليس بزايد على رجاء الفعل مع المنع من المنع  
 واين هو من ذلك وفيه نظر لحوال ان يكون الحجة لاثبات كون الاضداد  
 على وجه الالتزام لا العينية لاثبات اصل الاضداد حتى يتوجه عليه بانه  
 لا خلاف فيه فلا يحتاج الى استدلال بالتحقيق في الجواب ان يرتد بين  
 الاحتمالين فتعلق بالقبول على الاول مع حمل الالتزام على المتضمن او على

في طلب الفعل وان كان تبعيا فترادف الحجة لمن ادعى دلالة النسخة  
 نظر واجتاحت المثبتون للاستلزام العقلي بوجهه ق ويريدون بان العقل  
 يحكم بان ذلك مراد المتكلم اصالة لا العلي التبعي فانه ليس من محط في شيء  
 وان تعرف ضعف هذا الحمل فان الحمل على الخطاب لا يصلح يا بابه الفطرة  
 السليمة والعقول المستقيمة مرفوعة ان الاسلي لا يدل عليه الامر بوجه  
 ولا ينبغي معواه لمن له فطرة والحجج الاليتة انما تقتضي التبعي لا الاصيل  
 كما لا يخفى احرها ان ترك الصند ما لا يتم المامود به الابه وكما لا يتم  
 المامود به الابه فهو واجب فترك الصند واجب فيكون مغلة حراما  
 وهو مطلق الهني منة قلت في تيمم الحجة وكل واجب تركه حرام لما مر  
 ان الامر بالسعي يدل على الهني من منة العام بمعنى التركة فيكون ترك  
 التركة وهو عين فعل الصند منها عنه وهو المظن واجب عنه تارة <sup>ثان</sup>  
 وجوب المقدمة فنقص بالسبب لكل مقدمة وترك الصند ليس سببا  
 وفيه منع الاحتصاص وتارة منع وجوبها اصالة وتسلية نجا وهو لا ينبغي  
 المستدلى وفيه لا فارق بين الاوامر الاصلية والاوامر التبعية من  
 اقتضاء اني من الصند لان الهني انما جاز من جهة الاحجاب من حيث هو  
 من جهة الملازمة العقلية لا من حيث امر خطاب اصلي كما لا يخفى على اولي  
 الابواب وتارة بان وجوب المقدمة توصيلي والوجوب التوصيلي يقتضي

انضم

اختصاصه بمجاله الامكان ومع وجود الصارف عن فعل المامود به  
 بما يمكن التوصل اليه بترك الصند وفيه ان اختيار الصارف بالاحتياط  
 لا ينبغي امكان تركه واختيار فعل المامود به والتوصل اليه بالمقدمة  
 كونه كافي لتكليف الكفار بالعبادات باتيان ما يتوصل به اليها من <sup>تأني</sup> <sup>المقدمة</sup>  
 كالا سلام وبالحيلة انما هو وجوب ترك الصند انما هو حال الصارف لا سر  
 وعدم الامكان انما هو الثاني لا على الاول وتارة بان ادلة القول بالوجوب  
 المقدمة انما تسلم حال ارادة دينها لا مطلق فاذا كان له صارف عن <sup>موجب</sup> <sup>الواجب</sup>  
 فلا يجب التوصل اليه بترك الصند ولا يلزم التكليف بما لا يطاق او عزم  
 عن كونه واجبا له وفيها ينشأ تدل على الوجوب حال امكان الارادة ولا  
 يستلزم فعليتها نعم وجودها لا بد ان يكون لمقدمة لان الامر بها ناشئ  
 من الامر به فكيف يطلق احدهما ويقتيد الاخر ويدفع ان الامر بالمقدمة  
 انما هو للتوصل وهو مقتضى مطلوبيتها حال التوصل لا مطلق لعدم  
 مطلوبيتها في نفسها فاذا لم يتوصل بها ما ترك واجبا الا اذا المقدمة  
 وكشف ذلك عن عدم تعلق الطلب بها واذا توصل بها كشف من ان  
 بها فالامر بها مراعى بفعل المامود به والتوصل بها فان مقتضى الامر بها  
 جاز ايضا من جهة ان الامر بها معلول الامر بذاتها وهو الذي احتاج التجاوز  
 ايضا وتارة بان وجوب كون ترك الصند من مقدمات المامود به بل من المقادير



الاتفاقية فلو كان ترك الصند مقدمة لفعل صنده فكون فعل الصند مقدمة  
لترك صده على بالادغان ولما كان منشاء قوم التوقف هو المقارنة  
الاتفاقية حصل ذلك الاستتباب في المقامين مع انه محال قال في موضع  
من التحقيق في الجواب منع كون الصند الخاص متقدمة وانما يحصل معه  
في الوجوب بلا توقف من الطرفين والعجب فيهم الكيفية كون فعل احد الصند  
مقدمة لتترك الصند الاخر على عكس المذكور ههنا والعجب من ذلك تليم  
منهم المختصر وشانه ما ذكر في الموضعين مع تنايهما وانما اجابا في  
الموضعين بمنع كون مقدمة الواجب واجبة مطلقا اقول في المسئلة  
التي وجوه ترك الصند مقدمة لفعل المامور به وهو المسمى المنصور لما  
تقرر ان خلوا محل من الصند شرط في حلول الاخر محله والعكس كما توهم  
الكعبي والتوقف من الجانبين كما توهم الحاجبي والعصدي بناء على  
ان مقام تسليمها ذلك وفيه نظر وعدم التوقف من الجانبين وهو محذور  
الحجب ومما عرفت من المقامين الطرفين قوله مع انه محال يحتمل  
احدهما ان ترك الصند اما كان مقدمة لفعل الصند الاخر ففعل الصند  
مقدمة له ايضه فليزوم التوقف من الجانبين وهو دور محال والثاني ان  
ذلك استادة الى قوم الحاجبي من التوقف في الجانبين وهو دور محال  
والثاني ان نسب كلامه ملا وجه لما اورد وعليه في ق بان المقامين متغا

ثانيها فعل الصند مستلزم وترك المامور به وهو محرم ففعل الصند  
لان مستلزم المحرم محرم وفيه ان اريد بذلك العلة بينهما منعنا الصغرى  
ان فعل الصند ليس علة لتترك الصند الاخر وهو المامور به في المقام  
حيث ان الترك مستند الى الصادق عنه وفعل الصند متاخر لما مر بنا  
ان ترك احد الصندين مقدمة لفعل الاخر وسعح ان قلنا بعدم بقاء  
الاكوان واحتياج الباقي في البقاء الى المعثر واما ان قلنا بالبقاء  
وعدم الاحتياج جاز خلوا المكلف عن كل فعل فلا سعة ايضه وان اريد  
به محرم عدم الانكسار في الوجود منعنا الكبرى بل الصغرى ايضا اما الاول  
فلعدم حجة على ان المتلازمين كذلك في الوجود متلازمان في الحكم  
ودعوى امتناع اختلاف المتلازمين في الحكم صفة واما الثاني فلما مر  
من جواز خلوا المكلف عن الفعل من بعض الوجوه ولما ان اريد به العلة  
اما الاستتراك فيها منعنا ما نظروا الى استبعاد تخيير المعلول دون العلة  
كما في الجواب المسبب دون السبب ويلزمه ذلك في دلولة علة ثالثة حيث  
ان التقاء التحريم عن احدهما يوجب انتفاء عن علة فيختص احد الجانبين  
دون العلة وهو خلاف عام وفيه منع ان التقاء التحريم عن احدهما يوجب  
انتفاء عن علة لجواز حرمة العلة دون المعلول وان لم يحز في العكس  
البناء على لزوم اتفاق المتلازمين في الحكم وهو سلمنا لكن انتفاء

والأدلة ملازمة لبعض الجواز خلوا المكلف ح <sup>عن كل فعل</sup> فلا يوجب منه  
 ترك سواء فسر بالكلف أو بنقض أن لا تفعل وهذا التقدير مبني  
 على تقدير عدم لبقاء مستنده إلى المكلف والبقاء على تقدير الحاجة  
 مستند إلى علة الحدوث وإنما كانت علة اعدادية وكلاهما في محل  
 المنع يجوز أن يقال بعدم بقاءها ويلتزم بخلو المكلف من الانع  
 اجمع إن يقال كون الأول صادراً عنه بنفسه وبقيته لا كون مستندة  
 إلى علة أخرى كما يكون الأول من حيث اعداده لحصولها أو كل كون  
 لا حق مستند إلى السابق من حيث اعداده لحصوله وهذا هو الصحيح  
 مرورة صدورها حال الغفلة وعدم الشعور مع أن فعل اختيار  
 مستند إلى أسباب منها العلم أو يقال بالبقاء واحتياجاً إلى المؤثر  
 ويلتزم بالخلو لا استناد البقاء إلى غير علة الحدوث وهي المكلف  
 كما في كثير من الآثار اعدادية وتوهم بناء الشبهة على أحد القولين  
 الأولين إذ على الثالث لا توقف ولا استلزام ضعيف لأن ترك  
 الأوامر جعل أو مخلوه فإن جعلنا المخلو ما يوجب به التكليف كان  
 من أوامر الواجب المنع واللايس منها وإن سقط به التكليف فإن  
 قلت وجعل كل فعل مانع من الآخر فهو سبب لتركه فإذا وجب ترك  
 وجب سببه وهو فعل المباح قلت تركه ليستند إلى الصارف لا إلى

إلى الفعل المباح لتأخر عنه ولو فرض توقفه عليه أو ضعف الصارف  
 كالساقط على نفس محترمة حيث لا يتخلص منه إلا بالنسبة <sup>منه</sup> تحمل <sup>منه</sup>  
 ومن لا يخاف وقوعه في الزنا وجب ولا ضير فيه وقد يورد عليه  
 بوجوه أحدها قديم تركه بالواجب فيه فيلزم أن يكون واحداً  
 أيضاً ويدفعه أن لا يصير في وجوب الواجب من جهتين ثانياً قديم  
 بفعل حرام آخر فيلزم أن يكون فعل الزنا واحداً بالترك السرة ونحوها  
 عنه باعتبار الجهتين وفيه نظر بل الظاهر ينقص النزاع بغير المحرم  
 وفيه نظر لأن أدلة العقل لا تختص فهو دليل بطلان المذهب <sup>ثالثاً</sup> ثانياً  
 لا يختص ذلك بالمباح بل يجري في المذنب وغيره والقوم استدلوا  
 في المباح اليه فهو مقصور منه أو منهم رابعاً فصينه احتجاجة الأول  
 أو جوباً لغيري السعي والثاني وجوبه بخو ترك أحرار الملازم له  
 والثاني دليل البطلان وعن الثاني بعد تسليم الاستلزام <sup>منع</sup> منع  
 اختلاف المتلازمين في الحكم لعدم حجة غاية ما يحتل أن تضاد <sup>حكام</sup> الأ  
 بأسرها بوجوب اجتماع اثنين منها في محل واحد ويسوق منه <sup>ك</sup>  
 ضرورة ومجتمعة الملازم لا يوجب اجتماع المصنفين أو أن حكم أحدهما يستلزم  
 نية الآخر حكيم ذي المقدمة إلى المقدمة وهو م <sup>منه</sup> عدم ملازمة بخلاف <sup>منه</sup>  
 وإن لخطاب بأية أحد المتلازمين مع تحريم الآخر عبث <sup>سعيد</sup> وسفه



من مليم لظهور المثرة في العقاب ونحوه وان ترك الحرام المتلزم مع فعل مستحان  
 وجوده في اعيان فيلزم الخاد حكمهما وفيه منع ضرورة ان عدم الفعل لا يحد  
 مع الفعل فيما بعد ما ان التزل مقدمة للفعل فم مقارن معه بل سابقا  
 عليه لئلا يكن ليس هنالك الامثلة واحدة ووجوب واحد واحد كما لا يخفى  
 الثاني قيل لو ابدل النهي عن الصند الخاص بعدم الامر به لكان اقرب و  
 غرضه ان الامر بالشيء وان لم يقتض النهي عن صنده الخاص الا انه يقتضي  
 عدم الامر بصنده لا متناع الامر بالمتنادرين في وقت واحد فاذا لم يكن الصند  
 مامورا به بطل اذا كان عبادة لان الصحة بينهما مقتضى العروا ذل ليس  
 وايضا فعل الصند كالصلاة يتوقف على الترك صند الاخر كاذالة النجاسة  
 عن المسجد والصادق عنه وهما محرمان ويمتنع وجوب الشيء مع تحريم صند  
 عند الاختصار والجواب عن الاول بعد اخذ خاصه بالعبادات ان ذلك في  
 اذا كان الصند مضيقا اما اذا كان موسعا فالامر بالمضيق لا ينافي الامر  
 بالموسع اذا لم يوجب له بالذات ما ذاك بالغير فلا مانع من صحة اذا  
 وقع فان يحرم من جهة تركه الامر الاخر او من باب اجتماع الامر والنهي  
 من جهتين وفيه نظر لان الامر بالشيء اذا اقتضى عدم الامر بصنده اقتضاه  
 مله من جهة الممانعة لا اقتضاه من جهة دون جهة وعن الثاني لا خير في  
 وجوب ذلك المقدمة اذا توصل اليه بالمقدمة المحرمة الثالث في المشوق

منها ما ذكره جماعة من انه اذا دار الامر بين واجب مضيق كالدين الذي  
 مطالب به مع تمكنه من الاداء وعبادة موسعة كالصلاة في سعة الوقت  
 فانه لو اختلف بالصلوة صحت وان عصي بتركه اداء الدين فورا سواء على  
 عدم الاقتضاء في الصند الخاص وبطلت بناء على الاقتضاء لا مقامه <sup>مجان</sup>  
 الذي به قوام العبادة حيث ان تركها ج راجح ويمتنع رجحان الفعل و  
 التزل للنفاق ولانه يمتنع اجتماع الامر والنهي ويلزم صرح ذلك في الوا <sup>حد</sup>  
 الشخص وهو مع اتفاقا ولما كان بطلان العبادة المذكورة خلاف السيرة  
 المسيرة وظ الفقهاء والسمة السهلة تقتضي عنه بعضهم بخروجه عن القا <sup>عده</sup>  
 بها والوجه ان النهي بعربي والنهي العيزي لا يقتضي مساء ما تعلق به  
 من العبادة لا عرفا ولا مراما فلا عقلا اذ مطلوبه تركها من جهة التوصل  
 به الى الصند لا يقتضي مطلوبه تركها بالذات او مطلقا حتى يلزم التنا <sup>قطن</sup>  
 واجتماع الامر والنهي لغيري جاز وان كان في الواحد الشخص والآفاق  
 ثم و مرجع الى انه مطلوب ترك بالعرض ومطلوب ليعمل بالذات مع  
 كونه ذا مصلحة تركا وفعل بايما انه المكلف ففقدت بما هو اضر وقيل  
 يمتنع لا متناع اجتماع الا دتين وفيه منع على ان النهي بعيزي يقتضي  
 بما اذا توصل به اليه لا مطلقا كالامر بالمقدمة ومنه ظهر عدم فساده <sup>ملا</sup>  
 بالنهي لغيري وان كان اصلها كالنهي عن البيع وقت النداء وان كان <sup>دليل</sup>

وهو خلاف المفروض من حيث كون الأكثر احدى الواجب مع  
 له كائنا واجبين تعينين لا تخيير بين كما هو المفروض وان كانا تخيير بين  
 وليس معادل الاقل الا الأكثر لانه المفروض فيلزم التخيير بين  
 الشيئين ونفسه على الأكثر والاقل الذي هو في ضمن الأكثر ولتحصيل  
 بذاته اخر وهو انه تخيير بين الشيئين ونفسه وهو باطل ضرورة وفيه  
 نظر ان ما يحكم العقل بطلانه بداهة هو ان لا يكون مغايرة اصلا  
 واما سندا ولو بالقلة والكثرة فلا الثالث الامر بالاكثر مع حصول <sup>الغرض</sup>  
 بالاقل بحيث وكلفة على المكلف فلا داعي له الا ان يحمل على الافضلية  
 الرابع لو جاز الزمان لا يحمل الطهارة او الزاومة بنزع ثلثين دوا  
 اذ اخرج اربعين ولا يحمل وهذا تخلف تحت حجة الثالث اما اذا <sup>خلفا</sup>  
 مهية فلان الاقل له مهية غير مهية الأكثر ولو يجعل الشرع فلا مانع  
 واما في غيره فاما في غيره انه خارج عن النزاع حجة الرابع انه اذا اتى  
 بالاكثر دفعة وقع واجبا لظن الامر واذا اتى به تدريجا وقع الاقل  
 او لا يحمل به الغرض ويسقط التكليف فيخرج الأكثر عن الوجوب <sup>الخامس</sup>  
 حجة الخامس ان المراد بك ظاهره في اجاب الاقل شرط اي عدم تحقق  
 الدين به مراعاة في ذلك فان لحقه كان الأكثر واجبا والا كان الاقل  
 واجبا واما اذا قلنا سائر النية في التعيين فاذا نوى الاقل تعين <sup>له</sup>

والاوقع الاشتغال بالاكثر اذا احت بها وان نوى الاكثر بمثل  
 بالاقل ثم من هذا الباب التخيير بين القمر والافنام في مواضع وماء  
 على استحباب التسليم وعدم الاعتبار بالسنة والتخيير بين التسبحة  
 الواحدة والثلاث في الركوع والسجود ومنزوحات البئر ما يقع  
 على التدريج والتخيير بين المسح باصبع واحدة والثلاث وخوضه ما يقع  
 دفعة ولعل وجهه فالجمع اوجه فائدة لا يجوز التخيير بين الفعل وتركه  
 لانه عين عدم الوجوب ويظهر من بعض العامة جواز حيث قال يجزئ المسافر  
 بين ان يصوم او لا ولعله يقول تجزئ بين الصوم في السفر او المحضر فصل  
 النزاع في عدم جواز الامر بشئ في وقت لا يفي به كما لا نزاع في جوازه في وقت  
 يساويه او اختلفوا في جوازه في وقت يزيد عليه ويجوز عنه بالموسع على نية  
 والمشم المنه جوازه عقلا ووقوعه شرعا وقيل بعدم جوازه عقلا وصدقا  
 تاويل ما دل عليه شرعا فيقبل تحت الوجوب باول الوقت وقيل باخره <sup>وهو</sup>  
 بين قائل بان الاتيان به في اول الوقت نقل يسقط به الغرض كقديم لز  
 على القول به وقائل بان لا يقع مراعاة فان بقي المكلف فيه على صفات التكليف  
 تبين ان ما اتى به كان واجبا والا كان نفلا لناط جوازه عقلا <sup>مانع</sup>  
 الا ما نوهه الخصم من لزوم ترك الواجب وهو باطل جزما لانه يلزم لو تركه  
 في جميع الوقت فكما جاز التخيير في افراد مختلفة للنفار في جاز في افراد مستمرة



مطابقاً لما يترتب من اجزاء الوقت كالتمسك في المكان نحو وقوف العزاة  
 ولان الامر تابع لمصالح داعية اليها ولا يربط به يحد ان يكون المصلحة  
 الداعية الى الامر ما يحصل في اجزاء الوقت ايها كان فتبعه الامر كذلك  
 واما وقوعه شرعاً فلا يربط بالوقت الظاهر والزلزلة ونحوها ما ظاهره التوسعة  
 وقد نتج له فيه بان تطبيق اول جزء من الفعل باول جزء من الوقت واخر  
 باخر غير مراد اجماعاً وغير ممكن عادة وكذا تكرير الى انقضاء الوقت والامر  
 لاحد الاجزاء فبقى ما ذكرناه من تعيين بين الايقاعات الممكنة في الوقت  
 واحتجوا بان اوله يتعين وقت الفعل لجواز تركه من وقت الى اخر ويلزم  
 جواز ترك الواجب وهو مناف للوجوب فيجب ان يكون الوجوب في وقت  
 لا يحد تركه منه وهو اما اول الوقت او اخر اذ لا قائل بالواسطة ثم اخرج  
 من خصه بالاول بانه لو كان الاخر لما برئت دمه باداءه في الاول والثاني  
 باطل اجماعاً بان الملازمة لو كان وقت الاخر لكان الايمان به قبل وقت  
 كالمسوق قبل الزوال فلم يقع في وقت المحدود له شرعاً فكان فاسدا لعدم  
 به كذلك وفيه يحد ان يكون من باب نقل يسقط به الفرض او من باب تنزله  
 منزلة الواقع في الوقت كمن ادرك ركعة من الوقت قالوا لكنا اذا عصى  
 واتي بقل خروج الوقت استحق العفو لما ورد ان اول الوقت وضوء الله  
 واخره فلو ان الله او مفعوله لا يلقى لوجه ذلك لكان المصلي في اخره قاصياً فلو

بالاجماع لانا نقول جواز التأخير لا يوجب صير وقت الفعل قضاء كما في سورة  
 نذر التقيم قلت يظهر من هذه تسليم التوسعة في وقت الاجزاء وان  
 وجب الايمان به فوراً والفرد لا يبا في التوسعة في الاجزاء ووجوب  
 الفرض هو مقتضى دليلهم يلزم ترك الواجب واجتنب من خصه بالآخر بانه  
 لولا ان لم يتأخير عن الاول العصيان والثاني بط اجماعاً فالمقدم مثله  
 ونقيضه هو المظهر بيان الملازمة لو كان وقته هو الاول لم يحن العدول  
 منه وقت الوجوب **تتيم** ونعم بعض من قال بالتوسعة ان جواز ترك  
 الفعل في اول الوقت او وسطه اما هو بشرط ايقاع بدله وهو الغرم  
 على اداءه في ثاني الوقت اما الاول فلانه لولا ان لم يفعل عن الذب  
 بما اذا فاجاه المانع واما الثاني فلان اجماع على عدم بدلية غيره والواجب  
 ان المبدل عن كل جزء من الوقت هو الجزء الاخر لقيامه مقامه في كونه  
 وقت الفعل والوجوب كالافراد المعتبر فيها في الواجب المحض والاندكس  
 ما لا عقاب في تركه اصله وليس كل الوقت يثبت العقاب على تركه في جميع  
 الوقت وقيل التعين ليس بين اجزاء الوقت بل في الصلوات الواقعة بينها  
 ولا بأس به ايضاً وقال بعضهم الغرم على اداء الواجب ليس من حيث انه  
 بدل من ذلك بل ان من احكام الايمان اذا بلغت اليه ولو كان قبل الوقت  
 بمدة ومنع عنهم بان غاية ما في الباب عدم جواز عزمه على مخالفة لا

ما عا هو لا بهام وقد سمي ويسقط بفعل اي بعض كان فيكون  
واحبا على بعض مبهم وفيه انه قياس ومع الفارق لبثوت اسم الكل في  
ما نحن فيه بخلافه اذا كان الابهام في المظن بمرح قوله نعم فلو لا نفر  
من كل فرقة طائفة ليتفقهوا في الدين فالتدبير والتهديد على طائفة  
منكرة شاهد مما ذكرناه والجواب وجه التكرار غامض بيان ما  
يكفي في تحصيل الغرض وما يسقط به الوجوب جمعا بين الأدلة مع ان  
اشتغال الجميع به يوجب اختلال النظام والعسر والخرج المستعدين  
للتفقه ومع ذلك يمكن ان يقال لا ابهام في المكلفين بل في متعلقات  
المكلف به حيث ان كلمة ما موردون بخروج طائفة منهم للتفقه و  
خروج طائفة مكلف به وطائفة فاعل الخروج لاهم المكلفون بالخروج  
الراجع لولم يكن المكلف بعض بهم لكان المانع هو الابهام اذ لا مانع  
سواء والتالي بل لبثوته في المكلف ايضا كالواجب المخير فيه فالمقدم  
مثله ونقيضه هو المظن والجواب تكلف واحد غير معين معقول لجواب  
ترك كل واحد كما قالوا به في واجد المني في ثوب مشترك بين محصورين  
فجاء من قال تعلقه بالجميع من حيث هو انه لو كان متعلقا بكل واحد  
لما سقط فعل البعض بنحو لكونه دفعا للمطلب بعد تحققه والنسخ  
ليس له بور وخطاب جديد واذ ليس فليس فلا يجب على كل واحد واما

لو تعلق بالجميع فلا يبري الى الاحاد لا بالعرض فيكون له ايضا  
للجميع ونسري الى الاحاد بالعرض والجواب النسخ ليس رفع العتب  
بل بشرط ظهوره في لبقاء والا كان بيا نا حيدا لما لا ضر فيه ومفاد  
المطاب في الكفاية ليس كل بعد قيام البعض بمرحى يكون نسخا  
عقاب المجموع الذي هو من لوازم الواجب من حيث المجموع دون  
الاحاد غير معقول ولو قيل به ثبت المطلوب ويمكن ان يقال عنهم  
لو لم يكن بالجميع من حيث هو لم يرتفع التكليف عنهم بفعل البعض لكن  
مرتفع اتفاقا فاستثناء نقيض التالى دليل على بئوت نقيض المقدم وهو المنطوق  
والجواب لعله يتعلق ببعضهم كما قيل اولاه يحصل الغرض بفعل البعض  
فيستقطا التكليف عنهم لان بقاءه بعد ذلك لغوا وتحصل الحاصل فائدة  
الواجب لكفاية لا يسقط عن المكلف الا مع العلم بقيام اخر به ولو جعل  
فعله على الصحة ولا عبرة بالنظر لاستصحاب الاستغفار والاقوى انه يثبت  
بالنية وهل يثبت باخبار مسلم بقيامه به وجهان من جهة على الصحة ومن  
استصحاب الشغل **فقد** لى اذ انسخ الوجوب بقي جواز المدلول عليه بالوجوب  
لا البراءة الاصلية او رجحانه اولا اقوال احوطها المصنف وهو الاخير وقيل  
محل النزاع في جواز لت ونسخت لا فيما حرره قلت انتهى عقيب الاحتجاب  
كانت الوجوب بل دتما في تفريح جواز الجمعة بعد فقد شرط وجوبه عينا



به المسئلة دلالة على ارادة الاعم من ذلك ايضا الا انه وقع غلطاً  
 لان الجواز جنس وكل جنس متقوم بمفصله لانه كاحلة المقيد  
 والصورة كما هو كالمادة المهمة والمعلول يذهب بذهاب المادة  
 والمادة بذهاب الصورة ولانه هنالك حقيقة واحدة ينتزع  
 عنها العقل بالتفعل مفهوم الجنس والفعل باعتبار اعتبار العموم  
 والابهام واعتبار الخصوص والتعيين وذهاب أحدهما ليس الا  
 بذهاب منشاء الآخر ومعه فكيف يبقى الآخر وايضاً الحق ان  
 النسخ بيان لانتفاء احد الحكم فكان مقيدا لمبوغه هناك والدلالة  
 التضمنية والالتزامية تتبعان المطابقة فكانتا مقيدتين ايضا  
 والمقيد يرتفع بانقضاء المقيد عن فاعله البقاء وجود مقنضية  
 وهو مقتضى الوجوب وفقد المانع اذ ليس الا النسخ وهو يصدق  
 برفع المنع من الترك الذي لا ريب فيه فالاصل البقاء وما قيل  
 من ذهاب الجنس بذهاب لفصل لانه ملية لمصلحة من الجنس معه  
 كما هو بجماعة من المحققين والمعلول ينتفي بانقضاء علته ففيه ان  
 توقف الجنس في الوجود والبقاء انما هو على فصل ما لا على فصل  
 بعينه ولا ريب انه اذا انعدم الفعل الاول انما المنع من الترك تام  
 مقامه جواز الفعل اذا لم يخرج عنها وهو فصل الا باحة فيقوم به

جنس الوجوب الذي هو جواز الفعل فيتحقق الا باحة وهو  
 والتعليل بان الفعل علة لوجود الجنس عليل لان الجنس لا يعمل  
 موجودان في الخارج بوجود واحد ولولا ذلك لما صح احكامهما  
 عين الاخر كما هو مفاد الحمل فلا يعقل التوقف والعلية بينهما بل يقع  
 العلية فيه ان مفهوم الفصل اذا انضم الى مفهوم الجنس في الذهن  
 مبرز عن ابهامه المانع من قبوله للوجود خارجا بل وهذا الا في  
 مجرد الاعتبار وكان علة لصيرورته نوعا مخصوصا صالحا للوجود  
 وهذا وخارجا وذلك لا يوجب العلة بينهما في الوجود سلمنا لكن  
 لان زوال العلة بزوال المعلول مطمئن بل اذا لم يتم مقامها علة  
 اخرى وقد بينا قياها فصل الا باحة مقام فعل الوجوب على انه يكفي  
 الاحتمال لاصالة البقاء واصالة عدمه لا يعارض اصالة بقاء الجنس  
 لانه اصل مثبت غير معتبر والجواب اذا ثبت ان الجنس والفصل  
 متحدان في الوجود العيني وان كانا متميزين في الوجود الذهني  
 وان زوال الشيء عن العين انما هو بزوال وجوده او ان الحقيقة  
 للشيء الاخر وجوده الخاص كما قدر في محله فكيف يجوز ذهاب أحدهما  
 وبقاء الآخر هل هو الاشتقاق وتها فت سلمنا لكن رفع المنع من الترك  
 لا يوجب الاذن فيه شرعا بل محض لا ليس فضلا لا باحة الشرعية

**فصل الحق ان الامر بالشيء في وقت معين بمجرد لا يقتضي الامر**  
 بعده مع نواته فيه لا اداء ولا قضاء والقضاء بفرض جديد لا بالامر  
 الاول وقيل يقتضيه وهو خبر جملة والقضاء عبارة عن استدراك  
 ما فات في وقت المحدود له بعدم الاتيان به على وجهه سواء لم يات  
 به اصلا او لا به لا على وجهه لاختلال بشرط ونحوه فلو لم يكن اداء لم  
 يكن قضاء ومن ثم لا قضاء على من جن في الوقت وفاقا بعده  
 بخلاف من نام في الوقت لعدم مقتضى الامر بالصاوة على المجنون  
 ووجوده في النائم لان النوم من موانع توجه الامر لا من موانع الامر  
 اذا مررت هذا قلنا ان لا دلالة لقولنا هم يوم الخميس على وجوبه  
 باحدى الدلالات ولو صرح بنفيه لم يكن نافعا له ولا منافية بطلان  
 ولو صرح بوجوبه لم يكن تأكيدا وكل ذلك يعرف بالوجدان والوجود  
 في العرف في اللغة هكذا ضرورية وفيه نظر لان الخصم ربما لا يدرك  
 الدلالة على بقاء الامر بعده بل يدعي عدم الدليل على رفعه نتيجة  
 المتسكك بالاصل وجوابه يظهر مما مر في جهات اذا نسخ الوجوب  
 لم يبق الجواز لان الحكم المقتد بقيد يزول بزوال القيد وقد تبدل  
 له ايمانه لواقضائه كان يوم الخميس بمنزلة هم يوم الخميس او الجمعة  
 مثلا وكان تحييرا بينه وبين الجمعة فيلزم ان يكون الثاني اداء

ولا يعصي بالتأخير كويهما سواء والثاني باقتسامه باطله منه  
 مثله ونقيض الثاني هو المظهر والجواب يمنع لزوم التحيز منه ولا  
 لجواز ان يكون مرتبا نحو مملوكة المغرب عند من قال بوجود تحييزها  
 في اول الوقت ولزوم كون الثاني اداء ثانيا لجواز ان يكون  
 الوقت الثاني بدلا عن الاول لا اصليا وكما كان بدلا لاستدراك  
 ما فات منه في وقت الاصل كان قضاء عند العرف والشرع وانعقادها  
 وضع التسوية بينهما في الثالثة لوجوب الفور فيه والعصدي بنى  
 المسئلة على ان قولنا هم يوم الخميس لمركب في اللفظ والذهن من  
 امرين هل المأمور به فيه امران فيبقى لهما بعد اشفاء الاخر اشي  
 واحد وقال هذا الخلاف يعني كون المطلق والمقيد بشئين في وجود  
 الخارجى او شيئا واحدا منه على الخلاف في ان الجنس والفصل تمايزان  
 في الوجود الخارجى ام لا والظاهر ان مراده التنظير ولا فالسد اعني  
 مفهوم الزمان خارج عن الهيئة قلت التقيد به داخل فهو مقوم لادخال  
 ويرد على البنية امور احدها ان البناء على كونها شيئين في الخارج لا  
 يقتضي كون القضاء بالفرض الاول لاحتمال ارادتها مجتمعا فيكون ح  
 بفرض جديد وكذا كونها شيئا واحدا لا يوجب ان يكون القضاء بفرض  
 جديد لاحتمال ارادة المطلق بل انظر الى الخصوصية ويدفعه ظهور الامر



في تحاب الامرين لا بشرط الاجتماع على الاول واجاب الامر الواحد  
من حيث هو على الثاني واما قاله الفقهاء من عدم جواز التوكيل  
الوكيل غيره ووصية الوصي الى غيره الا بنص من الموكل والوصي  
فلا ينافي ما ذكرناه لان الوكالة اذن في التعرف له وكذا الوصية  
والتوكيل تعرف زايده والاصل عدم جوازه وكذا تعرف الوكيل  
الثاني ومثله الوصاية ب مجرد تمايز الجنس والفصل في الخارج  
لا يوجب كون القضا بالفرض الاول الا اذا ثبت جواز انفكاكهما  
ومجرى التمايز لا يدل عليه سيما اذا كان الفصل علما للجنس كما مر <sup>عليه</sup>  
لا ييب ان الجنس يتقوم ويتحقق باحد الفصول فلا يبقى بعد فصله  
وقيام صل اخر مثله مقامه مدفوع بالاصل وقد عرفت تحقيقة في نسخ  
الوجوب **ج** لا ييب في اتحاد الجنس والفصل من الخارج وان تغاير  
ذخا والما مع حمل ضروري ان المتغايرين من جميع الوجوه كالمختلطين  
كذلك لا يوجب حمل احدهما على الاخر واحتمال تغايرهما في الخارج ايضا كما  
في الدهن معيف جدا كما فردي علمه <sup>الفصل</sup> وضوح الفرق بين الجنس و  
والتقيد فان التقيد به معتبر في الحكم المتعلق به عما بخلاف الجنس  
والفصل فاذا زال القيد زال التقيد وزال الحكم فان المتبادر من  
قوله من يوم الخميس تكليف واحد لا غير حتى قيل يدل على عدم غيره <sup>المفهوم</sup>

فاما انتفى يوم الخميس انتفى التكليف لان الاصل عدم غيره <sup>الوجه</sup>  
ثبت بالخصوص مثل قوله من نام عن صلوة او سبها فليقضها  
اذا ذكرها الخامس بناء العرف واللغة ليس على لتدقيقات الفسوف  
وقد يستدل له بالقاعدة الميسورة لا يسقط بالمعسور وما لا يدرك  
كله لا يترك كله وفيه نظر لا يعاين المركبات التي لا يقيد في حكمها  
بخلاف ما نحن فيه فان قبود الكلام من الحال والظروف يتود الحكم  
لا الموضوع ولو كانت كل كفي ايضا للفرق الظاهر بين قيد الموضوع  
وجزئه واستدل على الخ ايضا بان الامر قد ينتج القضا كاليومية وقد لا  
كالجمعة والعيد فهو اعم والعام لا يدل على الخاص وفيه منع الاستبعاد  
في الاول من الامر الاول بل من الخارج اخرج الخضم بوجوه الاول ان الزمان  
من لوازم مغل الما موريه وليس داخلا فيه فلا يحتل باختلاله واجوب  
بالنقص والحل اما الاول بصورة التقديم على الوقت فانه محيز اتفاقا  
مع جريان ذلك فيه واما الثاني فانه موزع فاعتبار التقيد  
في مثله قد دل الحكم بزمانه وايضا عدم دخول الزمان في حقيقة اما موزع  
توجه الامر دعوى بلا بينة فالقدر الثابت بثبوت الحكم في يوم الخميس  
ولا يسقط في غيره لاستفاء الموضوع الثاني الوقت في المقام كحل  
الدين فلا يسقط بخروجه كما لا يسقط الدين بذلك واجواب انه قياس

و عني امر الغايب مثل قل له ليفعل كذا قال لهم منه انه امر منه  
والامر بالعلم مثل فاعلم اني طلقت زوجتي فهو يدل على وقوع <sup>موجبه</sup> الامر  
والكذب فيكون ذلك اقرا وانكاره من جهة ان الامر طلب سبي  
في مستقبل قد يحصل وقد لا يحصل مكابرة وخارج من النزاع <sup>العلم</sup> اذا  
يحصل بعد واما الكلام في المعلوم ولولا ذلك كان قوله طلقت  
زوجي كذبا وقالوا ومن فروع الاول قوله مركب اسبع عبدي فهل <sup>لكن</sup>  
بيعه قبل امر الثاني اياه به وهذا دليل على ان المراد انه امر به من <sup>ول</sup>  
مجرد الامر بالامر لا انه يامره به عن الاول وكان ما مر به عن الاول  
بعد قول الثاني افضل كذا **فصل** في ان الامر يقضي الاجزاء اول  
وتحققه يستدعي تمهيد مقدمات الاول الاجزاء قد يراد به الامتثال  
وقد يراد به سقوط القضاء وهو الايتان به خارج الوقت لا <sup>راك</sup> استد  
ما فاته وهو المعهود من اطلاق القضاء وقيل مطا وان كان في الوقت  
ليعم الامامة وهو الايتان به ثانيا لخلال فيما انه به او لا وهو الانب  
ما بحث من ضرورة جريان البحث في الاجزاء بينهما واما يكون  
مجزيا اذا اتى به على وجهي الجميع ما اعتبره الله من وقيل كذلك  
نظمه وفيه نظر لان الفهم اعتبره الله طر يقا الى الواقع لا موصوفا  
لحكم والنزاع في الاجزاء بالمخالف الثاني لا الاول اذ لا ديب ان الامر

يقضي الاقتال اذا اتى به على وجهه لكن في الواقع بحسب  
والظاهر بحسبه فاحد الاعتبارين لا يغني عن الآخر ما تجد  
الثاني لا ديب عندنا ان الاحكام الشرعية احكام واقعية وهي ما كان  
في اصل التشريع بملاحظة الحكم والمصالح الواقعية الا وبيته من دون  
ملاحظة العوارض الطارئة واحكام ظاهرية وهي ما كان منوطا <sup>بها</sup>  
الشرع بملاحظة العوارض لطارئة تجعل فعل المسلم قوله ويده على <sup>لصته</sup>  
واعتبار البيئة والحق الولد بالفراش وجعل الاجتهاد في الاحكام  
وبعض الموضوعات كالقبلة طريق الواقع واستصحاب الظهارة  
حجة او التيمم بدلا عن الوضوء الا ان ذلك لا يطلق عليه الحكم <sup>من</sup> الخطا  
بل البدلي الثاني في الثالث النزاع في الاجزاء وعدمها يقع في مقام  
احدهما موافقة الاوامر الظاهرية التعبدية بل الثانوية مطر <sup>بعم</sup>  
الابدال والطرق التعبدية اذا اتى بها على وجهه تقضي عن اواقع  
مطر او الاقتال بها عن الواقع نزاع بعدم كشف الخطاء والخلاف  
كما اذا حط باستصحاب الوضوء فتبين نقيضه بالحدث خارج الوقت  
ومانته وساتي موافقة كل من الاوامر الواقعة او الظاهرية بحجزي  
عن نفسها بمعنى سقوط التعبد والقضاه او لا والظن وقوع النزاع <sup>منها</sup>  
كما يشهد باختلاف مفاد الأدلة وتحرير الفناوين ولما اختلفت <sup>ان</sup> امقا



بعد مباحة فاطموا القول بدلالة الامر عقلا على الاجزاء وانكرها  
 آمرون اشد انكار والحق مع المنكرين في الاول ومع المشبهين  
 في الثاني الرابع النزاع في المقام الاول يجري بان الامر التعبدية  
 الثانوية يجري عن الواقع مطلقا او سماع بعدم كشف الخطاء مطلقا  
 او في الوقت يعني سقوط التعبد بذلك عن الواقع وحصول الا  
 مثال بذلك عقلا او شرعا او عرفا فلا باس به لجواز التصريح بخلاف  
 الاصول والظواهر وح فيمكن ان يجري عدم الاجزاء فيه بوجهين  
 عدم المانع من الامر بقضائه بعد كشف الخطاء الايمان به بالطرق  
 التعبدية الثانوية كما وقع مثله لمن صلى باسقاط الطهارة ثم انكشف  
 عدمها حيث اجمع الفقهاء على وجوب لاعادة بعد الطهارة واقضاه  
 القضاء بالامر الاول بعد كشف الخلف لبقاء وعدم الايمان به حقيقة  
 والطرق التعبدية مراعية لعدم تبين الخطاء وح ان كان الوقت تابيا  
 وجب القضاء بالامر الاول والامداد على وجوب القضاء ويصح ان يقال  
 الامر بالثاني لا يقتضي عدم كونه قضاء اذا اتى به على وجهه اي  
 بالطرق التعبدية الثانوية فان ورد به امر فلا مانع وان يقال الامر  
 بالثاني يقتضي قضاء ان اتى به على وجهه اي بالطرق المذكورة  
 لم يحتاج القضاء الى امر جديد بعد خروج الوقت واما النزاع في المقام

الثاني فلا يجوز الا على وجه واحد وهو ان الامر بالثاني يقتضي  
 مثال به اذا اتى به على وجهه يعني سقوط التعبد بنفس ذلك  
 المأمور به وحصول الغرض الداعي الى الامر بقضاء عقليا او  
 فان قلنا نعم امنع الامر بفعله ثانيا قضاء والا فلا مانع منه وقا  
 احتمال ان يكون الامر الاول مضيقا لطلب قضاءه ثانيا وان اتى به  
 صحيحا وعلى وجهه فهو شطط من القول لا يتم لا على اصولنا ولا على  
 اصول الاشاعرة فلا يتم الا بناء على القول بالتكوار وحل القضاء على  
 الايمان به ثانيا مع ان البحثين متغايران اتفاقا وادعيت هذه  
 وجدت كلمات القوم مضطربة بشبهة غير محركة يمكن تبينها والذ  
 عنها بما هو مرنا منها قال في ق في تحرير محل النزاع محل النزاع في  
 امسنة تحري وجهين الاول الايمان بالمامود به على وجهه هل هو مسقط  
 للتعبد به يعني انه لا يقتضي ذلك الامر بفعله ثانيا قضاء ام لا والله  
 ان المخالفين يقولون انه لا مانع من اوقضائه فعلة ثانيا في حمله لانه  
 لا بد ان يقتضي فعله ثانيا اذا ما كما لا يخفى والثاني ان يكون معه  
 اسقاط القضاء انه لا يجوز ان يكون معه امر اخر بفعله ثانيا مع  
 او يجوز والظاهر ان النزاع على الثاني يكون لعقليا اوله نفس الامر  
 اما ان ذلك فيعود النزاع في تسمية ذلك قضاء ونحن نسقط هذا

امرين مضمرة على منهما جرم والاشارة الى حقها ولسفها في المقامين فنقول  
 جهة اجزاء وهو الشهور وجوه احدها ما ذكره الفاضل في باب وهو على  
 ما حرمه شارحه لعله يخرج عن هذه التكييف باثباته المامودية على وجه  
 كان اما يتبعه مكلفا بعين ما اتى به او بعينه والتالي بتسميه بالطل والمقد  
 مثله اما الملازمة فظاهره واما بطلان الاول فلانه يكون مكلفا بتحصيل  
 الحاصل وهو محال واما بطلان الثاني فلان ذلك العيز يكون من جملة المامودية  
 والامكان الامر بالاعلى وجوبه ويكون الماتي به اولا ليس تمام المامودية  
 بل حصة وقد فرضناه تمام المامودية وهذا خلف وفيه انه بناء على ان منكر  
 الاجزاء يقول ان الامر بالشيء يقتضي قصاره ايضا اذا اتى به على وجهه وفيه منع  
 بل يقول ليس الامر بالشيء ما يقتضي منع الامر بالشيء ما يقتضي منع الامر  
 بقصاره اذا اتى به على وجه بل يجوز ان يرد امره بقصاره وان اتى به على  
 وجهه كما هو الظاهر من كلام المنكرين منهم عبد الجبار قال فيما حكى عنه لا يمنع  
 عندنا ان يامر الحكيم ويقول اذا فعلت ان ثبت عليه واديت الواجب ويلزم  
 اختصاص ذلك سلمنا لكن لا ثم ان الماتي به اولا ليس تمام المامودية بل <sup>حصة</sup>  
 لجواز ان تقول انه مثله لا تمام المامودية ولا <sup>حصة</sup> فلا يلزم واحد من الخلف  
 يحصل الحاصل او خلف الفرض ولو قيل فكان ح قولا بالتكرار قلنا بقاء  
 من معين دوام التكرار في التكرار دون بل يكفي القضاة والتكرار على

التكرار من حيث هو وبالامالة وهنا من حيث الاعادة والقضاء وحرره  
 في ان كان مكلفا بذلك الامر بعينه بفعل ما اتى به على وجهه ثانيا  
 فنلزم تحصيل الحاصل وهو محال وان كان مكلفا بذلك الامر باثبات غير الماتي  
 به اولا فنلزم ان لا يكون الماتي به اولا تمام المامودية هذا خلف اما الثاني  
 فظ واما الاول فهو مبني على ما حققناه من ان حصول الاشتغال لا يتبعه  
 طلب اخر فتحصيل الاشتغال الثاني لا يتم الا باجماعه الاشتغال الاول وهو تحصيل  
 الحاصل وبذلك يتدفع ما يقال ان فعله ثانيا مثل الماتي به اولا لا نفسه  
 فان ذلك انما يقع لو كان فعله ثانيا بامرا اخر كما يستفاد من التحرير الثاني في  
 محل النزاع واما على التحرير الاول فلا يتبعه طلب وامر حصة يستلزم اثباته  
 ثانيا بحيث يكون الاول وفيه نظر اذ لا ثم ان الاشتغال باثباته على وجهه  
 يستلزم عدم بقاء قلب اخر معه حل هو لا مصادق فان من انكر الاجزاء  
 لا انكر الاشتغال بل هو اتفاق فرفقه ان صدق الاشتغال من نواتم الاثبات  
 بالمامودية على وجهه عملا وشرعا وعرفا ومع ذلك يدعي حوان الضرر بالقضاء  
 بامرا اخر كما اعترف بجوازه هو ايضا او ببقاء الطلب يقع الضرر الاول واقتضا  
 القضاء ايضا كما اقلني الاداء فمنع بقاء الطلب بعد الاشتغال عين المدي  
 له حين جعله جهة على الدعوى وحرره العمدي بان القضاء عبارة من استد  
 ما فاته من مصلحة الاداء والفرض انه قد جاء المامودية على وجهه وله تحت



نزاع من جهة انما تنقص جهة الخصم في المقام الثاني من المقامين  
الذين حترناهما في تحرير محل النزاع واما في الاول فلا لا يقصد  
تخصيله ثانيا من الاتيان بالمأمود به الاصيلي الذي لم يحصل وانما  
انتهى به على جهة التعبد في تفصيله وقد انكشف الخطا ولا ملازمة  
عقلا بين الاتيان به على وجه التعبد مع انكشاف الخطا في طريق  
الوصول اليه وبين حصول الغرض الداعي منه بل انما امثال بالنسبة  
لا الامر الظاهري لا الواقعي ومعنى الامر الواقعي بلا امثال فان كان  
الوقت باقيا فالاصل بقاء الخطاب به والا اتبع بثبوت القضا له <sup>بوجود</sup>  
امر جديد على المماثل او تنبه بالامر بالاداء على قول وعلى الوجهين  
لا مانع من ايجاب القضا او الامادة واما سرعا او عرفا فيأتي ان  
**ثالثها** الاتيان بالمأمود به على وجهه لولم يستلزم سقوطه لم يعلم  
امثال ابدا والثالث يبط بالفروقة والاتفاق فالمقدم مثله ويقض  
المقدم هو العلم اما الملازمة فلان التقدير جواز ان يأتي بالمأمود  
على وجهه ولا يسقط عنه بل يجب ان يأتي به قضاء وكذلك اذا غل  
القضا وفيه منع الملازمة اولا لان الخصم صرح بحصول الامثال بل لا كلام  
فيه وان لم يقل بسقوط القضا ولا ملازمة بينهما واما ثانيا فلان انما  
ادعى عدم الزم عقلا فلا تنافي العلم بسقوطه بالدليل في بعض الموا

سرعا ولو جعل التالي عدم العلم بالخروج عن عمدة التكليف بالاداء  
واقتصر في ابطاله على العرفية او بين الملازمة بان الامثال انما  
يتحقق بتجصيل المصلحة المقصودة ولا علم بتجصيلها مع تبويز الامر باستد  
بعد الوقت المستلزم لغواتها اندفع الاول لكنه يدلل على الدليل  
الاول فلا يحسن عدمها دليلين ويمكن دفع الثاني بان المراد  
عدم العلم بالنظر الى ذلك الامر فلا ينافي ثبوتها من الخارج ولا  
يخفى ان جهة في المقام الثاني ايضا ولا يقوم على الخصم في المقام  
الاول لظهور منع الملازمة اذ لا ملازمة بين عدم سقوط القضا  
بالنسبة الى الامر الواقعي وعدم الامثال بالامر الظاهري ولا بين  
عدم سقوط القضا عن الواقع اذا انتهى به على وجه التعبد والبدلية  
وبين عدم العلم بالامثال ابدا لجواز العلم بالامثال اذا انتهى به  
على التحقيق لا على الوجوه بل للتعبدية البدلية وكذا اذا انتهى به على وجه  
البدل والتعبد ولم ينكشف لخلاف ثلثها المتبادر من الامر طلب  
المهية لا بشرط المرق ولا التكرار والطبيعة تحصل بفرد فلا يبقى بعده  
طلب فليسقط التكليف والالزام القول بالتكرار ولو قيل ان امثال  
انما هو بالنسبة الى بعض الاحوال لا مطلقا والساكن هو الامر بالبدل  
المبدل قلت فاسد من وجهين احدهما انه خارج عن النزاع لانه يصير

معيّن عندنا وان بطل مستند الحكم عليه من نقل الاتفاق بين  
 القضاء والاداء وليس باعادة ايضاً ولو جاز امكن مثله في كل قضاء  
 فلا يوجد قضاء حقيقته واجب عن هذا منعه اذا قام عليه دليل فلا  
 يلزم ذلك في كل قضاء والثاني ان القضاء فيه انما يجب من جهة الدليل  
 على ان المظن هو الصلوة بالظهور لقوله لا صلوة الا بظهور و  
 يجوز الاكتفاء بالنظر عما يصل اليقين بخلافه واذا حصل فيقف  
 الفات فالقضاء انما هو للمبدل بالدليل لا البديل ويصح اطلاق القضاء  
 المصطلح عليه حقيقة ومراجعا ان الامر بالصلوة هنالك امر ظاهري لا يقيني  
 اجزا الا من نفسه ويكتفي به ما لم ينكشف الخلاف فاذا انكشف  
 عدم الاجزاء والاشكال من الامر الواقعي فيترتب عليه احكامه وال  
 مدبر واحد وحاصل الدليل منع الاجزاء في المقام الاول وحاصل الجواب  
 تسليم ذلك اذا عرفت تحريم المسئلة احتجاجا وجوبا من الطرفين  
 متقوا الحق عدم الاجزاء في الامر الظاهري عن الامر الواقعي  
 وان اختلفت وجهها وعليه جماعة من المحققين بل كان اتفاق بين  
 المتأخرين من اصحابنا الاشاذ وغيره بالامر الظاهري ما جعله الشارع  
 طرق الوصول الى الواقع ودونها كالظنون الاجتهادية سواء كانت  
 في الاحكام والموضوعات وسواء اعتبرها التمسك بالخصوص كما في النية

وحمل فعل المسلم على العتمة واستصحاب الطهارة ونحوها اولا من جهة  
 دلالة العقل عليه عند تقدير العلم كالقول بجثة الطهارة من جهة  
 العلم وذلك لان الاحكام الشرعية تكليفية كانت او وضعية انما  
 تتبع متعلقاتها الواقعية وموضوعاتها النفسانية لا الاعتقادية  
 علمها كان او ظاهرا لان الالفاظ التي تعلقت تلك الاحكام بموضوعها  
 بازاء المعاني الواقعية على ما يشهد به صريح العرف واللغة فلا يختلف  
 باختلاف الانظار والاعتقادات والقول بوضعها للمعاني الدينية  
 المختلفة باختلاف الاعتقادات ضعيف جدا لا يصحح اليه واما العلم  
 وما قام مقامه عقلا او شرعا فاما هو طريق اليها فلا يعتبر الا  
 من حيث كونه كاشفا عنها موصلا اليها كما اقتضاه الداعي الى  
 اعتبارها والعلة الموجبة لذلك فالمكلف في العمل بالصلوة المستفحة  
 بالطهارة انما هو مقرر بالصلوة الواقعية المشروطة بالطهارة الواقعية  
 لظهور قوله تعالى اقيموا الصلوة وقوله لا صلوة الا بطهارة في الصلوة  
 والطهارة كذلك وقد جعل التمسك مضافا الى العلم الذي هو طريق  
 عملي بذكرها طرقا تعبدية كاستصحاب الطهارة والعمل بالنية فاذا  
 حول اليها ثم انكشف له فساده وعدم اتصاله الى الواقع تبين له  
 انه يات بما امر الله من الصلوة المعروفة بالطهارة الواقعية



يلزم استدراكها لبقائه الخطاب للأصل والظن بل ولو خارج  
 الوقت اذا ساعدته الامر بالقضاء لصدق الغوات في حقه غاية الامر  
 انه لا اثم عليه لكونه معذورا قال قائل بعدم الاجزاء ان قال يجب  
 القضاء بغير مطلق الاعادة بالامر الاول يعني الامر بالصلوة الوا<sup>تقنية</sup>  
 المقرنة بالطهارة النفس الامرية الصحيحة الواقعية صحيح ككن في خارج  
 الوقت يحتاج وجوب القضاء الى فرض جديد لما مر ان القضاء  
 لا يتبع الاداء بل بفرض جديد وان قال لا مانع من الامر بامارة الصلوة  
 اما القضاء مع اتيانه بها على الوجه المأمور به وهو استحباب الطهارة  
 مع انهم قولهم اذا اتى به على وجهه يراد به هنا اذا اتى بالمأمور به  
 الواقع على وجهه المتغير شرعا وتعبدا لا على وجهه بحسب النفس الامر  
 الواقع مروى انه لم يأت به ذلك وبيان اخر هناك امره بالصلوة  
 المقرنة بالطهارة الواقعية مشروطة بتعلية او نقله بعدم العذر  
 المانع ومنه ادراك الطريق العقلي او الشرعي كالاستحباب الى خلاف ذلك  
 وامر فعلى بالصلوة المقرنة بالطهارة اعم من الظاهرية الثابتة باجل  
 طريق الشيء وان تخلف عنها الاتصال الى الواقع وهذا الامر ناشئ من  
 وضع الطريق مد العلم بالامر الاول فان طابق الامر ان امثلهما  
 انكلفت امثالا واحدا لولا لهما الى امر واحد لا اتحادا مودعا وان<sup>تقنية</sup>

الحقيقة والا امثل الذي اتى به على وجهه وبقي الاخر فيمهد  
 فان لم يتكشف له الخطاء سقط عنه العذر والا فالأصل بقاء الخطأ  
 بل ظهوره فيه وهذا كما يقال للجسم كون بالذات وهو وجوده  
 في نفسه وكون بالعرض وهو وجوده المفروض بالعواديق كالسواد  
 والبياض فاذا ذهب كونه العرضي بزل والعرض لا يلزم ان يذهب  
 كونه الذاتي ففيما نحن فيه اذا سقط الامر الظاهر عن الصلوة  
 من جهة الايات بر على وجهه لا يلزم ان يذهب عنها الامر الواقع  
 كالكون الذاتي نعم لو ادفع الامر عن الواقع وتبدل باظهاره  
 الظاهر بدل عنه مطلق او مطلوبا في نفسه من غير اعتبار من حيث  
 الكشف والاتصال او بشرط كالقول بالتصويب اتجه ذلك لعدم  
 النظر الى الواقع بل عدم واجب واقعي عين هذا الظن الذي نفهمه بل  
 الواقع انما هو الظن والظن انما هو الواقع فلا امر واحد تنفهم فاذا  
 اتى به على وجهه امثل به وسقط عنه بلا ريب وان لك بآيات ذلك  
 مع انه خلاف الاجماع والادلة والاعتبار من جهة وجوب دعاية الشا  
 الواقعية الداعية الى اعتبارها في الشرع مطلقا لم يمنع عنها مانع  
 بصريح العقل وما يقال ان المفهوم من أدلة محبة الاستحباب والبيئة  
 موجب العدل ونحوها كونه التكليف على حسب معادها لا غير حق انه لو

اثبات ان لم يكن موقفا او في الوقت ان لم يخرج الوقت وفي خاتمه  
 ان قام دليل على وجوب القضاء فيما فات و الامر في ذلك شرعا  
 كالعرفية عرفا وعقلا وكما لا يكتفي به عقلا وعرفا فكذا شرعا نعم  
 لو جعل الله اعتقاد موضوعا للحكم فيدور عدل في هذا هو الكلام  
 في الطرق المجعولة للواقع واما نحو الابدال كالتميم من الوضوء  
 والغسل فالظن انه بدل في حصول العرض من المبدل به حيثما كان  
 بدلا عملا بظاهرها البدلية فاذا صلب بالتميم اجزاء وان وجد  
 الماء بعدها وان وجدها قبلها وجب الطهارة لانه بدل عند التعذر  
 من الماء واما خلاف الفقهاء فيما لو وجد ما بين الصلوة فلعله من  
 جهة الخلاف من انه حالة تعذر ايقاع للمني عن ابطال العمل او لا من  
 جهة التقاض لتمام بزوال العذر وهو عدم التمكن من الماء او من جهة  
 اختلاف الروايات اسرها وارجمها المسند واعتقاد اتمامها نعم  
 لو ثبت ان البدل بدل مالم يتمكن من المبدل فهو مراع بذلك فان  
 تعذر لم سقط عنه كما اذا صلب باستحباب الطهارة لم يثبت الخطأ  
 اصل وان ارتفع عذره وزال المانع بقت التكليف بالمبدل من ذلك  
 الحين والامر في الابدال الاختيارية او خرج من الاصطلاحية كما لا يخفى  
 الرابع من القراءة بل العربية مثلها وارجع الى التحنيط فبايها الى على وجه

امثل به بالاصالة لا انه يجوز في عن الاض الامن بات لتوسع  
 في اطلاق الاجزاء ويمكن ان يقال موضوع الصلوة لصاحب العذر  
 غير ما لصاحب الاختيار فصاحب العذر من الماء وظيفته الصلوة  
 بطهارة تراتية كالسافر بصلوة معصومة والممكن من الماء وظيفته  
 الصلوة المعروفة بطهارة مائية كالحاضر بصلوة تامة ورج فليس يمكن  
 احراز ليكون احدهما مجزيا عن الآخر ويشكل باصالة عدم اقرار  
 الاجبة ولتتمسك المتيقن بظهور البدلية في ذلك عرفا شرعا بل  
 امر واحد مجزئ عنه اذ لا الى وارجعه على وجهه وخلص عن الاشكال  
 والامر الثاني باثباتها بطهارة مائية يحتاج الى وادعه بدليل واصل  
 مدعه وبالحجلة ينقسم موضوع التكليف في الابدال الى مختار ومضطر  
 كالحاضر والمسافر وكل منهما مكلف بما هو وظيفته وليس هناك امران  
 فكان ذلك خارجا عن النزاع نعم لفرق مع المسافر حيث ان القا  
 في فائت السفر يقصر لانه الفايته منه وهذا يقضي بالطهارة المائية  
 اذا وجدها في القضاء امثالا لاجال الفعل لا حال تعلق التكليف بها  
 من خواص البدل والظن من في اجزاء الامر الظاهري عن الواقع  
 بمغية سقوطه به مالم يدل دليل على خلافه واجه عليه بالاصل وظهور  
 الامر الثاني في اسقاط الاول بسبب اعادة العرف واللغة وعوده



يحتاج الى دليل والاستصحاب واصالة العدم وعدم الدليل كلها  
يفتضيه ذلك ثم قال نعم لو ثبت من الخارج ان كل مبدل انما يسقط  
بالدليل ما لم يتمكن منه فلما ذكر وجهه وان لك باثباته بل الظن  
الاسقاط مظم فيرجع النزاع الى اثبات هذه الدعوى لان الله  
مظم يفتقن القضا او يفيد سقوطه فتقير المسئلة فقهية لا اصولية  
وفيه لا ريب في ان قضية اطلاق الامر بنية عدم سقوطه بفعل غيره  
وان كان ما موراه بما اخر من جهة وصوله اليه ودعوى سقوطه  
به تفيد له ولو فسر الما موربه بما يؤدي اليه بطريق شرعي كان مجازا  
لكون الفاظ حقايق في معانيها الواقعية لا معانيها الموصلة  
اليها بطريق شرعي كان مجازا لكون الفاظ حقايق في معانيها  
الواقعية لا معانيها الموصلة اليها بطرق تعبدية او ظنية مثل حمل  
الواقعية في اية حد الزاني على من قامت عليه اربع شهود بالزنا مجاز  
لا يصار اليه الا بدلالة ظاهرة ولو كان الامر كذلك لنزوم كون  
تعمالات الشرعية باسرها مجازات والتالي بطل لم يقل به احد فالمقدم  
مثله وكذا حمل الاوامر التعبدية الثانوية على اختلاف موضوع المكلفين  
كالحاضر والمساكن بان يقال الاحسان بالقبلة ما مور به الصلوة الى القبلة  
الواقعية وهكذا فليس هناك امر نهى عن يقال الاصل عدم اجزاء الامر الظاهر

عن الواقعي بل امر واحد لا يدب في اجزائه والاصل عدم اجزائه  
حمل بعيد وتقييد للاوامر المطلقة فلا يصار اليه الا بجهة مع الظن  
من تلك الاوامر الظاهرية كونها طرق الوصول الى الواقع والكوثنت  
عنه والمراتبه لا الموصوعية كما مر بنا فيه وعلى كل تقدير فلا بد من  
قيام دليل عليه وليس في الامر الثالث ما يقتضي ذلك كاعرفا ولا  
لغة ولا سرعا ولا عقلا كما عرفت والمتك باصل البراءة واصل العدم  
في مثل المقام فاسد من وجهين احدهما المنجزة في مثله اصل الاستعانة  
والبقاء لا البراءة والعدم بعد ما مر ان الما موربه هنا له شي حد  
وانما يختلف طرق الوصول وحدها لان المكلف ينقسم في مثله الى  
مختار ومضطر مثلا كالحاضر والمساكن والاختلاف في اصل البراءة  
والعدم والثاني الاصول الظاهرية معتبرة حيث لم يكن هناك ظاهر  
على خلاصتها وقد عرفت ان ظاهرا خطأ بات عدم سقوطه بموافقة  
الاوامر الظاهرية مع الخطا عن الواقع واماما ادعاءه من ان الاوامر  
الظاهرة الابدال عن الواقعية فدعوى بلا بنية مع ان انجزم ان الصلوة  
للطنونة الطهارة لم يا مور بها من حيث كونها بدلا عن الواقعية بل  
من حيث هي الصلوة الما مور بها وانما عول على ظن الطهارة من حيث  
كونه طريقا موصلا الى الواقع ثم الفرض من المبحر بيان كيفية دلالته

من علم له أثر بانتفاءه نقص وفتح وان علم انه بتركه اختيارا ايضا  
لان الانتفاع بالاختيار لا يتا في الاختيار ويظهر من بعض تحصيله  
مما لا يكون مقدورا للمكلف معللا بان لا خلاف في انه يصح التكليف  
مع انتفاء الشرط المقدور فانه تكليف بالشرط والشرط معا  
وانت تعرف ما فيه فان ما يكون مقدورا وبما كان شرط للوجوب  
كالاستطاعة والنصاب فكيف يقال بوجوب ذلك مطلقا وذهب  
هامة الى ان المراد به شرط الوجود بارجاع ضمني شرط الى الشيء  
المأمور به لا الى الامر كما في الاول معللا بانتفاء الشرط شرط  
ولا يمكن شرط بل يمنع اذا كان الشرط مستعاضا بالالتكليف و  
امر بلا وجوب وهو مثبت بانتفاء شرطه ويريد عليه ان الكلمات  
نفرجا واحتجا في بيان الشرط مشحونة بذكر الطهارة من الحيض  
والحيوة والقدرة والعقل ومحوها من سراط التكليف ومنها عدم  
النسخ في قصة ابراهيم وما ذكره من عدم تصور التكليف بدون  
الوجوب وانتفاء الشرط بعدم شرطه حجة المانعين حيث قالوا الفاعل  
مع عدم شرطه ممتنع ولا شيء من الممتنع ما هو به مع ان ما يلزمه هو  
تجويبه ولا ينافيه ان القائل به الاشاعة وكثير مثله صد عنهم ولعله  
لذا قالهم "هري مع انه امامهم وايضا لو كان النزاع في شرط الوجود فقط

فكيف اجمع الاصحاب على عدم حوازه مع ان حوازه مالا ينبغي ثبوت  
فيه ثم اقول تخريبهم النزاع على الوجهين مالا ينبغي ان يكون معركة  
الاراء اذ على الوجه الثاني لا خلاف في حوازه وعلى الاول تفرج  
اما على حوازه التكليف بما لا يطاق اذا كان الشرط كالقدرة ونحوها  
او على ان الشرط شرط ام لا اذا كان نحو النصاب في الزكاة ومثله  
لا يحدد عنهم فيجب تاويل الكلمات مالا ينبغي فيه مشايقة الاعلام  
واختلاف الافهام فنقول قد يجرد في حوازه مع علمه بانتفاء شرط  
التكليف كالقدرة ونحوها وفيه انه البحث المشهور بين القائلين  
الجبوية مع انه من فن الكلام لا اصول فكيف انفرد على ان الظن من  
المخالفين القول بوقوعه هنا وعدمه هناك والنزاع ح في ان القد  
ر شرط او لا وكذا نحو النصاب في الزكاة والا فلا وجه للقول بتحقيق  
الشرط عند عدم شرطه وتسليم الشرطية هل هو الانتفاء او بقايت  
وخلف وقد يجرد في حوازه الامر الطاهري مع العلم بانتفاء شرطه  
كالامر بالصوم مع العلم بانة بخار السفر بين الیهاد او يموت او  
يحيض وفيه نظر ايضا اذ لا ريب فيه اذا اريد به مجرد الامساك لا الصوم  
حقيقه كما هو ظ الفقهاء واما الصوم حقيقة فلا لانه تكليف بمحال  
او اسقاط الشرط والتالي بقسيمه باطل فامقدم مثله واما نحو كيف



وما دلالة فيها على ارادة الصور حقيقة لجواز ان يكون على التجزئة  
 اذا افطر بشا فر او حاضرت ولو لا ذلك لزم جواز اسقاط  
 الكفارة عن نفسه باختيار السفر بعد ان افطر بفاد الصومان  
 والتالي بط والاجماع والاعتبار فالقدم مثله فعمل الوجهين لا ينبغي  
 حمل النزاع عليه وقد يجرد في جواز الامر المطلق مع العلم بانتفاء  
 شرط من شروط بل يحجب التقييد والتعليق لانه يلزم الاغراء  
 بالجهل وفيه منع وقد يجرد في جواز الامر المشروط والمعلق على شرط  
 مع العلم بانتفاء شرطه قال السيد وفي الفتاوى والمتكلمين من يجوز  
 ان يامرا الله تعالى بشرط الا يمنع المكلف من الفعل او بشرط ان يقدره  
 وينعمون انه يكون مأمورا بذلك مع المنع وهذا فلفظ لان الشروط  
 انما هي فمن لا يعلم بالعواقب ولا طريق له الى علمها واما العالم بما  
 لعواقب وباحوال المكلفين فلا يجوز ان يامره بشرط وفيه من هذه الجملة  
 كافية في تحرير المقام وفيه ان حمل النزاع عليه ايضا غير سديد لاجماع  
 الاصحاب فيه على منع لعدم الفائدة مع ظهور جواز ذلك ولا وجه  
 لما ذكره السيد الا ما يمتثل من كونها سفها وفيه ان عدم وجدانها غير  
 مع انه في بيان ان المأمور به مطلق على تقدير الشرط او ان يكون  
 العزم في ذلك بيان حكم المفهوم او بيان القاعدة في ان قوله تعالى

وما دلالة

والله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا يرجع الى قضية  
 موجبه للواجد وسالبة للفاقد اي حج ايها الواجد ولا حج عليك ايها  
 الفاقد وكان السيد خصه بما اذا انتهى الشرط مطلقا وما اذا انتهى  
 في حق بعض دون بعض كالاستطاعة فلا وجه لاطلاق منه لجواز  
 مثله في تلخيص المكلف عن غيره وتنويع الموضوعات ومن دلالة  
 الشرط على الجهل وفيه ما من جواز ان يكون الاشتراط للتفويض  
 وقد يجرد في جواز الامر بالشيء مع العلم بانتفاء شرطه في ثاني الحال  
 وبروز المانع كالامر بالصوم مع العلم بانه يختار السفر في بين النهار  
 او المرأة تحيض او تموت بحيث اذا افطر قبل ذلك كان افطرا كذا  
 الصوم المأمور به حقيقة وهذا وان كان حوازه يرجع الى اسقاط  
 الشرط او التكليف بما لا يطاق الا انه لما كان فيه نوع خفاء لا يمكن ان  
 يفرد بالبحث عن المشايخ الاشاعرة والاصحاب فتواؤا في تحريم النزاع  
 لعدم التاويل في الامر وانطبق حج الطرفين عليه ورجعه الى المأمور  
 مأمورا الى ان ياتي بالفعل او يظهر له انتفاء الشرط فيسقط عنه  
 من حيث لا كان كاشفا والاصحاب على عدم جوازه والاجماع على ان ذلك  
 عن عدمه ورجع الشرط على الجواز الى انه شرط بقاء التكليف لا  
 وقد يقال في تحرير الكلام انما هو في جواز الامر حقيقة مع العلم بانتفاء

من يحفظ ما أخذ من السفر فلا ان السافر في السفر ومعه  
 يتنحى الصوم وفيه نظر لان الاذن في السفر من حيث الذات لا يتأثر  
 معه من حيث ايجاب الصوم الا ان يقال يجوز السفر معه  
 ويجوز ايجاب الصوم للتأني في بين ايجاب الشيء والاذن في اختيار  
 مواعيد وورد عليه ابن الحاجب بان ما لا يصح به هو المانع الذاتي لا  
 الاصناف وفيه لافرق في قبحه عندنا ولزوم عدم صحة التكليف مع  
 جعل العمل مشتركها في امتناع الاشتغال ويدفعه ان التكليف هنا  
 مشروط عقله والعمل بالجمع قبح مع العلم واما لا معه فلا قبح وان كان  
 مشروطا عقلا دفعا للزوم ذلك اجتمع المجوزون بوجوه الاول ان  
 حسن العمل قد يكون لمصالح تتعلق بنفسه دون المأمور به كما لعزم  
 والتوصين ونحوهما حيث ان المأمور اذا لم يعلم انتفاء الشرط تعين  
 عليه الاقدام بظاهر الحال فان اقدم استحق اللطف والاحسان وظهر  
 وثاقه والاستحقاق المهانة والخذلان وظهر نفاقه واجاب عنه في لم  
 ما لم وسلم فالطلب هناك ليس للفعل بل للعزم عليه والالتفات اليه  
 فيخرج من ان العمل على العزم خايل بمحمول على الصورة واريده العزم  
 من الخارج كالكنية ثم قوله ولو سلم لعله اشارة الى ان جواز الاستعمال  
 لم يحد من المسح ولو ندم من منع ما خيرا لبيان من وقت الخطاب لا

غرضه المنع من ذلك كما استظهر بعض الاعلام اذ مستند المنع  
 لزوم الاعزاء بالجهل كما استدلل به شراح تيب وحقان وكتاب  
 لا يقول به كما نص عليه في مجتبه التخصيص وغيره وفي ق انه خارج عن  
 التنازع ولا يرب فيه لما عرفت ان النزاع انما هو في الامر الحقيقي  
 لا الصوري ولا الظاهري والمراد به نفس المأمور به لا العزم او  
 التوطيين او الامتحان او نحوها ب لولي عن الامر بما علم عدم شرطه  
 لم يعين احد والثالب بط بالفروقة من الدين فالمقدم مثله بيان  
 الملازمة ان كلما لم يقع فقد انتفى شرط من شروط اقلها ارادة المكلف  
 فيمتنع مع فلا تكليف فلا معصية والجواب انه خارج عن العمل حيث  
 انرا ما هو في شرط الوجوب والارادة من شرائط الوقوع واعتقال  
 الفعل لعدم الارادة لا ينافي الوجوب لان الامتناع بالاختيار لا  
 ينافي الاختيار نعم يتم ذلك بناء على ان العبد لا اختيار له في الارادة  
 كما رآه المجتبه قد تقرر عندنا انها تشاء من دعا وبفسانية كما شامد  
 عند تجريد النظر عن الاسباب الخارجية بينهما حركة الصلوات مثل  
 بطلانه بدلي وفيه فكيف توهم كثره من ارباب العقول ويدفعه  
 البداهات وبما صارت في بعض العقول نظرية لدعا ودعتهم الى خلا  
 كما في شبهات انه مخطئ في لولي عن الامر بما علم اذ مكلف واسباب



مفروغ فاعلم منه بيان الملازمة انه مع الفعل وجده ينقطع  
عنيف وقوله لا يحصل العلم ببقاءه على صفات التكليف الى تمام  
ولو قيل قد يحصل العلم قبل الفعل كما في الموسع اذا استقرت الرابطة  
ومضى من الوقت بمقدار وذلك كاف في نفق الملازمة قلنا  
نرضى وقت الموسع زمانا زمانا فكل جزء اما بقارن الفعل او باخر  
عنه او يتقدم عليه ولا تكليف على الاولين ويحمل على الثالث ان لا يتقدم  
بصفة التكليف فلا يعلم به والجواب ان اريد بالتاليه عدم العلم بالتكليف  
انما فيه فاعلم انه ملازمة منه كما مر انه يجب عليه لا يقدم مظهر الحال لا الصفة  
البقاء ونحوها وان اريد به عدم العلم بالتكليف الواقعي فاعلم انه  
م ودعوى الفروقة فيه مكابرة محضه على انه يجوز منع الملازمة ايضا  
لحوز ان يحصل العلم بالامانة المتراكمة مع ان انقطاع التكليف  
حال العمل على نظام ايضا الرابع ما يختلج بالبال عنهم فرعا على الثالث  
انهم يحزنون لم يصح بقاء العبادة في العبادات لتجوز عدم البقاء على  
الشرائط التي اتمام فلا يصح العبادة من احد والثاني بط بالفروقة فاعلمنا  
منه والملازمة طاهرة وكذا الجواب الخامس لو لم يصح لم يعلم <sup>العلم</sup> الجواب  
وحوب فتح ولده لجواز انتفاء شرط عنده وقته وهو عدم النسخ وانتفاء  
الخطا في علم الانبياء والثاني منتف والام يتقدم على ذبح ولده ولم يخرج

الى فداء واجيب عنه بالمنع من انتفاء التالي لانه لم يرد بدفع <sup>في</sup>  
بل بمقدار مائة المخفضة كالاشجاع وتناول المدينة ونحوها بل بلقوا  
قد صدقت الرواية فاما جزمه فلا شفاقة من ان يؤمر بعد ذلك با  
لذبح نفسه لجريان العادة بذلك واما الفداء فيجوز ان يكون عتقا  
فلان انه سيومر به او عالم بامر به من المقدمات اذ لا يجب ان يكون  
الفداء فيجوز ان يكون الفداء من جنس المقدى واعترض عليه في  
بان ذلك لا يناسب امتحان مثل ابراهيم واشتهار بالفضل <sup>كف</sup>  
وكذا ولده اسماعيل وكذا اشتهاه بذبح الله ولا ما وددان المولد  
بذبح عظيم هو الحسين والاشتهار بصديق الزيا معارض ما في ادعبك  
مع كون المجاز في الاول اظهر كما لا يخفى وغرضه ان ما صدق عليه ما  
هو المقدمات لا الذبح وحفظ الصديق ينافي الاخبار بوقوع الذبح  
في المقام اذ بصديق الرواية عبارة على جعلها صادقة مطابقة للخارج  
بناء على انه من الصديق معني جعله صادقا لا من الصديق بمعنى الدعاء  
فاذن لا بد من ارتكاب تاويل في قوله اذ يحبك بحمله على مقدمات الذبح  
ما لا يها في الخارج او يجعل الصديق على بصديق البعض اي المقدمات  
فقط والثاني النسب بالاشفاق والامتحان وحديث الفداء لا يترك  
ما مولا بالاثبات بما يفعله في منامه كما يرشد اليه قوله يا ابت افعل <sup>بم</sup>

فان كانه اولى او ان علاقة المجاز في تصديق الرايا وهي المشاركة  
 على فعل الذبح الكفر من جهة فعل اذ يحكى على ارادته المقدمات ثم فيها  
 ذكره نظر لان الامتحان والتفصيل يحصلان على تقرير عدم الذبح بتوطيئ  
 النفس عليه وهو كما يتحقق في الامر به كل يتحقق بما يدل عادة على  
 الامر به كالامر بمقدامة التي لا ياتي بها في العادة الا له والروايل غير  
 واضحة الدلالة بل بظاهر ما معروضة لدلالاتها على الخطا ورتبة <sup>الحسين</sup>  
 من اسماعيل وهو خلاف العلوم من المذهب الا ان يراد بالفداء  
 محمد البديل او يجعل الباء للسببية للتعبدية فيجوز دينا به سبب وجود  
 ذبح عظيم وهو الحسين حيث انه من صلب اسماعيل وهذا من باب لنيا <sup>بل</sup>  
 فلا بنا في كونه خلاف الظن واما اصل الفداء كان كبشاعظما ذبحه  
 وصدق لوجه على المساكين ثم قوله قد صدقت الرواية لا يدل الا على انه  
 فعل ما اراد في المنام ولم يرب في المنام الا هذه المقدمات كما لا يخفى  
 من قوله اي في المنام انه ان يحكى دون يختك وربما يتفرع على المسئلة  
 لزوم القضاء على المكلف اذا دخل الوقت وجب او حاصت المدة قبل  
 منفي زمان ليس العلوقة ما تنقضي التيمم لمن وجد الماء وان لم يرضه <sup>ان</sup>  
 يتمكن من المانية او منع عنها مانع فلا يكون مكلفا بالمانية فلا ينقص  
 والمتم المناقضة واحده من جهة خواهر المخصوص ومنها ما لو منع من الحج

في العام الاول ثم مات او تلف ماله فلا قضاء وقد يجعل منه في  
 الكفاية على من افطر ثم سافر او حاض وفيه منع جواز ان يكون  
 الكفاية من جهة اقامه على العصية كما مر ولذا اختلف فيها <sup>ب</sup>  
 مع الاتفاق على عدم جواز الامر الحقيقي **فصل** الاصل في الامر  
 الوجوب لا النذب والاطلاق لا التقييد والاشراط وقدر وجهه  
 في بحث المقدمة ووجها لاصل فيه العيني لا الكفائي والتعيني لا التحيزي  
 والمطلق لا الموقت والنفس لا العيزي لسقوط الاول بفعل العيزي  
 والثاني بالبديل والثالث بخروج الوقت والرابع لسقوط ذلك  
 العيزي وكل ذلك مخالف للاصل مضافا الى ان ايجاب البديل في التيا  
 وذلك العيزي في الرابع كذلك مضافا كل ذلك الى ان اضافة اليها عرفا  
**فصل** في دوران الامر بين النوعين فاذا دار بين النذب المطلق  
 والوجوب لم يقيد فغير وجهان من تساوي المجازين وترجع التقييد  
 واذا دار بين النذب <sup>النفس</sup> والوجوب لعيزي كالامر بالوضوء عند  
 المدني فكذلك وكذا اذا دار بين النذب العيني والوجوب الكفائي  
 والنذب التعيني والوجوب التعيزي والمقيد <sup>النفس</sup> والمطلق العيزي  
 بقيد اخر غير ذلك لعيزي الا فلا يتصور لتقييده به البتة والوجوب <sup>المقيد</sup>  
 والكفائي او التحيزي المطلق والوجوب لعيزي والنفس الكفائي



والتخييري وبين التخييري والكفائي والوجوب المقيد او الموقت المطلق  
 والتخييري او الموقت فان لم يكن هناك ترجيح بالاجتهاد فالاصول  
 العمية **فصل** الامر يقتضي الاشتغال به في حال الشعور عرفا وبقضه  
 لعقل ان الامر انما يتوجه على المأمور به فيكون مكلفا باتيان كل  
 فلو لم يعلم به وادى به ثم انكشف كونه مأمورا بذلك لم يكن كف  
 لاصالة الاشتغال وكذا اذا علم به ثم غفل وادى به ثم تفضل واما  
 اذا باع مال اليه بطن البقا ثم بان معونه فيضه وجهان من انه عقد <sup>صدد</sup>  
 من اهله في محله ومن انه دبا لم يرض به لو علم بالحال ولو باع مال <sup>عن</sup>  
 بطن المضوي ثم بان انه وكيل فالاقرب الصحة لانه عقد صد ومن اهله  
 في محله ولا مانع الا اعتبار رضا المالك وهو كان حاصلا ولا حجة على  
 اشتراط قصد الوكالة والشعور بها حين العقد فليس ذلك من هذا  
 الباب اذا ورد امران متعاقبان بمقتضى ما كان لم يقبل  
 اشكره كالتقل فلا ظام والا فالاصل بقصد التكليف فان كان هناك  
 ما يرجح عدمه فهو ولا تعين واما صور اختلافها فيها مضافا صل وكعتين  
 صل وكعتين واسقني ماء استقني ماء فان ظهور اللام في العهدية وقوة  
 مقام في الثاني يعين العمل على التاكيد دون التأسيس وان كان ذلك  
 هو الاصل ويشهد به فهم الحرف ويؤيده اصل البراءة عن التكليف <sup>بد</sup>

وقيل التأسيس اوله والاصل في اللام الجنس ويدفعه ان الجنس  
 ينصرف الى المعهود كلما وجد وربما يقال الحمل على التاكيد محذور وفيه  
 منع لان الامر مستعمل في معناه فيلزم التاكيد ومنها صل وكعتين  
 صل وكعتين وفيه قولان مشهوران بين الفقهاء من دعوى غلبة  
 التاكيد في مثله ومن اولوية التأسيس والاصل يؤيد الاول واسقطت  
 الثاني بالواو فالثاني لعل التاكيد بالواو والاول منه الفاء ويشهد  
 بل الاخير ظاهرة في التعدد جدا منها اذا علل بالسبب فان عللا  
 بسبب واحد فالصحيح الحمل على التاكيد وان عللا بسببين مختلفين  
 فالوجه تعدد التكليف بقدر الاسباب نحو ان جاءك فاعطه درهما  
 ثم قال ان اكرمك فاعطه درهما فاتفق المجيب والاکرام يشهد به العرف  
 والاعتبار فان المسببات تختلف باختلاف الاسباب ولولا ذلك  
 لزم ما تنوارد العلتين على معلول واحد او تختلف المعلول عن العلة  
 والتالي بتسمية باطل كما تقر في محله فالمعتمد مثله بيان الملازمة الظم  
 من السبب لعلية التامة للحكم فان كان المعلول وهو التكليف واحدا  
 فان اقتضاه الاول والثاني فالاول وان اقتضاه الاول دون الثاني  
 فالثاني وما يقال العلل السريعة معرفات ففيه ايضا كالعقبة بعد حلقها  
 عللا واما اذا علل احدهما بسبب واطلق الاخر ففيه وجهان من امكن

المحل على تأكيد غلبة والاصل البراءة من الزيادة ومن اصالة  
 التأسيس مما يمكن **مضلل** اختلفوا في ان الاصل تدخل الاسباب  
 او العكس على قولين وتحقيقه يستدعي رسم مقدمات احدها المراد  
 بالسبب هنا ما ينافي به الحكم الشرعي سواء اقتضاه او كشف عما <sup>قتضاه</sup>  
 احتمال الانكاح بينهما او لا كما عند طرق مانع او فقد شرط النزاع  
 في داخل الاسباب بحرم مومنين احدهما ان يكون المورد سبب اخلها  
 من حيث السببية والتاثير بان يكون اسباب عديدة قاضية بتكليف  
 واحد يحصل اداء بفعل واحد وهذا ناظر الى صدور الحكم من الحكم  
 ويختص منه هل يحكم بحكم ما بقاء كل سبب سبب او يحكم بحكم واحد سبب  
 عنها ومن هذا الباب الامر لعل بشرط يتكرر ويكرر امره والتاثير  
 تدخلها من حيث المسببات بان تكون تلك الاسباب قاضية <sup>للف</sup> بتكليف  
 عديدة وخطابات متعلقة بامور عديدة بالا اعتبار متعددة صورة  
 وصدقا لا امر بجعل الجناية والحيف وكان الغرض من تدخلها تدخل  
 تلك التكليفات المسند من اسبابها في مقام الامثال والاجزاء بفعل واحد  
 عنها فان قلت ان يقال هل يتداخل امثالات او امر عديدة بفعل  
 واحد ونعني عندها اذا تصادق بعضها على بعض ولا بل الاصل عدم تدخلها  
 في الامثال والنظر وفق النزاع في ظاهرها المعامين وان كان الظاهر في المقام

هو الثاني وملاك الامر فيه ان تعدد التكليف شيء يقضي بغيره  
 الايمان بعدة الاوامر واسباب العمل ويحوي فعلة مرة في امتثال  
 الاوامر المذكورة اجمع كالغسل الواحد عن الجناية والحيف  
 تعلق الامر بمفهوم واحد صورة كالغسل عن الجناية والحيف وان  
 اختلفا بالاضافة او مفهوميين متضادين واما المتباينان فليكن  
 فلا يجب في وجوب فعل الامر بسبب النزاع في المقام الثاني فما  
 يتصور اذا امكن تكرار الفعل كالغسل والا فلا نزاع في الاكتفاء بفعله  
 مرة كما اذا قال الشئ من بدل دينه فاقتلوه ومن سب النبي فاقتلوه  
 فلا قتل الامرة نعم يتصور النزاع هناك في قتله من جهتين في اعتبار  
 قصد هما وعدمه وكذا اذا ثبت كفاية فعل واحد منهما من الخارج بدليل  
 لكون الغرض منهما امرا واحدا كما اذا اوصى بدفنه فانه يجب من جهتين  
 والغرض واحد فيكفيه فعل واحد ومن هذا الباب الاوامر الغيرية المتعلقة  
 بامر واحد يتوصل به اليها فانه يكفيه مرة حصول الغرض بها كذلك  
 كالامر بالطهارة للصلاة والطواف وصلى الكتاب العزيز اذا وجب  
 ولولاه لكان يحصل للحاصل والتاثير بطا فالمقدم مثله وكذا النزاع اما  
 هو في الامر بطبيعة واحدة قابلة للصدق على جزئيات او طبائع  
 متصادقة واما اذا تعلق الامر بمجموع امور من اراد طبعه واحدة



كالف درهم فانه لا يكفيه دفع درهم عن الالف لعدم قيام الجزاء مقام  
الكل فهو خارج عن البحث فما وقع في التمثيل من دفع دينار بدل الف عن  
ونظار فهو منتظم من القول وكذا البحث انما هو في اجزاء مغلقة عن  
امر بن واما اذا كان متعلقا بالامور به ذات افراد لا عمل بالماور  
فهو خارج عن الباب كما اذا نذر درهم لفقير يثر باخر كذلك  
فانه يكفيه دفع الدرهمين الى فقير واحد ولا يجب دفعهما الى  
اثنين اتفاقا وكذا اذا نذر درهما لفقير نذر درهما لصاح جائز  
دفعه من اجمع تلك الصفات نعم لو قلنا يكفيه دفع درهم عن الدراهم  
كان المسئلة كفة فاسد جدا **ج** اذا ثبت وحدة التكليف في المقام  
الاول فلا كلام كاجنابات التعاقبة الموحدة للامر بغسل واحد اجماعا  
والاحداث المتوارة الباعثة للامر بوضوء واحد كذلك والتحقيق  
انه خارج عن الباب لاسماع انه خارج بالدليل عن الاصل في المسئلة  
وذلك لان السبب لموجب الامر بالغسل واحد هو الجنابة وهي حالة حسنة  
واحدة تحصل بالوقوع والانزال مرة ولا تتعدد بتعدد فعلها فليس  
مما كالا سبب واحد لا يقتضي الا تكليفا واحدا بالغسل ولا اثر للانزال  
عقيب الانزال مثلا فليس هناك حسنة واحدة واجنابات ولو لاذ  
المان حصوله للحاصل والتالي بطلان المقدم مثله والملازمة بطلان التالي

بينة وكذا القول في الاحداث العديدة فاما باعثة لها لغة  
واحدة تقتضي الامر بوضوء واحد ولو قيل هناك جنابات واجناب  
وحطابات برضاها الا انه يكفي في رفع تلك الجنابات غسل واحد  
وفي رفع الاحداث وضوء واحد للتصناد بين الحدث والمطهارة  
وهذا مما ثبت مدليل في المقام الثاني كان وجهها اية وكذا الكلام  
اذا ثبت تعدد التكليف بتعدد الاسباب انما البحث عند التك  
وعدم قيام حجة على احد الامر من الخارج وحقيقة الاصل عدم  
التعدد ولو لم يثبت اصالة التعدد فهو مأمور الامر بالمعنى على تكرير  
تكرر الشرط فعلم ان لا تمسك بالعرف والعلية المقتضية لذلك اذا  
عرفت هذه فالحق في المقام الاول تعدد التكليف المسببة عن  
الاسباب عديدة وان كان المطلق به واحدا عملا بالالفهام عرفا  
والعلية المقتضية لمعلول مختص بها ولولا ذلك لزم التاكيد والتأني  
اولا ويظهر المشقة في امور منها اذا وجب الاتيان من جهات  
عديدة هل يجب تصددها مرة او اذا كان عمادة ام لا او لم يرد  
نمية الخلف وجهه والثاني اول واجب بعضهم للتخيار بوجوه مدونة  
وفي المقام الثاني عدم تعدد الفعل المأمور به من جهتين بل يكفي  
فعل واحد ويجوز عيها لصدق الامتثال بامر الغسل للجنابة والحيض

حيث الشوط بوجوب تحصيله ولو بذل مال وان قلنا النية عليه  
 فقد سقط عنه ما عجز فيه كالعضلات والمخ لا اصل الطهارة  
 لا يمكنها لرجح بالمعونة وهذا اولى للاصل وقاعدة الميسور لا  
 يسقط بالمعسور واما العبادة المحضة اليه كان الغرض منها العبادة  
 والفيليم والطهارات الذل والمسكنة وتكميل النفس فلا ينافي فيها  
 فاذا عجز عنها سقط التكليف بها ولو دل دليل على وجوب النيابة  
 فهو بامر جديد واما ما فيه جهتان المادية والنفسية كالزح فيدخله النيابة  
 ففسد الامر بالتقية لا يتلزم صحة العبادة الواقعة تقية ولا المعاملة  
 كذا اذا اتفق ترك جزء او ثمة منهما الا ان يثبت بحجة كونه اعم ولا دلالة  
 للعام على الخاص مضافا الى الاصل وعدم صدق الاقتران مع ان الغرض  
 ممكن حفظ النفس والعرض او المال وفتح الضرر عنها والامر بالعبادة  
 او المعاملة امر بشي آخر واجزاء احدهما عن الآخر يحتاج الى مجزئ ثم اذا  
 امرت بعبادة تقية عن عبادة شرعية كالصلوة خلف المخالف فالظن  
 امرتها عنها وبنائها مقامها ولو صلص صلواتنا فسدت لعدم الامر  
 بها ونمضي صلاتنا لان التقية بدل عن الاضطراب وكذلك اذا صل  
 لصلواتنا ولا صلواتهم بل بصلوة حادثة عن الفريقين لعدم الامر بها  
 معاقبة ايضا وان حصلت التقية عند ما ترك صلواتنا لا يعاوم من هذا بنا

فرقوا بين التقية عن المخالفين والتقية عن سائر الملل وحل والخطية  
 وارباب الاهواء فاجبوا الى عامة او القضاة الثانية دون الاولى  
 ولو توصف بوصف اهل الخلاف لم ترفع الحوف والتقية في منزلة  
 منزلة التيمم اذا وجد الماء او الوضوء وجهان والامر بالصلوة خلف  
 المخالف مطلق كلما اختلفت اهوائهم ولا يجنح باكان عند في الصلوة  
 الاولى حين الامر واما المعاملات ونحو غسل الثياب والشروط الواسعة  
 على معاجهم فالوجه عدم الصحة اذا خالفنا اسرع للاصل وكوفا من باب  
 التقية عموما وفي نحو الطلاق والنكاح وحيث فيها دأيت  
**المقصد الثاني في النواهي** فسال مادة النهي كالامر قد يكون مصادرا  
 من نهالك ووج قد يراد بها مطلق طلب ترك على الخواص كما تقول  
 نهالك عن كذا اي طلب منك تركه ووج يصدق على طلب ترك بالاشارة  
 والكتابة ايضا وقد يراد بها خصوص طلب تركه بالقول المخصوص  
 وقد يراد بها صيغة لا تفعل على الوجه المخصوص وقد يكون اسما  
 به القول المخصوص لدل على طلب ترك والظن كونه حقيقة في كلام  
 كما في الامر والظن من حكمهم بحريان ما في الامر في النهي دعوى الاتفاق  
 على كون النهي حقيقة في الصيغة المذكورة كما قيل في لاه والوجه  
 عدم الحرص في اختلافنا في تعريفه وتحديد له والوجه انه عبارة عن طلب



على ترك الفعل حتماً فخرج الدعا والالتماس والكراهة والمراد  
بفعل مطلق الحدث اعني مدلول المصدر فدخل لا يتركه باعتبار  
الترك لتعلق الشيء به حقيقة وان خرج عنه باعتبار الفعل المقيد به  
وخرج الترك بالعكس واما الكف من الزنا فهو امر مطلق وقيل يعني  
باعتبار كون الكف الة لملاحظة حال الزنا وفيه ان ذلك ليس <sup>خلا</sup>  
في وضعه ولا يصدق الحد عليه نعم لادفع ذلك من الكلام في كونه حقيقة  
فيما ذكر وهل له حقيقة تخصه او لا كما امر في الامر **بفصل** صيغة لا تفعل  
وتحويها نطق على معان اشهرها التحريم والكراهة ولبيت بحقيقة في  
الكل اتفاقا فاحتلوا في كونها حقيقة في التحريم او الكراهة او  
مشتركة بينهما لفظا او معى ننصرف الى التحريم اولا على اقوال اشهرها  
الاول وهو الاظهر وقيل بالوقف لنا نظر ما مر في الامر من السداد  
فان المعنى اذا قال لا تفعل كذا ففعل عد عاصيا وذمه العقلاء  
وذلك آية التحريم وفهم الالتزام على الترك واذا ثبت ذلك عرفنا  
ثبت اعة وشرعا ايضا ود بما يستدل على المشهور بقوله نعم وما بها م  
معنى نختار فان صيغة افعل للوجوب وكما وجب لانتها عن حرم  
عنه وموعين النهي وفيه انه ينقص بنواهي لرحول <sup>دعا</sup> اولا الا ان  
عدم الفعل يتم وان لفظ النهي ظاهر في الالتزام ولا نزاع فيه فلا يجري

في الصيغة مطلقا ثانيا ولما اراد به الترك مطلقا فنعيم الكراهة <sup>دعا</sup> بخروج  
بالانتها يراد به اتباعه فلا يتم الحجة تلك في الصغرى 2 ولو اخرج المكون  
دار الامر بين التخصيص في كلمة الموصول والمجاز في فاهتها وارجحية تخصيص  
معارض بلزوم التخصيص بالاكثروا 2 وانما استعمال الاثبات للوضع ثانيا  
ثم محج سائر الاقوال واجواب عنها يعرف بالمقالة مما مر في الامر وكذا  
الكلام فيما اذا ورد في الاخبار المروية عن الائمة الطاهرة صلوات الله عليهم  
اجمعين نظرا الى دعوى شيوخ استعمالها في الكراهة فلا تشمل على التحريم  
عند التجرى عن القرينة كما توهم في **فصل** اختلافوا في ان المطلوب بالنهي  
هو نفس لا تفعل اى ترك الفعل مطلقا او الكف على قولين والمتم عندنا  
الاول وهو الاظهر بمراد الكف وجرا النفس وفترها على الترك  
عند الميل التام الى الفعل او منعها مع الداعي في الجملة وجهان ولو <sup>ميل</sup>  
المراد به الاضراف عنه عند صعود الطرفين باستمراره ارفع النزاع و  
الترك اعم لتحقيقه بلا داع دون الكف لنا وجوه احدها النهي بقرينة  
في طلب ترك مطلقا للبادر والعرف عنه لا داعي له <sup>دعا</sup> الا حجة المخم <sup>دعا</sup> وسعرت <sup>دعا</sup>  
ب صدق الاقتبال بالترك مطلقا ولعله يراد به العمل على طبق ما  
الناهي والا فلا مثال يعتبر فيه عرفا الترك طاعة للص وليس الا عند <sup>دعا</sup>  
واما الترك لعدم الداعي اليه فليس له اقتبال به **ج** واراد به الكف <sup>حب</sup> لو

يتم الامثال بالترك ولا يحتاج الى الكفتان موقوف التوا عليه  
تأثيره الترك سابق حاصل فلا يطلب بالهني والافعال التكليف <sup>بجس</sup>  
الحاصل والتالي بط فالقدم مثله والتجواب يظهر مما قر من ان المطلوب  
موالترك المستند الى الاختيار وهو المنقار ان ثم اعلم ان من منع من  
تعلق القلب بالعدم والنية لنعمة القول بان الهني عن الشيء عين الامر  
بجده العام انما كلف ان سماه امرا ولا فهو مع الهني عنده والامر  
يقتض ما كان بصيغة الفعل ونحوه وعندنا المطلوب هو نفس ان لا يتغفل  
ولزمه الامر بعبده العام بغير احد الاخذ والوجودية ان توقف عليه  
ولا فلا فصل اختلفوا في ان الهني يدل على الدوام والترك او لا  
نعم اكثر الاول والوجه ان ارادوا به الدلالة عليه عند الاطلاق من  
جهة ان نفي المهية على الاطلاق يلزمه الدوام فالحق مع المشبتهين وان ارادوا  
به وضع الهني لذلك حق لو استعمل في نفي الدوام كان مجازا فالحق مع  
التأني وبما يمكن رفع النزاع لنا عدم الوضع له وجوه الاول  
التباد فان المفهوم منه مع تحرير المنظر عن اطلاقه وتقييده ليس  
الا طلب ترك الفعل مجردا عن الوصفين الدوام وعدمه فاد استثبت كل  
عمر فثبت لغة وشرعا الثاني لو دل عليه لكان اما بالمادة او الهية  
او بها والثاني باقسامه بالجل والملازمة بينه اذا لادال هناك يصلح به

الاهنة واما بطلان التالى اما الاول فلان النواهي كسائر مشتقات  
ما خذة عن المصادر الخالية من اللام والتووين وهي حقيقة في <sup>مست</sup>  
لا بشرط شي واما الثاني فلان الهية لا تدل الا على طلب المادة  
واما الثالث فلا وجه له الثالث لو كان موضوعا للدوام او عدمه  
لزم المجاز او الاشتراك في الخبر والتالي بط بقبه فالمقدم مثله و  
الملازمة البينة واما بطلان الثاني بموجبه فلانه خلاف الاصل <sup>الرج</sup>  
اطلاقه على الدوام وعدمه ثابت واما استعمالي فلا للاصل فليح بالخذ  
المع والاصل فيه الحقيقة وفيه نظر لان الاصل مثبت ولنا على ظهور  
في الدوام وجوه احدا الهني عن المهية المطلقة نفي عنها بجميع افرادها  
فيلزمه الهني عنها في جميع الارمان والدهود ويشهد به فهم العرف  
والفقهاء في الامصار والاعمار في نواهي الشرع وان الهني مطلق واردة  
ترك الطبيعة في وقت غير معين اغراء بالجهل فوقعه في كلام الحكم  
يقضي حمله على العموم الا ان يقال مقتضاه تركتها في بعض الاراسة على  
وجه التوسعة لكنه خلاف المتناهم ويظهر حجة الطرفين واعواب مما ذكر  
فلا حاجة الى الاعادة وظني ان الدوام ظاهر من الاطلاق فلا ينفي  
انكاره كما انكره بعض الاعلام من المحققين ثم القول بالدوام لزومه  
العود كما اقتضاه دليله واما العدم فلا وقد يتوهم ان العدم لزومه



نفذ مع ان السمع في العدة اختار الفور وعدم التكرار والدوام  
فوجه المنع عليه ظلم ذهب لفاضل في سبب عدم الفور وعدم  
التكرار ولا يلزم ان يكون ذلك للتلازم بينهما فمن قال بعدم التكرار  
والدوام وبالفور لعلة يدعى التبادلية او من جهة رعاية قاعدة  
الاشتغال وان اراد في المعالم من نفي التكرار في الفور مجرد الاتفاق  
لا لزوم فقد عرفت ان الشئ في التكرار واختار الفور **فصل** في منع  
بعضهم من وقوع التخيير في النهي نظرا الى ان متعلقه هو مفهوم احدها  
وهو مشترك فيجوز بيع الافراد لانه اذا فعل واحدة باحدها فقد ات  
بالمفهوم المشترك مرفوعة وحواه الشهيد عن بعضهم وسكت عنه وهو  
اختيار المعتزلة في المحكي وهو ضعيف جدا لان التخيير في النهي معناه  
كون المفسدة في الجمع كانه في الجميع كما في مصلحة الامر كالنهي عن الجميع  
بين اللعين فيجب ترك احدهما واختار الاخر معه وفي النهاية وفصل  
الواحدين حيدا فقال النهي عن الاشياء اما ان يكون نهيا عنها على  
الجميع او عن الجمع او على البدل او عن البدل وجعل المفهوم من الآ  
او من احدهما ان ينهي عن ان يفعل شيئا ويجعله بدلا من غيره **الثاني**  
ان ينهي عن ان يفعل احدهما دون الاخر بل يجمع بينهما وهو اختيارنا  
من الخلفين وحكامه في ق عن اكثر من احدهما وبعض العامة في القضاء

فهما شرعا لا لغة **الخامس** الاقضاء كل في العبادات فصل اختصوا  
في جواز اجتماع الامر والنهي عن قبل الامر في شي واحد على قوله **الثاني**  
بين العدلية وعدمه وبين الاشاعة جوازه وذهب بعض الاولين  
الى الثاني وبعض الاخيرين الى الاول والوجه عدمه وتحقيقه يحتاج  
الى اسم مقدمات الاولى لا يختص البحث هنا بالامر والنهي انما ينظر بل  
يبقى في الوجوب والتحريم فلم يفهم ما يتعلق بالاحكام لا الامور  
الامور مدلولها ولذا ذكره هناك جماعة هذا من جوازه وعدمه  
عقلا ولما نظرا الى فهم العرف فربما يختص بباب الاقضاء وهو  
مقام في النزاع هنا ايضا لا يختص البحث بجواز اجتماع الامر و  
النهي بل ياتي في جواز اجتماع بقية الاحكام عينا مع جنس ولعله  
ستعرف النظام فيه **الخامس** كان المشايخ الاولين يفرقون المسئلة على  
القود بالعدل وعدمه ولذا ذهب جمهور العدلية الى عدم الجواز **السادس**  
الاشاعة الى الجواز ومنه جماعة فاختار جماعة منا اجواز وجماعة منهم  
عدمه **السادس** الامر والنهي اما ان متعلقان بشي واحد او شيئين متباينين  
او متساويين او بينهما عموم مطلق او من وجه متلازمين او متفارقين  
او المامور به متلازمان للنهي عنه دون العكس وبالعكس وعلى الاول  
اما ان يكون متعلقهما به من جهة واحدة او من جهتين متعلقين او متفارقين

من جهة سر بان طبيعة المامود بها والفيضة المهي منها كالصلوة  
في نكار مصوب المامود بها من حيث انها مصداق المامود بها و  
منهين منها من حيث انها مصداق الغضب لمهي منه فان يعلق لواحد  
شخص من حيث هو فلا ريب في عدم جواره والا لزم اجتماع الضدين  
في محل واحد بالشخص والتالي بطر فمقدم مثله ولا يجدي في عدم جواره  
اذا كان متعلقا بكليين بينهما تساويا او تلاقيا للزوم التكليف بما لا يطاق  
فامقدم مثله وكذا اذا كان المامود به ملازما للهني عنه واما العكس  
من سكونه الايتان بالمامود به بلا ارتكاب لمهي منه فلا بأس وسألا  
ليخرج كل ذلك خارج من حيز النزاع في المقام واما اذا كان بينهما مو  
وخصوص بلا تانم فالجواب ان في العامين من وجه واما المطلق فلا  
باني فيه هذا النزاع لان العرف هنالك قاض بجعل المطلق على المقيد  
فخرج اجتماعهما في مورد واحد بالشخص هو المقيد بلا ريب فيمتنع ولذا  
اخرجه جماعة من النزاع هنا وان ادخله جماعة ايضا نظرا الى ان النزاع  
بما ياتي فيه عقلا وان كان خارجا من جهة العرف ولكن بعد فهم العرف  
فلا مجال للنزاع هذا اذا تعلق الامر بالمطلق واما العكس فلا يجوز قطعا  
للزوم التكليف بما لا يطاق وباجملة عمل النزاع انما هو في الواحد بالشخص  
الذي تتعد فيه الجهة التقيدية لا القبلية كان يكون بينهما محور من جهة

جمعها المكلف بسوء اختياره في مورد واحد عدان كان به من مبدء  
وبعبارة النزاع هناك في ان الجهة ترجع الى التقيدية وبفتت قسدية  
كما هو ظ اللفظ وذلك لامر هو ان الامر بطبيعة كالصلوة والهي عن  
طبيعة كالغضب تتصادقان في العيين كالصلوة في امكان الغضب  
اذا اختيادها المكلف بسوء اختياره في مورد واحد بالشخص راجع با  
لمال الى اجتماع الامر والهي في واحد بالشخص فيمتنع او لا فلا يمتنع بعبارة  
النزاع انما هو في الصغير واما الكبرى فلا خلاف في عدم جوارها  
والامر ضد الهي والصد لا اجتماع اتفاقا فالما في يقول يؤول الى  
اجتماع الضدين في واحد بالشخص فلا يجوز والمجوز بغيره فيجوز والعمدة  
في مدرك الخلاف هو ان الامر والنواهي وسائر الاحكام من عوار  
الطبايع المرحلة من وجودها المذهبي والعيني محور صدق الطبيعة صدق  
مثلا والهي من طبيعة الغضب لا اختلاف متعقبا باحقبة عند الزمرا  
جتماع الضدين او بالطبايع باعتبار الوجود العيني او وجوده كذا لك  
فلا يختلف موردها حقيقة فيمتنع لان احتداد اصوات التقيدية  
مفيد وغير مجد وبعبارة الخلاف هنالك في ان المجتدين في ذلك تعليل  
او تصديتان فيل في الاول لا يجوز وعلى الثاني يجوز وجهات المنع وضما  
المدرك انما من جهة الامر وهو الحالة طلب الشيء لواحد فعلا وركه



مع ما منع يقول يلزم منه ذلك والمجوز يمنع واما من جانب <sup>الامر</sup> الامور  
ومو سئل ان الطاعة والعصيان معا بفعل واحد لما منع يستظهر انه  
يلزم منه ذلك والمجوز يمنع واما من جانب الامور به وهو <sup>سئل</sup> حاله  
كون الشيء الواحد هنا وبتحا راجحا ومرجوا محبوبا ومبغوضا فالما  
يمنع بطلان التالي وانبات الملازمة والمجوز يمنع الملازمة <sup>التاسعة</sup>  
مسئلة من المباحث الكلامية الباعثة عن كيفية التكليف وكذا النهي  
في عبادة وتبيل اجبت هنا اشبه بمقاصد الكلام وهناك مباحث  
باصول اذا عرفت هذه فنقول وبالله التأييد لنا وجه واحد هو الجواب  
لزما اجتماع العندين في محل واحد لنفس والتالي به فالقدم مثله بيان  
الملازمة بقدر بوجوه الاول ان الاحكام انما يتعلق بالمهيات والطبائع  
ما منار الوجود في العين والتحقيق في الخارج لا بالطبائع المرسلات و  
اهيات ابرية لشهادة العقل والعرف ضرورة اشتراك الامر والنهي  
في طلب لينة ما يضيف احدهما الى الوجود والآخر الى العدم وايضا <sup>المهية</sup>  
من حيث هي ليست الا في فلا يعقل كونها مطلوبة او حسنة او نتجة راجحة  
او مرجوة محبوبة او منغوضة ضرورية كونها من عوارض الوجود في الخارج  
وهي في نفسها مرسلات منها جمع وابها تاثير القدرة فيها انما هو بهذا  
مسار من حيث هي والطبائع من حيث الوجود في الخارج عين الافراد

في العين فيكون متعلق الامر والنهي عين الفرض في الخارج لا من حيث  
انه فرد بل من حيث ان الفرد هو الطبيعة المأمور بها من حيث <sup>هو</sup>  
فيلزم اجتماع الامر والنهي على تقدير جهاز الاجتماع في واحد ما لنفس  
والامر والنهي سندان لغاية التعاند بينهما من ان الامر ارادة العقل  
والنهي ارادة الترتل او من حيث ان الامر ارادة الفعل والنهي كراهة  
<sup>العين</sup> **استثنا** متعلق الاحكام في الحقيقة بناء على ما هو وجود الطبايع في  
والوجود من الحقايق العينية كما تقر في الفلسفة الاولى وعليه <sup>في</sup> المشا  
خلاف للشيخ الا شارق ومن تبعه وهو مستثنى بنفسه علم التحقيق لا بالعوارض  
المستثناة لانها عوارض الوجود وتواجه فلا تقدم عليه ويجوز عنه ما  
به الكون في الاعيان واما الوجود الذي هو من الاعبارات <sup>المصدي</sup> فهو  
الذي يعبر عنه بالكون في الاميان وهو من المقام الذهنية والمعقولة  
الثانوية ليس مصدر الاثار وسبب العوارض الداعية الى الامر والنهي  
فلا يطلب وانما هو عنوان تعلق الطلب بافعي الاول من حيث كونه الت  
لملاحظة حال الاول بالاشارة العقل والفهم وبما ندفع ما قيل ان  
الاول ما لا يدرك لكونها حقيقة ان تكون في العين فلا يقصود بان من  
والا انقلب الحقيقة والطلب لا يتعلق الا بما معقول وذلك لانه معقول  
بواسطة الثاني وقد نفرد في محله ان الوجود اصلي الاشياء مقصور وموقوف

فيها موجودا رجباً لزم ان يكون الفعل الواقع منه كالصلوة  
 واقعة في مكان المصوب حساً قبحاً لا بما مرجوحاً محبواً بكرهها  
**ثانياً** فمعرفة في ذلك التناهي بين اطلاق الامر بالصلوة والهي  
 من مبدء العصب حجة الخصم وجوهها لو لم يكن لها لو حده لم يتعلق  
 اتفاقاً وبتأويل لعدم اتحار متعلق الامر والهي اذا الاحكام انما  
 بالعبايع دون الافراد كما هو التحقيق عند الاكثرين ولا يرب ان طبيعة  
 المامورية كالصلوة غير طبيعة الهي عنه كالعصب واما ايجادها في الخارج  
 ممكن ولو بواسطة الفرد فيجب لفرد من باب المقدمة ولا ينافيه متعلق الحقيقة  
 سرياً من باب المقدمة نظر الى كونه مقدمة للمحرر لان الواجب انما يتوقف  
 على فرد ما وهو كلي على فرد بخصوصه كالفرد الشخص المحرم ولكن حيث لا  
 محيص من التزام وجوب الافراد الخاصة للتوصل بها اليه على التحيز والبدئية  
 الحقيقية كحق الوجوب بغير الفرد المحرم ولا تنافي المطم لا مكان التوصل  
 اليه واجب بالمقدمة المحرمة بان يكون الاثبات بها مسقطاً للتكليف بغيرها  
 فصل الغرض من التوصل الى الواجب والجواب هو ان الاحكام وان كانت  
 لا تتعلق بالفرد ابتداء عند المحققين الا انها لا تتعلق بالطبايع المرسلة  
 عن مساو وجودها كما قرر بل بما باعتبار الوجود في العين او بوجودها  
 العينية او كادها في الخارج وما الى الكل الى الفعل الواقع في الخارج

هي المظم والمما موديه او الهي منه فيمنع اجتماع الامر والهي فيه كما  
 اذا قلنا بتعلقها بالافراد وليس لما منع من تعلق الاحكام بالطبايع <sup>سرياً</sup>  
 عدم مكان ايجادها في الخارج حتى يدفع با مكان ذلك بواسطة الفرد  
 بل المانع ما عرفت من دواعي الامر والهي كالحسن والقيم والمسالخ وانما  
 عن موارد الوجود في الخارج كالمصلحة المرسله وغير ذلك مما رانفا  
 مع ان الفرد عين الطبيعة في العين وان كانت غير في الدفن او في  
 نفسها كما تقر في محله لان الفرد مقدمة الكلية في الخارج مع انه ان  
 اريد بالفرد مفهومه عام محذور امتناع الامر به ومصادفه عام محذور  
 اجتماع الضدين في محل واحد بالشخص قوله الواجب انما يتوقف على فرد ما  
 وهو كلي فيه ان الواجب لا يتوقف على المفهوم الكلي لذهني المنزع من  
 الافراد العينية بل على منشأ امتزاجها وهو الافراد الخارجية مرفوعة مع ان  
 الكليات المنترضة اسوء حالا من المتماثلة اذ لا وجود لها الا في الابد  
 اتفاقاً بخلاف الطبيعي فان الحق وجوده واولى با منع مقالة اخ جسي <sup>من</sup>  
 ايجاد الاجتماع واجتبه عليه بتغاير مورد الامر والهي مع مصيره الى الامور  
 والنواحي متعلق بالافراد دون العبايع معللاً بامتناع تحققها في العين  
 ثانياً لو لم يكن لما وقع في الشرع وقد وقع كثير منها العبادة المكروهة  
 فان الاستحالة المقصودة انما هي من جهة اجتماع الضدين والاحكام الخمسة كلها



من عدة ما يدركه فلو لم يكن تعدد الجهة في الواحد الصحيح مجديا  
من منع ومنع وهو مع على الشاكي مع ان هذا يدل على المطلوب  
بغير اولى اذ النبي في المكروهات تعلق بالعبادات دون ما  
فيه وجبارة انهي منه مناك اخذ من المأمور به وهنا بينهما عموم  
ومنه عدم الاستحالة عقلا في اجتماع الامر والنهي هناك ايضا وان  
وجب من العام على الخاص عرفا ولذا افرد القوم بالبحث وما نحن فيه  
بامقاص الخلافة وان كان لا دراجه في المسائل الاصولية ايضا وجهه  
احتماله بامول لا ببناء على دلالة الالفاظ وان كان راجعا الى اصول  
كلامية على غير لوجه ايضا والحاصل مع قوله ان لا نقل في الجاهل  
ان تركه الصلوة راجح من فعلها مع ان فعلها راجح ايضا ودحان  
وذلك مقتضى ان لا يجوز اجتماعها في محل واحد فلو لم يكن تعدد الجهة مجديا  
لم يبع اخص من العبادة بالكراهة وقد انصف كثير منها بها ولهم  
في النتيجة من هذا يقتضيه وجوه الاول ان السامي التنزيهية راجعة الى  
شيء خارج عن العبادات بخلاف التجرية بحكم الاستقراء فالنهي عن الصلوة  
في العام انما هو من العرض للرشاش وفي سواها الاصل انفا البعير وفي  
الصلوة من عرض السبل ويحذر ذلك فلم يجتمع الكراهة والوجوب في مورد  
واحد واجب منه منع استقراء وجهيتها اولا وثانيا بان معنى كراهة عرض  
الزمان

الرشاش ان الكون في معرض الرشاش كرويه وهذا الكون هو عين الكون  
المحصل للصلوة فلما صار عن اجتماع الكونين في كون واحد وثالثا افرق  
بين لا نقل في العام ولا نقل في المكان المقصوب تكلم تحت قلنا ان نقل  
صحة الصلوة في الدار المعصية انما هو لاجل التعرض للغضب وهو خارج  
عن حقيقة الصلوة واتحاد كون الغضب ليس هو من اتحاد كون التعرض  
للرشاش مع كون الصلوة **راجعا** ان هذا لا يتم في كثير من الحالات وفي  
كثير من الاوقات **وخاتما** هذا كله فيما ورد من الشاكي عنه وامان  
مثل الصلوة في مواضع المهمة ما يكون من جنبيات هذا القانون فلا يعرف  
فيه هذا الكلام فلا بد للنص ان يقول بالبطان جز ما ولم يجد ذلك  
ولامناص له عنه بوجه فهو ايضا دليل بطلان منبهة **تأين** المراد بالكراهة  
هو كونه اقل ثوبا بايغى ان الصلوة في احكام مثلا اقل ثوبا منها في غيره ومراعاة  
ان لطلق الصلوة ثوبا بايغى قطع النظر عن الخصوصيات وقد يزيد من ذلك  
وقد ينقص بالعوارض كالصلوة في المسجد والصلوة في الحمام وقد سبق تبانه كما  
في البيت وح يقدّر هذا الجواب بوجهين احدهما المراد بالشيء فيها ترك هذه  
واختيار ما هو افضل واعتراض عليه فيق باه لا يمين ولا يغنى من وجوع لا  
الترك المطلوب لم يتعلق بهذا الشخص من الصلوة من جهة هذا النبي لا يتجس  
مع الفعل المطلوب من جهة الامر بطلاق الصلوة مع ان اعترفت بان

ياخذ برخصة كما ياخذ بغيره وكذلك في الشبهة عنها لعله كان ارشاداً  
 في بدل الانفصال ثم قوله لا يجدي بالنسبة الى الواقع الخ لا وجه له اذ  
 التقدير ان الشيء خال عن معنى الطلب فهو مطلوب الفعل وعدم  
 الكراهية بمعنى قلة الثواب غير لازم كما مر في بعض ما يجزئ طلب لترك  
 وان كان لازماً لكن لا قدح فيه الا حذف اللفظ عن ظاهره  
 وهو ما يجب عند تعذر الحمل عليه وقد قام البرهان على التعذر قال  
 المعترض فان قلت فكيف يمكن بها هذه القرينة مع ان العبادات  
 لا بد فيها من جهات فما قلت القدر المسلم في اشتراط الرجحان انما هو  
 في اصل العبادات وما هيئتها واما لزومها في جميع الخصوصيات فلا <sup>يقصد</sup>  
 الغلبة يمكن في اصل العبادات وان كان لم يحصل القرب لعدم استلزام  
 قصد التقرب حصول القرب فلا يصح اكثر عبادتنا التي لا <sup>ب</sup>قرب  
 فيها اصلاً ولم نقل بان فيها عقاباً من جهة عدم حصول القلب <sup>توقع</sup>  
 الخراجات الغير المبطله على ظ الشرع فيها مع انه من معانيه <sup>فقه</sup>  
 الامر في هذه العبادات من حيث انها موافقة لامر الله يمكن فيها  
 قصد التقرب وان لم يحصل القرب من جهة مزاحمة العبادات من حيث  
 انها موافقة لامر الله <sup>بشرط</sup> الخصوصية ولذا كان الكالم <sup>بشرط</sup> يتنزه النوافل  
 الامم ونعم فالمخاطبة مع الله تتم مكملاً سلاً تركها ايج ومع ذلك لو

صحيح بلا ريب واما عدم ترك الفرائض فانها هي الحماية المحمودة ولذا  
 يفتح سبيل لتحويل النفس ومكيدة الشيطان فيها هو بمنزلة عمود الدين  
 فان اكثر الاحكام من هذا القبيل كشرع العدة مطم لعدم اختلاط  
 الانساب فلعل صورة العبادات يكفي في الصحة وقصد التقرب ما  
 لم يثبت بطلان الخارج وان لم يمكن ما يحصل به ثواب وفيه مالا  
 يخفى ضرورة توقف العبادات على الجهل وهو لا يجتمع المرجوحية  
 ووجود رجحان الطبيعة عن بعد بعد وتوعداً على جهة المرجوحية اذ  
 الكلام فيما وقع في العين وحي اما ان يكون المطلوب وجودها او  
 عدمها او هما معا ففي الاول لزوم عدم الكراهية وعلى الثاني عدم  
 كونها عبادات وعلى الثالث عباد المحذور وهو استحالة كون الشيء <sup>محروراً</sup>  
 واجها ومرجوحاً مطلوباً ومكروها فكيف يمتنع فيه قصد القرينة واما  
 قوله قصد القرب لا يتوقف على حصولها فهو ما لا يدعي اليه احد  
 ضرورة ان الداعي الى الشيء انما هو مع رجاءه فاذا علم عدمه امتنع  
 الداعي فاذا علم ان العبادات المحصورة لا يحصل بها التقرب امتنع منه  
 قصد العبودية بها واما ان القرب عبارة عن موافقة الامر والامثال  
 فهو خلط ضروري ان تقنين القرينة بموافقة الامثال والامر تقنين لها  
 بالبرزخ لان التقرب من لوازم الموافقة والامثال لا الله مع اخلاق



وملازمة صحة العبادة انما هو قصد الاقتبال والطاعة اذ يصير  
 مع عبودية ومنها ثم قصد التقرب والرضا من لوازم الطاعة  
 ولاقتبال فلا وجه للتفكيك بين موافقة الامر والتقرب بالحيلة  
 وترب لباري تعالى شأنه عبارة عن قرب رحمة والفوز بدار  
 كرامته وهو من لوازم الطاعة والامتنال وبذلك ظهر لك فساد  
 ما زعمه من انه لو لم يصح التفكيك لم يصح اكثر عبادتنا الى  
 مرفوعة ان العبادة الواقعة مع الحزانات الغير المبطله من عدم  
 حضور القلب ونحوه لو لم تكن راجعة لم تكن مطلوبة للشارع  
 ولو لم تكن مطلوبة وما مورأ بها لم تنصح ولكنها صحيحة بالاتفاق  
 فكانت مطلوبة وراجعة بالنسبة الى تركها وان كانت مرجوحة بالنسبة  
 الى عبادة معها حضور القلب مثلا نعم في بعض الاحبار ان الصلوة  
 تقبل على حسب قبال المصلي وقد تقررت عند جماعة ان القبول غير  
 المخرء والصحة واعل المراد به القرب لوافر وكما للمقبولية اذ ان  
 الاجزاء عبارة عن سقوط التكليف والخلاص من العقاب ومن  
 اول درجاة الفوز والرحمة والقبول عبارة عن الفوز بالثواب  
 ويرجع الى الاول الثالث امد بكواهة العبادات مرجوحيتها بالنسبة  
 الى من من الافراد وسماه عنهم بخلاف الاول فرجاءها ذاتية

و مرجوحيتها بالاضافة ولا منافاة بينهما كما لصلوة في موطن رابعة  
 فان القصر فيها مرجوح بالنسبة الى التمام مع كونه احد فرد في الواجب  
 المخير وكما انه يجتمع الوجوب لنفسه مع الاستحباب لغيره كاستحباب  
 غسل الجنابة للصلوة المندوبة على القول بوجوبه لنفسه وكذلك  
 الاستحباب لنفسه مع الوجوب لغيره على القول الاخر وكذا اجتماع  
 الوجبان الذاتي مع الكرامة للغير كصلوة الصائم مع انتظار الرفعة  
 وفيه ان تلك المرجوحة ان اوجبت مرجوحة ذات العبادة بحيث يرجح  
 تركها عادا المحذوف وكون الشيء الواحد راجحا ومرجوحا ولا فسخاء  
 كون الغير الراجح بالاضافة اليه وهذا لا يتم فيما كان موازيا لاصل  
 الطبيعة في الوجبان اذ ييسر المرجوح بالنسبة اليه مرجوحا بالنسبة  
 الى اصل الطبيعة فيحصل لهذا الفرد منقصة ذاتية ايضا والجواب اوجبت  
 مرجوحة ذات العبادة ولا يعود المحذور لجواز اختلاف جهة التقابل  
 كان يقال الترك بعض الخصوصيات راجح والفعل بالنسبة الى الترك  
 المطلق او بقول ايضا عبارة عن مجرته كونه غير راجح واستعمل النبي  
 في الارشاد الى ذلك مجازا لقيام انه هان عليه بتقدير الحقيقة فلم يزل  
 راجحا مطلوبة الفعل فقط ولا يلزم عدم الكرامة بهذا المعنى وان لزم  
 بعناصا المعروفة فلا محذور لان مرجحه الى ضعف وصف رجاءها

من قول انفايل ذلك في مكان كذا وهو خارج عنها ضرورة ان  
تحيز في المكان من نفس الحركة او السكون والاصدق بعض  
الخير حركة او سكون وهو بطل وعلى الثالث بان انكار حصول <sup>مثال</sup> الا  
بالحياسة كقوله تشهد الفروقة بخلافها وان الضرورة عما هي قانية  
سقوط تكليف لمحصل الغرض لا بالامثال فوايد احدها مقتضى  
عدم جواز اجتماع الامر والنهي ليس الى ارجاع احد العامين الى الاخر  
لا تخفيض الامر بالنهي كما ذكرنا في الترجيح وجوها منها  
دفع المسئلة اهم من جلب المنفعة وضع الطلاق لان في ترك الواجب  
مفسدة بغيره ويدفعه ان الغرض بيان فعل الامر الحكيم لا المكلف واما  
ثبت ان المخرج مختار جانب النهي بالرعاية مثبت التكليف ومنها انه  
افترس دلالة من امر لا ستلزامه التفتاء جميع الافراد ومنها الاستقراء  
تفتني ترجيح محتمل الحرمة على محتمل الوجوب كالعبادة في ايام الاستظفار  
والاجتناب عن الاثام بين المشبهين قلت ومنها اصاله فساد العبادة  
عندك في معصية كما انما لمشك في الامر في ذلك الفرج ومنها ما ورد  
من امر ما اجتمع امر واحرام الاغلب الحرام ثانيا ما كان هو الكلام  
في جملتها في شي واحد ذو وجهين يمكن انفكاك احدهما عن الآخر كقوله  
ولا تخضب وامام لا يمكن التفكيك من احد الحائنين مثل صل ولا تقبل

في الدار المغصوبة فهو اولى بالمنع عقلا وعرفا وهو بحث النهي في  
العبادة واما ما لا يمكن فمن احد الحائنين مثل من دخل دار غيره  
غصبا ففي الخروج اقوال احدها انه مأمور بالخروج ولا ينهي عنه  
ولا معصية الثاني كذلك الا انه عاصي بل ينهي الثالث انه مأمور به  
ومنهى عنه ايضا فكان عاميا بافعول وانترك والوجه ان مأمورا  
لخروج ولا ينهي لعدم الجواز ارادة الفعل وكراهته فلا معصية في الخروج  
وتصرفه بعدم النهي لكن حكم النهي السابق جاد عليه لانه صار سببا  
في دفع التكليف عنه جهة الثاني ان حكم المعصية مستحب عليه وغرضه  
حكم النهي السابق فلا يرد عليه انه لا معصية الا في ترك المأمور به  
او فعل النهي عنه واذا فقد اتى بالمأمور به وكفه فله فلا معصية محتملة  
الثالث انها دليلان يحجب اعمالهما ولا موجب للجمع والتفريق اذ  
الموجب اما فهم العرف وليس واعقل من التكليف بما لا يطاق ولا  
يقع فيه اذا كان بسوء اختياره كما ذكره الفقهاء في المستطوع اذا اخرج  
الحج اختيارا الى ان فات استطاعته قلت المانع اقتناع الجمع بين اراء  
الفعل وكراهته ويتفرع على المختار جواز المناقلة له حين الخروج خارج  
الاطلاق الامر والنهي في اعضاوين يضران الى انفسين اعيان متعينين  
**فصل** اختلاف في النهي يقتضي فساد النهي عنه من اعيان ذات



و معاملات عكس ان الامر يقتضي الصحة والاجزاء ام لا على  
نور تأنيها في العبادات والمعاملات راجعا في العبادات  
و معاملات ان خلق بها بعينها كبيع الميثنة او لوصف لازم كما  
نذكره في النابذة ونكاح الشغار خامسها كذلك ان تخلق بها  
من حيث الخصوصية في تلك المعاملة لاجته له غير الفساد وان تعلق  
بها كذلك بل من حيث اتحادها مع حقيقة محرمة كالبيع في مكان  
ممنوع او تعلق في الحرم كالبيع وقت النداء فلاما اختلفوا في  
ان نقضه فيه كان عقلا او شرعا او عرفا ولغة وتحققه لستدعي  
رسم خدات احدها العبادات عبادات عما يقترب بها الى الله تعالى وكان  
فيه جهة عبودية سواء كان من المهمات المختصة للتقرب بها كما عرفنا  
بها جزم اوله كالتلليل واستيع وسواء كان مما لم يعلم انحصار المصلحة  
فيها في جهة كما عرفت برأيه ام لا وليزمها توقف محبتها على قصد  
مشار و آخره كما عرفت برأيه وذلك الى العبودية لا يحصل الا بالاطاعة  
و بعبادة هي الامثال بامر المولى وينقص الثالث عكسا بما علم  
انحصار المصلحة فيها في شئ كالطهارة حيث ان الغرض منها الوصول  
الى ما بها وطرد ما يوجب برعيل انحصار المصلحة فيه في شئ و ليس بعبادة  
متوجهة الى الله تعالى فاعلم ان ما له جهتان كالنكاح فالفساد في

جهته كونه عبادة لا يتلزم الفساد من الجهة الاخرى والمعاملة في  
مقابلة العبادات في كل تعريف وقد تطلق على العقود اي ما احتاج  
الى ايجاب وقبول او الاعم منها ومن الاقباعات اي ما احتاج الى ايجاب  
فقط كالعتق والطلاق ويدخل في المعاملة بالمعنى الاعم المقابلة للعبادات  
كلما لا يحتاج في ترتب الثمرة عليه الى قصد اقترية ولا يقترب به كالبيع  
والشراء وعسل الثوب والمهر على الدخول فان كان باجنبة والاوث  
والولد والمهر اذا دخل بالزوجية حال الحيض الثاني الصحة والفساد من  
الصفات المتقابلة والنظر تقابلها بالعدم ولذلك ويحتمل بالسلب والاثبات  
والصحة عند المتكلمين عبارة عن موافقة الفعل لا مرأى وحصول الامتثال به  
وعند الفقهاء عن اسقاط نقصان به كما مر في الاجزاء وسواء كان فيمن جمل  
ما يستحق الهبة ثم انكشف الخلاف بابها صحبته على الاول دون الثاني  
ويشكل بان العبرة ان كانت بالامر الظاهر صحبته على الوجهين ضرورة ايضا  
لا تقتضي بهذا الامر وان كانت بالواقع فسادا كذلك ضرورة عدم موافقة  
لهذا الامر ايضا ولواريد الاعم فسند احدان للتصادف ويدفعه ان موافقة  
موجبة بصدق باحدها والمراد باسقاط النقصان عدمه وسلبه والاساسية  
لا تصدق الا بنفسها وذلك لان الانسب بمقاصد الكلام اعتبار المواقفة وعد  
ولو في الجملة والانسب بمباحث الحق اعتبار الخروج عن عبادة التكليف

مدكون في كذا شرط ويظهر حكمها بلا حجة الاقسام. وقد  
 صلوته في حجة وبيع الملائكة فان القدرة على التسليم حال السمع شرط  
 وهو متحقق فيه ويكون الشرط منها عنه لوصفه اللازم او المفارق او غير  
 مثل كون سائر صلوة غصبا ووضوئها بماء النجس والذبح بغير الحديد  
 في غير ضرورة واما المهني عنه لوصفه الداخل وهو اللازم كالجهر والاعتقاد  
 في القراءة لعدم انفكاكها عنها وصوم يوم النحر وبيع العصاة نحو بعتك  
 من هذه شياب والمبيع ما وقع بهذا الوجه والاهني عن ذبح الذي وعن  
 اسبغ مثل على الزبد ولوصفه الخارج مثل صل ولا يقل في الدار المعصية  
 فان كون الصلوة في الدار الغيبية وصف خارج عن حقيقتها وليس من  
 مقوماتها ومقتضاها الذاتية واما شي في فارق متحد معه في الوجود  
 كقولك صل ولا تغيب وغير متحد معه مثل صل ولا تنظر الى جنبه <sup>انظر</sup>  
 اليها في الصلوة وهذا ان القسام خارجان عن النزاع الخامس في ملاك  
 تحت منا واجتنب اجتماع الامر والهي حيث افردها قيل البحث هنا عما  
 فيها عموم مطلق وهناك من وجه وفيه نظر لعموم العناوين والادلة هناك  
 وهو ان البحث عن اقتناء الهي مقام وهناك عن جواز اجتماع الناس  
 والذين عدم مقتضى اثبات الصغرة وان لزم على الثاني الفساد لعدم  
 وان تحت مما فيها تعلق بشي واحد حقيقة تختلف بالاطلاق والقييد

وهناك مختلفين حقيقة وان كانا قد يتحدان في العين وذلك لان  
 المقييد والمطلق متحدان حقيقة مختلفان بالاعتبار بخلاف العامية  
 ان قلت اذا غلب الامر والهي شي واحد حقيقة فكيف يصور فيه صحة  
 والجواز قلت لا انه اختلف بالاعتبار وكان مطلق بما في اصله معقولا  
 بوصفه جاز ان يتوهم فيه الجواز فالعقبة كما جاز هنالك قال في ق لا يستحيل  
 عملا ان يقول التماس ولا يقتل في الدار المعصية ولو صليتها عاقبتك  
 ولكن ايتت بمطلوبي والمغنة لا تدل على خلافه ايضا ولا ريب في تحول <sup>الهي</sup>  
 في العنوان لنفسه واما العي في فيه وجهان اما ان تفرج ببيان الصلوة  
 اذا اتى بها في حقه اوقت مع مطابقة الديان والسر وكذا مع نجاسة  
 المسجد على ان الامر باشي يقتضيه الهي عن صدره لا شاهد مدق على ان  
 الامر ضرورة ان الهي عن الضد غيري لاجل التوصل بتركه الى ما هو مالا  
 ان تركه مطلوب عند التوصل لا مطمع نحو وجوب مشقة فلا يفتى  
 والهي في العنوان محمول على التحريم لظهور عدم دلالة الترتيب على فساد  
 اتفاقا فاذا عرفت هذه فالحق ان الهي يقتضي فساد الهي عنه اعان وبان  
 مغفلا ويلزمه وصفا وعرفا واعنه واما في معاملة فلا يقتضيه عقلا  
 ولا وصفا مطم لكن يقتضيه بحسب لاطلاق ان تعلق بها بحجة داخله <sup>خصوصة</sup>  
 فيها لا بحجة خارجة لكونها متحدة بحقيقة محرمة لكونها في الدار المعصية



وفي وقت النداء فالتفت في استقامين لنا على الاول وجوه **احصها** لو  
 عبادة الهني عنها كانت مأمورا بها ايضا والتالي بطل امتناع اجتماعها  
 ومجرد اختلاف جهة مع اتحاد المحل لا يجري في دفع اجتماع العندين ضرورة  
 ما تقدم مثله ونقيضه هو المظهر بيان الملازمة ان الصحة بمعنى ما فرع الامر  
 ان قلت الامر علق بالطلق والهني بالقييد فلم يتخذ امورا قلنا لمعتد  
 عين المطلق حقيقة والاختلاف ليس الا بالاعتبار وذلك لا يجدي  
 وقد مر ان الكلام يتعلق بالمهمات والطبائع الكلية باعتبار التحقق  
 في العين والوجود الخارجي لا من حيث هي ولا من حيث وجودها في  
 الذهن او العلم وح فلا ريب في لزوم اجتماع الامر والهني في الشخص وذلك  
 مستحيل في العقل اتفاقا ان قلت لان التباين بين الامر والهني قلت  
 التباين بينهما بعد من الاوليات ضرورة ان ارادة الفعل تنافي ارادة الترتيب  
 وقد مر ان الامر ارادة للفعل والهني للترك خلافا لاشاعة يشهد به  
 منهم السابغ عرفا اشياء لو صحت كانت مأمورا بها لموقف الصحة على الامر  
 ولما ليس بقررها الفهم التخصيص عرفا فيما اذا قال لعبد الله اشترى اللحم  
 واشترى ثم القليلت **بمعنى** الثالث لله الهني يقضي كون الهني غير مفصلة  
 مجزأة ولا مصلحة مرادها مستصدا ان فالآتي بالهني عنه ليس تباينا  
 بل عدم التماثل والخروج عن الجهة وهو المراد بالعناد وفيه انه

فيما كان الهني عنه بعينه اذا لا تصور فيه جهتان واما الوصفه فان كان  
 مفارقا كالصلوة في الدار المخصوصة فلا ولو ثبت فساد تلك الصلوة  
 من الشرع لم يكن ذلك قاعدة وان كان لا رفا فالجهة لانهم اذا ترتب  
 لفسده على الملازم من حيث اخصويته لا يمنع من ترتب الصلوة على  
 الملزوم من حيث هو نعم كان ذلك تكليفا باجماع عدم امکان الجمع بينهما  
 فلا يحسن اطلاق الدليل وايضا اشتغال الفعل على الجهتين اقضي ترجيح  
 اقوامها لا المنع من الاخرى فلو عصى واتي به كان مظهرا في حد نفسه  
 الا ان يتسك في ذلك بعدم جواز الامر به مع فساد توقع الصحة  
 على الامر وذلك مأمورا واما الهني لفقد الشرط فالامر فيه اوضح كالهني عنه  
 في غير اقموا الصلوة وقوله للحائض رعي صلواتك ايام قرأتك اذ لو  
 صحت كانت مأمورا بها ولو كانت مأمورا بها لزم التكليف بملاطحة  
 والتالي بطل فالمقدم مثله والملازمة بينة لبطان استاني و **المراد**  
 الهني فيها في بيان المواضع كنواهي ادباب الضائع والحرف والاهجاء في  
 فخر عاينهم معناه الى الاستفراء في الشريعة واجماع الفقهاء حيث يستند  
 بالفساد بالنواهي الواردة لم يزل في الاعتصام والاعتصام ان قلت لزم  
 ما مر من المحجة على الفساد عقلا لزم فساد العبادة بالهني تنزيها والناس  
 منصف اتفاقا فالمقدم مثله بيان الملازمة ان الاعتناء الملازم انما كان

الملازمة بالنسبة الى قسم الاول من المعاملات اذ الظن قد يصرح بخلافه  
 فلا يلزم منه جوازه عدم دلالة عليه والمنع من بطلان التالي  
 بالنسبة الى لعبادة اذ لزوم المناقضة على تقدير عقل جلي كما  
 عرفت وان انكره في حق نوهما ان الامرا بما يتعلق بالطباع من حيث  
 في وكذا النهي فلا منافاة لاختلاف مودها فيجوز ان يكون المطلق  
 من حيث هو مطلوب او المقيد من حيث هو مبغوضا لكنه اعترف بثبوت  
 الدلالة عرفا نظرا الى ان اهل العرف يفهمون من تلك النواهي تقيد  
 جميعا بالامور بها فيجب تنزيل حظا بات الشئ عليه وقد عرفت ضعفه  
 وقد يستدل على الجواز بان مورد الامر هو البسيط ومورد النهي هو  
 المركب وبما يغايران وهو فاسد لان النهي عن المركب يدل على منع  
 كل جزء ولو حال التركيب فيلزم المحذور المذكور انفا حجة المثبتين لهما  
 مطر وجهان الاول ان العلماء في الامصار والامصار كانوا يستدلون  
 على الفساد بالنهي في ابواب الفقه من غير تكثير فكان اجماعا لهم على دلالة  
 على الفساد وكذا في ان الامر يقضي الصحة لدلالة على الاجزاء بكل المعنيين  
 والمنهي يبينه فيلزم ان يقضي الفساد اذا النقيضان فقتضاها نقيضان  
 واجب عن اول تارة بان اللازم الدلالة عليه شرعا وتارة بمنع بلوغه  
 حد الامان لظهور الخلاف وتارة بانه لعله كان مستندا اخر لهم واوجب

ان الاجماع ثابت لكنه فيما اخبرناه كذلك وعن تب بعد حمل المناقض  
 على مطلق التقابل والا فانه يوجب طلب كالامر نعم متعلقة الترك لا الكف  
 نقبض تعلقه وذلك لا يتم به الحجة بمنع كون مقتضى المناقضين متناهيين  
 قضائين اذ قد يشتركان في لازم وايضا نقبض قولنا يقضي الصحة  
 لانه يقضي عدمها فاللازم لا يتم به الحجة وما يتم به غير ذلك زمر  
 حجة من فصل بين المنة والشرع على انقائها لاعتان ان فساد الشئ عباد  
 عن سلب مكانه ولحق في النهي دلالة عليه وفيه انه مسلم في المعاملة  
 لغته لا عرفا وهم في العبادات لان النهي يدل على عدم الامر والمطلوب  
 وهو عين الفساد وعلى ثبوتها شرعا وجهان الاول احتياج العلماء به على  
 الفساد وفيه منع كون من حجة الشرع ودعوى الحقيقة الشرعية  
 الثاني لو لم يفسد لكان في تركه حكمة موجبة بالنهي عنه وفي فعله حكمة  
 موجبة للامر والصحة والتالي بط فالعقلم مثله والملازمة ظاهرة  
 لان النهي لا بد له من حجة داعية اليه كالامر واما بطلان الثاني فلان  
 الحكمين اما ان يشاموا في تعارضان ويتناقضان فيكون فعله  
 على حد تركه فيمنع النهي عن عدم داع اليه واما ان يترج حكمة احدهما على  
 حكمة الآخر فاقنعنا الاخر اولى لانتفاء حكمة مع ما فيه من نقوة القدر  
 الذي يد من حكمة الآخر وهي حكمة محضة حيث لا معارض لهما والجواب بعد



عدم كونه شرعا بل عقلا ان المجته ثم في العبادات لتوقف صحتها  
 على الامر ومفاد المجته عدم جواز الامر والهي مطر او معا واما في  
 المعاملات فلا لان الحكمة الموجبة لشرعها في ترتب انارها عليها لانتا  
 حكمة الهي عنها لحاز ان يرتب على محرم هذا ان اريد بها المجته الموجبة  
 لسبوت الحكم والاث وان اريد به المجته الموجبة لرجحان الفعل <sup>عبارتها</sup> في  
 فيها م وايضا يجوز ان يترجح حكمة الهي على الفعل وترتب الاثر في  
 المعاملة على عدمه عند العصيان اخرج من اثبت الدلالة شرعا على  
 فساد المعاملة فيما يتعلق بجيها او لازمها بوجوه احدها احتياج  
 العلماء كما مر ولا مستند سواء اذ لو كان لخص مادة ولا اجماع لما خضع  
 عند النظام في دليل المجتهين ولا يدل عليه لغة فتعين ان يكون شرعا  
 واجب بان استناد الكل الى مجرد الهي غير معلوم والبعض غير مفيد  
 وعدم وجدان المستند لهم لا يدل على عدم الوجود مع ان المستند في  
 سائر الموارد موجود مثل عثم الخمر وشمس النيد والمسكر والميتة وحمو  
 الكاهن تحت ويجوز ان يكون اجماعا فلا يخفى مستندا الى من تقدم  
 واجب عندنا بان الفقهاء مختلف في النواهي قد يستدلون على  
 الفساد وتدمير جوده بان الهي لا يقيضي الفساد واجاب عنه المستند  
 بان المخرج ان كان من يقول بعدم الاقتضاء فلا يتدح بقرينة بالاقتضاء

في الجزئيات كما لا يتدح بقرينة بغيره في اصل المسئلة وان كان ممن  
 يقول بالاقتضاء كان بقرينة بعدمه في بعض الموارد دون بعض قرينة  
 على انه يقول بالتفصيل المذكور يعني اذا تعلق الهي بعين المعاملة  
 او بصفة لازمة واجب عنه بانا نرى منهم ليستدلوا به على الفساد فيما  
 يتعلق بها باعتبار فيود غير لازمة كبيع المجهول او بالحمول وغير  
 المقبوض والعرف بدون القبض ولا يرق بلا ضمنية والمرة قبل بدق  
 الصلاح ونحوها ولو قيل تلك القيود لازمة اذا اخذت المقيدات  
 من حيث كونها كذلك قلنا بطلان في البيع وقت النداء فلا يحصل لهذا <sup>للفضل</sup> <sup>الفضل</sup>  
 لانه ان اريد بلزوم الوصف بالنسبة الى مهية المعاملة فعدمه ظاهر  
 في الامثلة التي قد رويها من بيع الملامسة والمناذرة ونكاح الشغار وان  
 اعتبر بالنسبة الى الصنف او الشخص كان جميع الاوصاف كذلك للزوم <sup>مما</sup>  
 للصنف المتصف بها وقد يجمع بين اختلاف كلمة الفقهاء بانهم يستدلون  
 به على الفساد حيث كان دليل الصحة مقصورا على ما ياتي في الترتيب كقوله  
 احل الله البيع واما غير كذبح الغاصب فلا عموم ما دل على حلية المذبح  
 كقوله نعم وكلاما ذكر اسم الله عليه والتوجه في الجواب ان الاختلاف  
 منزل على ما ذكرناه من التفصيل من ان الظن في الهي عن المعاملة <sup>مما</sup>  
 اختلا لها من جهة فقد شرط ادا مقتران مانع وبیان الموانع باوحي

وتبين انه في يومه فليز من الصحة اذا امكن اسقاط الوصف  
كالبيع الربوي اذا اسقط الزيادة وثانيه واكثر المحققين على  
انه يرجع الى الموصوف فلا صحة وهو الحق لان النفي والاثبات <sup>يحتاج</sup>  
لا المقيد وان كان باختيار القيد ولعله يرى رجوعها الى القيد عرفا  
لا فرق في انقضاء النهي والفساد في العبادات والمعاملات بين ان  
يتعلق بها النفسها او لجزئها او شرطها او وصفها الداخل والخارج  
الاول فظننا ما الثاني فلان جزء العبادة عبادة فاذا مضى <sup>النهي</sup>  
فسد المركب وكذا في الوصف وكذا جزء المعاملة معاملة ووصفها  
واما شرط فان كان من جهة فقد <sup>الشرط</sup> فبدل على  
فساده فتفسد ايضا واما اذا كان من جهة اقتراها بامر متاخر فان النهي  
منه عاما كما نظر الى الاجنبية فلا يضر والا فيدل على كونه ما نحا كالتكفير  
في صلوة وقوله بانه ونحوه امور خارجة عنها مغايرة للعبادة فلا يتلزم  
انقضاء متغير الا انا نقول جميع احوال العبادات والمعاملات وشرطها و  
موانعها انما يعلم بالاوامر والنواهي فلو لم يدل لمدل الامر على الجزئية  
والشرعية لحياز ان يقال انما هو وجوب خارج لاجز وشرط والتالي لم  
ما جاء في الدماء كما يظهر من علمهم وبالجملة الباع على ذلك تحريم للفقهاء  
لا ريب في ثبوت شرطها واجزائها وموانعها غالبا بالاوامر والنواهي

وهو يوجب شك في صحة اذا ورد في الشك كاف في الحكم على  
الفساد لان الاصل عدم اجزاء العبادة وعدم ترتيب ان المعاملة <sup>عليها</sup>  
<sup>نحو</sup> القول في المنطوق والمفهوم فصل المنطوق عند الجمهور  
ما دل عليه اللفظ في محل النطق والمفهوم لا في حله اي بلا واسطة او  
معها وما وصفان للمدلول وقيل للدلالة ثم المنطوق صريح ان دل  
عليه مطابقة وقيل او تضنا او غير صريح ثلاثة دلالة انقضاء ودلالة  
تنفيه وربما ودلالة اشارة لانه اما ان يكون الدلالة مقصودة في  
الخطاب او لا والثاني وهو ما يلزم من الكلام بدون لزوم قصده كما  
الا يتبين في اقل مدة الحمل فهو دلالة الاشارة فان قوله تم والوالدات  
يرضعن اولادهن حولين كاملين مسوق لبيان اكثر مدة الفضال  
وقوله تم وعمله وفصاله ثلثون شهرا لبيان لعقب لام فليزها بيان  
اقل مدة الحمل وهو ستة اشهر والاول على قسمين احدهما ما يوقف عليه  
صدق الكلام كقوله صرفع عن ائمة الخطا والسيان فانه لو لا نصير نحو  
الواحدة لنمر الكذب ومنه لا عيبه الا المظهرين فانه لو لا المراد به  
النهي لزم الكذب ان اريد بالصغير هذا ايضا او صحته عقلا نحو اسئل امر  
او شرعا كقوله اعتق عبدك عني على الف اي ملكا لي على الف حيث يصح  
العتق شرعا الا في ملك فهو دلالة الانقضاء والثاني ما لا يوقف



صدق الكلام ولا صحة عليه لكن كان مقتضى ما يشي لولم يكن ذلك علة  
 له بعد ذلك فلو كان يفهم منه التحليل عادة فالمدلول عليه هو ذلك  
 الشيء حكم الشئ مثل قوله م كثر بعد قول الاعراب هلكت واهلكت  
 وافتت اهل في نهار رمضان فيعلم من ذلك ان الوقاع علة لوجوب  
 كفارة عليه ويسمى هذا المدلول بدلالة التنبيه والاماء وكان هذا  
 في مقابل المخصوص العلة فيصير الكلام في قوة ان يقال اذا فعلت ذلك  
 تكفر واما التعدي الى غير الادل من الخارج هذا اقسام المنطوق  
 واما المفهوم فاما ان يكون الحكم المدلول عليه بالاستلزام موافقا  
 للحكم المذكور في النفي والاثبات فيسمى مفهوم الموافقة كدلالة  
 حرمة التايف على حرمة الضرب ويسمى للحن الخطاب ونحو الخطاب  
 والقياس المحلي ايضا ولا فهو مفهوم المخالفة ويسمى بدليل الخطاب  
 ومن اقسام مفهوم الشرط والغاية والصفة والحصر واللقب والعدد  
 والزمان والمكان **مسئل** اختلاف في تقيد حكم بشرط هل تقيد بنفيه  
 بنفيه اولا والمشهور نعم وهو لا يظهر والمراد بالشرط هنا ما صدر  
 بادواته كان ولو اذ انكسرها ويلحق بها ما يتضمن معناه من الاء  
 كمن وما سواء كان في نفسه شرطا عند الاصوليين او علة وسببا او  
 معلولا وسببا لا ان يكون شرطا والالزام التناقض من صفة الشرط

التم

الظم في تحوير النزاع هو الدلالة عليه لا نفيه بنفيه مط ولو من جهة  
 الاصل اذ لا ريب فيه وبالحيلة النزاع في ان المفهوم مسكوت عنه  
 او مدلول عليه بالنفي وبظهر الحق عند تعارض الادلة والدلالة عليه  
 التزاما لا مطابقة ولا امتثالا وقيل بالنقض وهو ضعيف لم يكن  
 الالتزام بينا بالمعنى الاخر والاعم اي لفظا او عقلا وجهان وقد  
 تقر الدلالة المذكورة بالوضع وقد تقر باجابه وملك الخلاف  
 وهو ان الجملة الشرطية تقيد كون الشرط لشرط في ترتب الجزاء او  
 لا بل غاية ما تقيد هو ترتب الجزاء على الشرط وجودا في الجملة لا نفيا  
 وعدمه واما قلنا في الجملة لان لزوم الجزاء للشرط مط في كل ما وجد الشرط  
 وحدث الجزاء فهو من امور خارجة لكون السور كليا مثل كل ما ومعهما  
 وجبما وايضا فكل ما تقيد الجملة الشرطية كون الشرط سببا في الجملة من  
 جانب الوجود واما في طرف العدم فهو كذلك بالوضع ولكن الاطلاق  
 يفيد اطلاق النفي ايضا وهو المعبر عنه بعموم المفهوم وقد انكر بعضهم  
 اذا عرفت هذه فنقول لنا ان المتبادر من قولنا ان جاك زيد ان  
 تعليق وجوب الاكرام على المجيء وقضية ذلك نفيه عند نفيها  
 وهو المطر اذا ثبت ذلك عرفا ثبت لحنه واحتجوا ايضا بان الشرط  
 ليس علة لوجود الجزاء ولا مستلزم ماله فلو لم يستلزم عدم العدم خرج

عند الانتفاء فكيف يتعين منها ذلك والحواب لامناقات ينز استعما  
 كذا لك وكون هذا الخي الظهور لكل لمعاني وما يقال اذا استعمل  
 في معان فالاصل ان يكون موضوعا للقدر الجامع لهما فهو حق لكن  
 اذا ظهر احد ما خاصا بما راة الحقيقة وجب العدول اليه من <sup>اصل</sup> لا  
 المذكور وقد عرفت انه المتبادر من فاضل اختلفوا في تقدير  
 الحكم بوصف هل يقتضي انتفائه عند انتفاءه بعد الاتفاق على قصر  
 ذلك الحكم على مورد من جهة الاصل اذا لم يكن هناك اولوية ام لا  
 على قولين والظاهر لعدم لنا افتقار الدلالات كلها في قولنا اشتوي  
 عند احبشيا عن نفي شراء عبد رومي واذا ثبت انه مر فاذا كان لغة  
 كذا ايف اخبر الختم بان له لولا ذلك لعرى عن الفائدة وكان كقولنا  
 الانسان لا يعجز لا يعلم الغيب من جهة عند العقلاء وعدمه دليل المظ  
 وبوجه انه لا تحضر الفائدة في ذلك وليس هذا اظهر ما هنا ايضا  
 ومنها التنبيه على ان الوصف علة الثبوت او اية ذلك ووجه <sup>استحاج</sup>  
 ذلك في المثال عارضا عن الفائدة مظ وبان ابا عبيدة الكوفي فهم  
 من قول النبي صلى الله عليه واله الواجد يحيل عرضه وعقوبته ان له غير الواجد لا <sup>يحل</sup>  
 وقال يدل على ذلك وقال في قوله مطلق الخي ظلم انه يدل على ان  
 مطلق الخي ليس بظلم وهو من اهل اللسان بل من انمة اللغة فكان

قوله حجة وفيه انه يجب التعويل على نقل نقلة اللغة فيما لا سبيل لنا اليه  
 وامثال ذلك يمكن لنا الاجتهاد فيه فلا يتعويل على فهم ابي عبيدة راءه ولعل  
 فهمه من خصوص مناسبة الوصف للحكم المذكور وهو حسن اذا ريب له  
 قد يستفاد من امور غاية ارادة كون الوصف علة في الثبوت والنفي  
 ولا يثبت بذلك قاعدة كما هو محط نظر الاصولي وبان تعليق الحكم على  
 الوصف يشعر بالعلية واذا ثبت العلية ثبت المظ لامتناع المعلول بدو  
 العلة وفيه كلية افادة العلية في جميع الموارد مما عاية الامر ان يشعر بالعلية  
 لا يفيد ما على وجه حان التعويل عليه عرفا نعم قد يستفاد من امور غاية  
 واستنباط خاص اذا علق الحكم على وصف ظاهر في اعلية مناسب للحكم  
 المذكور لا يحتمل غيره او يحتمل رجوعا كقوله صلى الله عليه واله الواجد يحيل عرضه وعقوبته  
 ومورد حارط القناط **تنبيهات** احدها المفهوم معتبر عند من اعتبر  
 انما لم يرد على مورد الغالب مثل وايا نيكم اللاتي في حجوركم والوجه  
 هو الناحية هو المحتاج حكمه استنبه فلعل الغرض فائدة اخرى <sup>تخصيص</sup>  
 الحكم بالغالب كالاستنبه في المثال على ان العربية كالولد ب ان يكون  
 حكم المفهوم اولى مثل ولا تقبلوا اولادكم خشية اطلاق فان عرض  
 منها هو التنبيه على الخطاء في العلة والحجة **ج** قيل يظهر من خلاف  
 اذا كان حكم المفهوم مخالفا لاصل مثل ليس في الغنم معلومة ذكوة



وبين في الغنم زكوة اذا كانت معلوفة او الى ان يستوم واما اذا كانت  
موفقا لم يصل مثل في الغنم السائمة زكوة او في الغنم زكوة اذا  
كانت سائمة ذلك فان نفى الزكوة موافق لما اصل قال ودعوى الحجج  
انما نشأ عن الغفلة عن ذلك لكون المفهوم مكرورا للعقول من جهة  
الاصل واستشهد عليه بان الامثلة المذكورة في احتجاجاتهم من هذا  
نوع ولا يخفى ما فيه اذ المشرق بينهما ظاهرة لا خفاء فيها اذ الحكم  
بالنفي غير عدم الحكم بالاثبات والاصل لا يجارض دليلا وانما هو عدم  
دليل على الاثبات والمفهوم دليل على النفي وربما كان بعض المفاهيم  
راجع من بعض المناطيق **و** المتفهم في المنطوق فمفهوم قولنا اعط  
زيدا ان كرمك عدم وجوب اعطاءه ان لم يكرمك لا تعطه ان لم يكن  
يكرمك كما قيل نعم اذا كان الحكم في المنطوق هو لرفضته والجواز بالمعنى  
انهم كان المفهوم نفسه ويلزمه الحرمة مثل كلما يؤكل لحمه يتوضون  
سورة ويشرب فان مفهومه هو كلما لا يأكل لحمه لا يتوضون من سورة  
ولا يشرب **هـ** هل يجعل المفهوم نقيض المنطوق على ما قرر في الميزان  
فكون مفهوم قولنا كل غنم سائمة فيها الزكوة ليس كل غنم معلوفة  
كذلك وهو في قوة توكيد الجزئية انه نقيض الموجبة الكلية **و** مفهوم  
بعض سائمة في الزكوة لا شيء من المعلوفة فيه الزكوة حيث ان نقيض

الموجبة الجزئية هو السالبة الكلية فتجلى المفهوم خلاف منطوق  
في الايجاب والسلب دون الكلية والجزئية بل مثله في سائر القواعد  
كان مفهوم كل حيوان ما كحل اللحم يتوضون من سورة ويشرب ان لا  
يشي مما لا يؤكل لحمه كذلك وجهان بل قوله ان والاكثر على الثاني وهو  
الاظهر عرفا وما قيل ان هذا لا شاهد عليه وكانه خلط فرم ان  
المفهوم عندنا هو النقيض في المنطق وهو ممل بل المتناقض هو ان الوصف  
والشرط ونحوهما قيد لكل فرد فيكون معناه اذا كان الماء قد ذكر لم  
يخبر شي ان كل ماء كان قد ذكر لم يخبر شي من النجاسات و  
مفهومه كل ماء لم يكن قد ذكر وما بلغ اليه يخبر شي منها فيلاحظ  
التقييد بالوصف او الشرط بالنسبة الى كل فرد من افراد موضوع  
المنطوق ويحال لو لم يكن القايمة الانتفاء عند الانتفاء بقي  
التقييد بالنسبة اليه لغوا وهو باطل سيما بعد فهم العلية من الشرط  
والوصف **فصل** اختلفوا في ان تقييد الحكم بغاية بدل على نفيه  
عما بعدها او لا والاكثر على المدحلة وانكرها جماعة وقيل عند افق  
من مفهوم الشرط ولذا قال به كل من قال بذلك عكس والمراعاة  
بالغاية هنا هي النهاية لا المسافة بخلاف ما في قوله الحاجة الى انتفاء  
الغاية ثم الخلاف هنا في حكم ما بعد الغاية من حيث المفهوم وفي خلاف

دفعنا الجاز والاشتراك والجواب ان اريد ذلك في المقام الاول فيجوز  
 وفي ثلث فلا **فصل** الاستثناء من النفي الثبات ومن الاثبات  
 في مفاد لا اله الا الله الله ان لم نقدر خيل والا اله موجود  
 وما يقال ان ذلك لا يفيد في امكان اله اخر فغيره انه لا معنى لكما  
 انه غير موجود لانه لو كان واحدا اخر الى اله بالامكان العام كان  
 موجودا فاما لم يوجد لم يكن والظاهر ان الدلالة فيه بالمنطوق لا بالمفهوم  
 وقيل ما مفهوم **فصل** مفهوم الحصر بما حجة وعليه للشهور وانك  
 طائفة لنا ان المتبادر من انما جاء زيد ملجاء واحد الا يزيد فاما ثبت  
 عرفا ثبت لغة وذكره فقهاء في انما اعمال بالنيات وانما الوكلاء  
 لمن اعتق وانصروا في انما حرم عليكم الميتة وعن الحاجة انما اثبات  
 ما جدها ونفي ما عداه وبفضل معها انضم في نحو انما يقوم انا وقالوا  
 لسندك ان عدد ما هو عليها شقيقة هذا الا ان يكون ايضا لا يقوم  
 انا وقد يستدل عليه بان ات للاثبات وما للنفي ولا يجوز تواردهما  
 على المذكور للناقض ولا نفي ذلك لمنعه بالاجماع فتعين ان يكون الا  
 فيه ونفي فيما عداه ورد بان ان لنا كيد الحكم نفيا واثباتا وما لخصه  
 من خيب فالوجه انها كلمة متضمنة لمفاد ما والا للبتا مدعرا فكذلك  
 ما صاته علم النقل اجمع الختم بعدم الفرق بين انما زيد وان زيد قائم

الا احتمال الثاني على زيادة ما وانما كالمعدوم وفيه منع ظاهر  
**فصل** مفهوم الحصر بقدر النصف على الموصوف في نحو انما زيد  
 وصديق عمره حجة على الله وانكر جماعه لنا التباسا عرفا كذا لغة وقيل  
 لانه خلاف الترتيب الطبيعي فالحدول عندها هو لغرض وهو لغرض وكان  
 اراد انه اظهر انما زيد عرفا والا فانما مدة لا ينحصر في عصر ومنه جهر  
 الجواب عما قيل بتعظيم بحث في كل ما حقه تاخير منع كونه ظاهرا هو ان  
 مع بل في نحو مذكور خاصته وهو مفهوم من تمثالت يقوم في مقام  
 ايض **فصل** وما يفيد الحصر الفضل بين مسند ومسند اليه بغير فضل  
 فزيد هو مقام واوسك هم مفلحون كما ذكره علماء المعاني ويشهد  
 به اعرف ايض ثم الحصر حقيقي ان اريد به نفسه عايدة مع واصافي ان  
 اريد بغيره عايدة بالاضافة وقصر قلبنا ريد قلب اعتقاد محاسب  
 في نحو انما جاء زيد حيث نؤمن ان الحيات موعرو وباكدا اورد في نحو انما  
 جاء زيد بقوك لا غير وبقا في بوحده واثبات لا عمرو واجمع ضم  
 بانه يوضح ذلك في عكس في نحو زيد عام وفيه منع ويدا لو ادرك  
 من طرق التعيين في مفهوم كلمة بالتقوم ولنا حصر من غير خبر  
 في المفردات بل في نفي في لهيئة تركيبيته وفيه منع طان ساد  
 ان مفاد حمل زيد على جنس عام فيلزمه الحصر فصل الحق انه لا حجة في عموم



الاقارب عدم الدلالة عليه بواحد من الدلالة لانت دالة لكان قونا  
 زيد موجه نفيًا لوجود غيره وعسى رسول الله كذلك وهو كقر صراح  
 ومن بعض مخالفة الدلالة لان التخصيص بالذكر لا بد له من محض  
 ونفي الحكم عن غيره صالح وفيه ان مجرد كونه صالحا لا يعينه ولذا لا يأتى  
 العرف وكذا الحق انه لا مفهوم في تعليق الحكم على عدد خاص او زمان  
 او مكان كما عليه الجمهور وقيل بالدلالة فيها على نفيه عما عداها فلو قال  
 من صام ثلاثة ايام فله كذا لا يدل على نفيه عن من زاد عليها وكذا لو قال  
 من صام في زمان كذا او مكان كذا ثم اثبات الحكم في غير محل الذكر  
 يحتاج الى حجة فهو نفي بالاصل لا بالمعنوي ولو صام يومين فهو خارج عدم  
 امثال باسقوط لانه مشتق من حجة بالمعنوي ولعل نظر المخم الى التخصيص  
 بانذكر لا بد له من فائدة وليست الا اين في من غير محل الحكم والاصل عدم غيره  
 اي في غيره منع لاحتمال غيره والاصل عدم هذا ايضا ولا ظهور في خصوص ذلك  
 مرنا واضمح القائلون بمعنوي العدة بما ورد من قول النبي لا زيدن على  
 سبعين جدا ما زال قوله ثم ان تغفرهم سبعين مرة فلن يقضه الله لهم  
 حيث فهم ان ما زاد على السبعين حكم مخالف ورد منع صحة سند الخبر **المطلب الرابع**  
 في انعام وعاصر وفيه مقدمة وفصول اما المقدمة فالانعام هو اللفظ **المنوع**  
 للدلالة على استغراق اجزائه او جزئية كل عرفة به ابها في وجهه الله عليه

وفي غير الاول في انعام

واعتز بقيد الموضوع للدلالة على امتثالي والجمع والمنكر واسماء لعد  
 فانها لا يوضع للدلالة على ذلك بل انما وضعت للدلالة على معانيها  
 وان دلت على ذلك ايضا وقوله اجزاء او جزئية لدخول مثل ارجاء  
 على كل على كل من محبين الاثنين من اراده العموم المجع والاول **المراد**  
 وهذا اصطلاح وانما مانع من جعل العشرة المثبتة ايضا ناما كما استند  
 به حجة الاستثناء فالعام على مسير اما كل يمثل افراد او كل يمثل اجزاء  
 ومعمود في سائرهم هو اناول ولذا قالوا دلالة العام على كل واحد من  
 افراد دلالة مامة ويجبرون عنه بالكلية بتفصيله والعددي والافرد  
 ونسب من باب الكل المجعوي ليهيئة الاختصاص ويظهر الفرق في نفي نحو  
 واثقلوا او بدكم فانه لو كان باعني دول دل على حرمة قتل كل واحد  
 واحد وان كان باعني الثاني دل على حرمة قتل الجميع وهذا لا ينافي  
 بوجه قتل البعض وفي الاثبات نحو اكرم العلماء فانه على الاول يمثل  
 باكرام كل واحد ويبري من تكليفه به بالنسبة مجزأة على الثاني فانه لا  
 امثال له ما يكرام الجميع وهو امثال واحد بخلافه على الاول فانها  
 امثالات عديدة جدة العلماء ثم قد يستفاد عموم من خصوصية مقام  
 لاقتضاء الحكمة وقد يستعمل بلفظ مجاز فيه وكل ذلك خارج عن حد  
 المذكور في عرفهم وصدق عليه انعام فانه تشمل هل عموم صيغة **بجانبه**

دليل اسناد وهو الحجة وبرد وضعها على الكل نبادرها في العموم <sup>ويحتمل</sup>  
ان يكون من جهة ظهورها فيه وان كانت مشتركة لامن جهة وضعها  
لا يقال الاصل في السناد ان يكون عن وضع بعينه الظاهر منه فالك وهو  
حجة في اللغات حجة من جعلها حقيقة في المخصوص فقط امر ان ارادة  
المخصوص ولو في ضمن العموم معلومة فجعلها حقيقة في المعلوم اول  
منه في منسكوك بحكمة الوضع وهو استقنهم وبرادفع ما اورد عليه بان يرد  
على تيق ارادة المخصوص لا الوضع <sup>سبل</sup> وفيه انه اثبات اللغة بالعقل ولا  
بهنا وبوجان ثبت كونها للعموم بمقدارين احدهما ما ثبت من اهل اللغة  
حواز الاستثناء منه باي فرد امكن اراة من هذه الالفاظ واحتمل شمولها  
له والثاني الاستثناء اخراج ما لولا لدخل ويجعل منها انه يجوز اخراج كل  
فرد منكم اعقل بان الشئ ما لم يكن داخلا لم يخرج فثبت ان جميع افراد  
داخلة بل هذا ليس عقلا بل فابل حجة مركبة من مقدمتين من اللغة ومقدمة  
تفصيلية يساعدها اللغة ايضا فلا ريب في جواز التقويل عليها في اللغة  
واما اعتد المحض فلا تقويل عليه والثاني قد اشتهر التخصيص وشاع حتى  
قبل ما من عام لا وقد خص الحقاقل قليل بالعدم في المبالغة والظن تقضي  
كون حقيقة في الاشهر لا غالب تقريبا للبحار ويدفعه ان الاستعمال اعم من  
حقيقة مع ان احتياج البعض في الخروج الى المخصص ظاهر في كونها للعموم

بعد قيام الدليل عليه حجة الاشتراك لغة امر ان استعمالها في المخصوص  
تارة فالعموم اخرى والاصل فيه الحقيقة وفيه منع الاصل بل هو اعم  
منها والداعي الى الخروج عنه ثانيا الثاني لو كان للعموم علم اما بالعقل  
ولا مدخل له او النقل والاحاد منه لا يفيد العلم والتواتر ينافي الخلاف  
وفيه منع اشتراط ثبوت اللغات با علم بل الظن معون عليه عرفا حجة  
ومنع ان التواتر ينافي الخلف حجة السيد على كونها للعموم شرعا استدلالا  
العلماء وحلهم اياها على العموم في العصار والامصار وفيه انه من جهة  
الوضع له لغة لا النقل له شرعا حجة الوقف على ظهورها ماخذ بعد تعارض  
احلة الطرفين ويدفعه ثبوت دحجان دليل العموم كما مر <sup>سبل</sup> منفي  
العموم على القول به كيش منها لفظ كل والظاهر انه حقيقة في العموم لا فرد  
لا المجموعي للبتاد وكذا لفظ الجمع وما يتصرف منه كاجمع وجمعا <sup>احتمل</sup>  
وتواجه المشروطة ومنها لفظ سائر والظاهر انه حقيقة تمام الباقي  
ومنها كافة وقاطبة ومنها من وما الشرطيتان والاستفهاميتان  
واما المخصوصيتان فلا عموم فيهما الا اذا تضمنتا معنى الشرط وحينئذ  
من الخارج والافا لا ظهر الحمل على الموصولة وكذا عموم اما ان يجعل من باب  
الاطلاق الجنس كما يسبح في المفرز المحل باللام والظاهر ان ما حقيقة في غير  
مولى الحقول وما قيل انه حقيقة في الاعم ثم وكذا النكوتان الموصوفان



وعموم منها بل على نحو النكرة فخرت بمن او بما محجب لك وعن بعضهم  
 حاق بها الزمانية مثل الا ما مدت عليه قايما والمصدرية اذا وصلت  
 بفعل مستقل يعجبني ما قنع ومنها اي في الشرط والاستفهام وعن  
 جمهور الأصوليين انها عامية في اولى العلم وغيرهم الا انها ليست بالمتكررة  
 بخلاف الكل فلو قال موكيله اي رجل دخل المسجد فاعطه دهما انتقد  
 على عطاء واحد بخلاف ما لو قال كل رجل دخل فانه يعطى الجميع فعلى هذا  
 يكون عموم في بدليا كما في النكرة بخلاف كل ومنها مهمما وادما وايا ن و  
 ونهاية حيث واين وكيف واذا الشرطية اذا امتثلت بواحد منها  
 واما اذا منفردة فقد تشمل على العموم اذا اقتضاه الحكمة مثل ان وهنا  
 انما وجهها في عقيد القواعد وعين المعيار في الكل هو التبادر فان ثبت  
 للعموم والا فان اقتضاه الحكمة فكذلك وستقف على الكلام في بعضها  
 ثم فصل مشهور بين اصحابنا ان الجمع المعروف باللام يفيد العموم  
 حيث لا عهد عليه جمهور العامة ايضا وفيه الظاهر اتفاق الاصحاب عليه وكما  
 ما عدا السيد مخالفا فيه مع انه قد اختلف في الفاظ العموم وانما متركة  
 اما لانها لا عهد به لانها شاذ او المراد اتفاق من قال  
 بالعموم صيغة تحتمل او لان السيد لا يكره عمومها ولعمري فيه وان كان  
 لا خلاف في كلف كان والظن من العموم للتبادر عرفا فكنا لغة  
 في العموم حيث لا عهد به لانها شاذ او المراد اتفاق من قال  
 بالعموم صيغة تحتمل او لان السيد لا يكره عمومها ولعمري فيه وان كان  
 لا خلاف في كلف كان والظن من العموم للتبادر عرفا فكنا لغة

ولنا يحمله الفقهاء عليه في العصار والامصار ثم في المقام الجاث  
 فتأمل اختلفوا في ان دلالة على العموم من جهة وضع اللام فيه له  
 او لكون المجموع المركب وضع له بوضع نوعي او عدم تعيين شيء من  
 الجمع عند الاطلاق بحيث يصلح لان يشار اليه لدى السامع سواء بالجمع  
 متعين للامادة لان مدلول الجمع بالاداءات الملحقة بمفرده هو ما فوق  
 الاثنين واللام موضوعة لتعيين مدخولها في في الجمع للاشارة الى  
 المتعينة فحيثما يكون هناك ما يقتضي تعيين جملة من الافراد كعهدا  
 وصف او شبهه كانت الاشارة راجعة اليها وانه تعيين الحمل على الجمع  
 لانه المتعين عند السامع بخلاف ما دون من المراتب حتى اقل الجمع ليرتد  
 عنده بين كل جملة فلا يصلح الرجوع الاشارة اليه وهذا اوجه اذا لم ان  
 اللازم موضوعة للتعريف والاشارة مطردة وضع لها في الخصوص للجمع  
 والجمع وصفه هو الوضع بدون اللام وانما لا تزوج الثبات ولا ارفق  
 الفسق كان المفهوم منه عموم السلب وبحيث يتزوج شيبة واحدة و  
 زيادة فاسق واحد والعامدة سلب عموم مثل ما كلما يتبنى مرة بذكره  
 ولو حمل على الجنس نحو فلان يركب خيل اندفع الاشكال لكنه ياتي قونهم  
 انه للعموم حيث لا عهد من غير تخصيص له سياق لاثبات واجاب منه  
 فيل بان السلب المتعلق بالعام يعتبر بقلقه به تارة من حيث الوصف

في العموم حيث لا عهد به لانها شاذ او المراد اتفاق من قال  
 بالعموم صيغة تحتمل او لان السيد لا يكره عمومها ولعمري فيه وان كان  
 لا خلاف في كلف كان والظن من العموم للتبادر عرفا فكنا لغة  
 في العموم حيث لا عهد به لانها شاذ او المراد اتفاق من قال  
 بالعموم صيغة تحتمل او لان السيد لا يكره عمومها ولعمري فيه وان كان  
 لا خلاف في كلف كان والظن من العموم للتبادر عرفا فكنا لغة

ما يفقه جاز الاعطاء بواحد واريد ولو اوصى للعلماء فالاصل ان لا  
يعطى باقل من اثنى الا ان يكون الغرض بذلك بيان المصرف كما  
في اية الزكوة تمهيد مقال وتحقيق احوال في بيان الجنس واسم الجنس  
و الفرق بينه وبين علم الجنس والنكرة والمعرف بلام الجنس والجمع واك  
لمع فاعلم ان الجنس هو الماهية من حيث هي وهي الطبيعة المرسله  
عن القيود حتى عند انصرافه عن القيود وهذا لانواع فيه واختلفوا  
في اسم الجنس والمحققون على انه مادل عليه والفرق بينه وبين النكرة  
هو ان اسم الجنس مادل على الطبيعة والنكرة مادل على فرد منها منتشر  
بين افرادها وهو حصه غير المعينه من الطبيعة والاول كرجل مرسل عن  
الواقع مجردا عن اللام والتووين والثاني كرجل متوينا ومعرفا فلا  
فيه وحدة وكثير لانه موضوع للمهية لا بشرط وهو المطابق لمساها وهو  
الجنس وقيل اسم الجنس مادل على الجنس مع الوحدة لا بعينها وهو الفرد  
المنتشر فلا يبقى فيه مزية ان الاسماء التي تتعاود عليها المعاني المختلفة  
سبب تعاضدها فاعاد اعيرت متقلة عليها وعروضها عليها كاللام  
والتووين والاضافة وعلاقة اشبهة والجمع لها وضع شخشي مع قطع النظر  
عنها كما انه يحصل لها باعتبار عروض تلك لعوارض عليها اوصاع  
نوعيه مستفادة من استقرء وفي حقيقة هي اوصاع كذلك اللواحق

و بطوري لا انفعالها اوصاع شخشي و اوصاع نوعيه باعتبار التجريد  
وعدمه كما قد يقوم من بعض الكلمات وذلك لان تلك العوارض  
كما هي عوارض تلك الاسماء فعينها عوارض معانيها فيكون لتلك الاسماء معاني  
يعرضها تلك العوارض وسيا عنه الحرف كذلك والما ثبت ذلك عرفا ثبت لغته  
ويؤيده ما عن السكاكي من انما فهم على ان المصادد الحالية عن اللواحق  
موضوعه للمهية لا بشرط والفرق بين المصادد وعينها بعينه جدا وايضا المصادد  
من جنس رجل اطلاقا بالذات هو المهية ثم الوحدة فملاحظة التووين يكون  
لفظ رجل بلا تووين حقيقة في الجنس وكان التووين اشارة الى فرد الوحدة  
لا عينها فالمراد بمرح الطبيعة الموجودة في ضمن فرد غير معين ويدور في الطبيعة  
لا بشرط ومن هنا غلط من اخذ الوحدة الغير المعينه في تعريف اسم الجنس و  
اوضحه في معناه نظرا الى ان المقصود من وضع المفردات التركيب لا تفهم المعنى  
بدونه والاسم لا يثبت على دون التووين واللام والاضافة واجب عند بيان  
الخاص لا يدل على العام وكونه كذلك في بعض الاحيان لا يتلزم ذلك مطلقا  
فان ذلك لا يتم في مثل الرجل من المزية مع ان التووين يتمكن ما يتم به الاسم  
ومنهم الرجل لا بشرط مفهوم يحتاج الى لفظ اخر تفهم لانه بلا تتم يستعمل  
في الاسماء المعدودة وليس بمكمل وليس له معنى الا ذلك ولا يجب ان يقيد  
كل من اللواحق بغيره جديدا ويؤثر في المعنى كما في تووين يتمكن فانه لا يؤثر فيه



فهر الافراد المفرد في نحو جاءني رجل لا رجلان ولا جمعا كذا كذا تأتي لاف  
الوحدة الخمسة بطريق قصر القلب او الافراد الخمسة فيكون كذا في نفس الجنس الا  
نحو جاءني رجل لا امرأة كان وجها هذا اذا دخل السون واما اذا دخل  
فاما اسعر في حرف وضعت للاشارة الى المدخول فاذا كان مدخولا  
اسم الجنس كان اشارة اليه والاشارة لا تقع الا على اسمين فاذا كان مدخولا  
اسم الجنس كانت اشارة اليه والاشارة لا ولذا قيل في اللسان الى الحقيقة  
للتعينة اوله عين الحقيقة ومثلها ام في لغة ومنه المنون اسم امر  
بوصيام في امر سفر قال م ليس من ام بصيام في ام سفر ثم ايها تأتي على وجه  
لا ا اما يشار بها الى الحقيقة من غير اعتبار تحققها في ضمن الامر بشرط  
لان نحو الانسان نوع والحيوان جنس او لا نحو ارجل من المرأة ومنه الاسنان  
حيوان ماطق فهو لام الحقيقة وتعريف الجنس او باعتبار تحققها في ضمن المفرد  
ووجودها في العين فاما ان يعتبر تحققها في ضمن المفرد ووجودها في الجنس  
فاما ان يعتبر تحققها في ضمن جميع الافراد او في فرد ما او في فرد معين  
فالاول هو لام الاستغراق نحو ان الانسان لحي خسر الا الذين امنوا ومنه  
الجمع المحلى باللام ثم اكرم العلماء حيث لا عهد فان اللام فيه للاشارة الى  
عين الحقيقة باعتبار وجودها في جميع الافراد ومدلول الجمع والثاني هو ظهور  
الذهني في عرف علماء الادب نحو ادخل السوق واشترى لهم وذلك حيث تعذر

فهر الافراد المفرد في نحو جاءني رجل لا رجلان ولا جمعا كذا كذا تأتي لاف  
الوحدة الخمسة بطريق قصر القلب او الافراد الخمسة فيكون كذا في نفس الجنس الا  
نحو جاءني رجل لا امرأة كان وجها هذا اذا دخل السون واما اذا دخل  
فاما اسعر في حرف وضعت للاشارة الى المدخول فاذا كان مدخولا  
اسم الجنس كان اشارة اليه والاشارة لا تقع الا على اسمين فاذا كان مدخولا  
اسم الجنس كانت اشارة اليه والاشارة لا ولذا قيل في اللسان الى الحقيقة  
للتعينة اوله عين الحقيقة ومثلها ام في لغة ومنه المنون اسم امر  
بوصيام في امر سفر قال م ليس من ام بصيام في ام سفر ثم ايها تأتي على وجه  
لا ا اما يشار بها الى الحقيقة من غير اعتبار تحققها في ضمن الامر بشرط  
لان نحو الانسان نوع والحيوان جنس او لا نحو ارجل من المرأة ومنه الاسنان  
حيوان ماطق فهو لام الحقيقة وتعريف الجنس او باعتبار تحققها في ضمن المفرد  
ووجودها في العين فاما ان يعتبر تحققها في ضمن المفرد ووجودها في الجنس  
فاما ان يعتبر تحققها في ضمن جميع الافراد او في فرد ما او في فرد معين  
فالاول هو لام الاستغراق نحو ان الانسان لحي خسر الا الذين امنوا ومنه  
الجمع المحلى باللام ثم اكرم العلماء حيث لا عهد فان اللام فيه للاشارة الى  
عين الحقيقة باعتبار وجودها في جميع الافراد ومدلول الجمع والثاني هو ظهور  
الذهني في عرف علماء الادب نحو ادخل السوق واشترى لهم وذلك حيث تعذر

ارادة الخلف من حيث هما فوجب اراتهما باعتبار تحققها في ضمن الفرد  
 في الجملة كما في المثال المذكور فلو ان الدخول في السوق انما يتحقق  
 بالفرد وكذا شراء اللحم وليس مفاد اللام في هذين النوعين بل في جميع  
 انواعها من الخارج كالاستثناء في الاول والدخول في الثاني وحيث ان  
 مفادها في العهد الذهني الحقيقة في فرد بعينه كان يحكم النكوة و  
 لذام وصفه بها كما في قوله ولقد امرت باليتم بسبني بناء على اخذ  
 جملة بسبني منفة لليتم نعم فرق بينه وبين النكوة من حيث ان الحقيقة  
 في العهد الذهني مأخوذة باعتبار تعيينها الجنسي كما هو الوجه ومض عليه  
 جماعة من المحققين او حضورها الدهن كما هو مشهور عند الفقهاء كما ان اللام  
 ولقد خاضل معه معاملة المعارف والنكوة خالية عن هذا الاعتبار واما  
 يوم انما يعهود للذهني مسجل في فرد لا بعينه وليس بشي لعدم الفروقات  
 في المعارف معهود كما يتحقق في المفرد وهو الغالب يتحقق في اشق  
 ومجموع ومنه من النساء والودان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا  
 ساء تكون الجملة صفة فان المراد بالجميع افراد عين معلومة بقرينة اوصاف  
 بالنكوة فيكون اللام للاشارة الى السبعة من حيث هي ويكون اعتبار تحققها  
 في ضمن فرد غير معلومة طاريا على اعتبار تعريف كما في تعريف مفرد  
 بها و شاذ هو معهود من جهة ذكره سابقا نحو ففهمون الرسول ف

في زجاجة او حارها نحو مطلقا المعرفة الى الاولاد انما يتحقق  
 كونها معهودة في العادة او حضورا مثل ايوم يوم اجمعة واليوم اكلت  
 لكم دينكم ومنه يا ايها الرجل وبهذا الرجل ويحرق في التثنية وانج ايضا  
 ثم المعرفة بلام الاستغراق والعهد الذهني راجع الى المعرفة بلام  
 الحقيقة وتعريف الجنس كما عليه جماعة من المحققين وفي العهد الخارجي  
 وجهان والوجه رجوع الكل اليه لكونها كلها من عوارض الاشارة  
 الى مدلول مدلولها وهو الجنس باعتبار تعيينها الجنسي والاستعمال في  
 حضور تلك الاقسام مجازا لا ضرورة اليه والقول باستعمال اللام  
 في الاقسام المذكورة لفظا او معناه لا حجة عليه ايضا ثم يفترق اسم الجنس  
 عن الجنس افتراق الاسم عن المسمى وعن المعرفة بلامه وعن علمه لفظا بالسكر  
 والتعريف ومعنى باعتبار تعيين الجنس في معرفة وعلمه نحو اسامه دون  
 اسم الجنس نحو اسد فانه موضوع للمهية لا بشرط واسامة للمهية باعتبار  
 تعيينها الجنس او حضور الذهني ويقارن اسم الجنس لمعرفة عن علم الجنس بان  
 التعريف في المعرفة عارضي بدخول اداة وفي علم الجنس اعلى معتبر في  
 وضع الكلمة فالعلم يدل عليه بوجهين والمعرفة بالالة ولذا يعاملون  
 مع علم الجنس معاملة المعارف وافتراق هذه الاقسام عن العهد بامتناع  
 وعن الاستغراق واقتراح بعضها عن بعض ظاهر مما مر في بيانها وبفتق



الجمع عن اسم الجمع بان يدل على الهيئة بما دته وعلى الجمعية بهيئة  
 واداة ان كان معنجا او مطلقا بناء على ثبوت الوضع لمادة المكسر  
 واسم الجمع يدل عليها بجوهه سواء لم يكن له من لفظ مفرد كقوله  
 ولنا او كان ولكن لا يعتبر في وضعه كصحب وروبل لان الجمعية  
 بهم منها من نفس اللفظ دون الهيئة لكونها كالمفردات بخلاف  
 الجمع فانها تستفاد من الهيئة وقد يفرق بان الجمع يدل على احاد  
 مجتمعة واسم الجمع على مجموع الاجاد واما الفرق بين اسم الجنس واسم  
 الجمع فهو ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثني فصاعدا بالوضع بخلاف  
 اسم الجمع لانه لا يقع على الواحد والاثني وان كان يقع على الجماعة  
 بالوضع وايضا اسم الجنس لا يعتبر في الجمعية بحسب لوضع بخلاف اسم الجمع  
 في الجمعية لا تختص بالمفردات بل قد يحصل في الجمع ايضا لا يخفى ان  
 المراد من الجمع هو الجنس الموجود في ضمن جماعة كما يقال في النكرة  
 انه الجنس مع قيد وحدة غير معينة بل يخفى ان الجماعة ايضا مفهوم كلي حتى  
 ان جماعة الرجال مفهوم كلي ان تصور فيه جمع الصور المتقدمة في  
 لفظ رجال بالتأوين والام واصافة موضوع لما فوق الاثنان فيشمل  
 الثلاثة والاربعة وهكذا ينون فيراد به جماعة واحدة غير معينة  
 مثلا نكرة الافراد في المفرد نحو جنين برجال وجاه في رجال وقد  
 يكون

ينون بتأوين التكن ويراد به المهية بدون ملاحظة التعيين كما في  
 قوله اقوم الحصن ام رجال نظير في اسم الجنس قوالا على وفي اخره  
 نفاة وقد يراد به الجنس والمهية مثل والله لا تزوج الثيات بل الاكابر  
 اذا اراد جنس الجمع وقد يراد به الجمع المعهود اذا كان هناك عهدا  
 او ذكرا او حصونا نحو الايام ايام الفرق والرجال رجال الدولة  
 ويراد به المعهود الدعوى نحو الا المستضعفين من الرجال والنساء  
 والولدان الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا ان قلنا  
 يكون الجملة صفة للمستضعفين وقد يراد به الجنس فيسقط عن اعتبار  
 الجمعية بالمرة ويبقى ارادة الجنس في يجوز ارادة الواحد منه ايضا  
 والي شير قولهم في تعريف الحكم بانه خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين  
 حيث نقص بالخواص مثل وجوب صلوة الليل على النبي بان المراد  
 جنس الفعل وجنس المكلف لكنه محاذ لان السلاخ معنى الجمعية لا وجوب  
 كون اللفظ حقيقة في المفرد كما صرحوا بان فلان يركب الخيل مجازا  
 الا ان السلاخ اجمعية لا وجوب السلاخ العموم فهو محاذ في المدخول  
 الا في الالام فصل اختلفوا في ان المفرد المعرف يفيد العموم حيث  
 لا عهد او لا او مشترك بين العموم وتعريف الجنس على اقوال والاعلم  
 انه يفيد تعريف الجنس بحسب صل الوضع وقد يفيد العموم من جهة





بالمرتبة الثانية كان باطلا ضرورة كون الجمع حقيقة في كل مرتبة  
 طريق الاشتراك المعنوي فالقول باختصاصه بالمرتبة الثانية  
 يحتاج له حجة أصح من قال بالعموم بأن الجمع حقيقة في كل مرتبة من  
 ورتبه فلو حمل على الجميع فقد حمل على جميع حقايقه فكان أولى وأحب  
 أولا بالنقض بالمفرد المتكرر فانه حقيقة في كل واحد على البدل ولا يوجب  
 ذلك حمله على الجميع وفيه ان البدلية تمنع ارادة الجميع لا على البدل وهو  
 الفارق والجواب عن الحجة هو ان اثبات اللغة بالترجيح والاستحسان  
 مع ان الأقل معلوم الارادة فكان أولى وفي له نزل مقالة المتبدل  
 على اشتراك الجمع بين مراتب اشتراكا لفظيا وروده بعد المنع من الاشتراك  
 بان استعمال المشترك في أكثر من معنى مجاز فلا يصار اليه عند عدم  
 القرينة وفيه نظرا لاستلزامه القول بدار اشتراك صريح الجمع بين معاني  
 غير متناهية وكونها مصنوعة باوضاع كذلك وذلك واضح الفساد ولو  
 ثبت مثله عنهم لا استلزم بطلان اشتراكه مع انه لم ينسب عليه احد من سبقه  
 وبانه لا العموم فكان مقتضاها البعض والتالي به لانه ترجيح بلا مرجح فكذا  
 مقدم الجواب ولا بالنقض بالمفرد فانه ليس للعموم اتفاقا فيكون  
 مقتضاها البعض ويلزمه الفساد المذكور وثانيا باخل وهو انه لا يلزم  
 من عدم اعتبار قيد وهو العموم اعتبار عدمه وهو الخصوص حق يلزم

الترجيح بلا مرجح بل هو القدر المشترك بين العموم والخصوص فيكون  
 صالحا لكل منهما وعند عدم الدليل يرجع الى الاصل في المقام وبان  
 اللفظ صالح للقلة والكثرة فاما وروى في كلام الحكيم مجردا عن المرتبة  
 وحسب حجة على الكل اذ لو اراد البعض لبقينه اخرج به الشيخ في حمله على  
 العموم حكمة واجب منه اولا بالمعاصرة بانه لو اراد الكل لبقينه اخرج  
 والجواب لا التزام بما قاله الشيخ حيث لو حملناه على الالهة والاجمال في  
 الاطلاق بالحكمة ونحوها الكلام عن الفائدة اما لو كان الالهة الاقل  
 معلومة فلا يجوز الرجوع الى الاصول فيما زاد ففضل اقل الجمع ثلثة  
 وعليه الجهد وقيل اثنان وهو ضعيف والنزاع في مصداق صيغته  
 لا في معناه لغة فانه ربما يصدق على اثنين لانه من الاجتهاد ولا فرق  
 بين انواعه ويلحق به اسم الجمع ولا حد لكثرة جوع الكثرة اتفاقا وقيل  
 اقل مع القلة ثلثة واكثر عشرة واقل جمع الكثرة ما زاد على اكثر القلة  
 والاكثر على عدم الفرق وجمع الجمع اقله تسعة لما تبادر ما فوق اثنين  
 وعدم تبادره فكان حقيقة فيما زاد مجازا في الاثنين واذا ثبت ذلك  
 عرفنا ثبت لغة ولكن يجوز اطلاقه على الواحد تنزيلا له منزلة جماعة  
 اخرج الخصم بوجوه منها قوله تعالى فان كان له اخوة وامرأه يشرك  
 الاخوين للاجماع على مجيها واجيب بان الالباء على احب دليل على

حكايات الاحوال اذا تفرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاحمال وسقط  
 بها الاستدلال واصل القاعدتين عن الشافعي والاولى فيما اذا سئل  
 عن يتي يتبع على وجه فاجابه بحكم من غير استفعال بين انواعه وافراده  
 وبصفات وقومه فيحمل على الردة العموم فيه نحو ما اذا سئل عن كلب  
 وقع في البئر فاجابه بنزع اربعين من غير تفرقة بين انواعه بل اطلق كما  
 بمنزلة قومه كل كلب وقع في البئر حكمه ذلك وكذا في جانب البره واحتمال  
 علمه بعمل الحاجة مرجوح في العادة فلا يقدح فيه كما اذا ابتدء من غير سوال  
 والثالثة فيما اذا حكى فعل المعصوم او فعل احد بحضرة في واقعة واهل  
 اختصاصه بها فانه لا يعمل على العموم نعم اذا حكى انه كان يفعل كذا كقوله  
 كان يجلس في الدين فانه يدل على استمراره على ذلك فيعمل المفسر  
 بين الخطابين ما وضع لخطاب المشافعة نحو يا ايها الناس ويا ايها الذين  
 امنوا وايتموا وصاوتي ونحوها لا يعم من تأخر عن زمن الخطاب بل حقيقة  
 في الموجوب حال الخطاب وعن جزمهم انه اجماع وهو مختار جهود اهل  
 الخلاف ايضا وذهب لاخرون منهم الى العموم والشمول واختاره في الوافية  
 من ان خطاب ورماقية غير الموجودين في مهابة الوصي والحق هو الاول  
 لئلا يخاطب المردوم بغير عقلا وعرفا وايضا الخطاب بوجه عدم نحو  
 لا تفهم وهذا من الخطابات الشافعية في الحرف واللفظ للتبادر وصحة

السلب عن غيره فاذا ثبت ذلك انقضى توجه الكلام نحو امتين والمعدوم  
 الامتين له فامتنع توجه الخطاب ليه وقول الشافعي بجوازه مكابح ناسية  
 من قولهم يقدم اخطاه النفس وجعلهم التكليف من ذلك باب وفيه خلاف  
 ذلك عندنا ومنع كون التكليف من ذلك الباب اذا لم تكلف طاب وخب  
 امرضا في لا يتحقق الا بتحقيق الطرفين المخاطب والمخاطب فاذا أخذ  
 احدهما انتفى والقول بمحدوث التكليف وقدم المطلب بغير حدوثه  
 التزام بمحدث التكليف بل لا شفاء الكل في لازل وهذا كاف لئلا  
 ان التكليف مشروط عندنا بالفهم ولا يقع في المعدوم مع ان المعدوم  
 اولى بان يفي من المجنون والعيال لثايم مع ان الشرع قد يفتي بتكليف  
 عن الصبي حق بل يخبر وهذا كاف لنا وتلك عندنا ظاهر للتقوى بان  
 والفتح العقليين وايضا اندر وض كون تلك اللفاظ موصوفة بالحاضر بحكم  
 التبادر وصحة السلب عن المعدوم والملحق عن الموجود والمعدوم  
 والاصل الحقيقة ولا يجوز العدول عنه الا مع جواز عقلا او لا ومع ثبت  
 القرينة على العدول ثانيا وحمل الخطابات على الشروط بالنسبة الى من  
 مجاز ان اراد التخليص والاستعمال لها في الحقيقة والمجاز به انه لا  
 لا اعلام الموجودين ما لم يلقفون فاذا وجدوا لا الى الحقيقة الحقيقية  
 لا متناعها ولا محيص من تعجب الخطاب على المردوم لعدم الفارق بينهما



في الاستدعاء مع انه حجاز لا بصار اليه الابحثة وما يقال ان تلك الخطبات  
 بالنسبة الى المحدثين من باب المكاتبة والمراسلة الى الثاني فكما  
 يجوز المطالبات الكتابية الى من يعيل اليه الكتاب بعد سنة او اريد  
 فكذلك يجوز للعام الجواب خاصة من سيوجد بعد مدة بهذا الكتاب  
 اذا اريد الطلب حقيقة والافراد من تلكا تبة هو العمل بما يشمل كتاب  
 عليه من باب الوصية والعلامة لا انما طلبة مع انه لا يكفي الاحتمال وجواز  
 ذلك بل وجب اثباته لانه خلاف الاصل احييت لمناجاة على العموم <sup>جوز</sup>  
 الاول ولم يكن الوسوء فخطبا لمن بعده لم يكن مرسل اليهم والتاليهم  
 اتفاقا فالمقدم مثله ومقبضه هو المذهب بيان الملازمة انه لا معنى لارسل  
 الا انه امر بتبليغ الاحكام ولا تبليغ لا بهذه العمومات وهي لا تتناولهم  
 الثاني ان علماء الاعصار لم يزالوا كانوا يعجبون على اهل الاعصار تلك  
 العمومات من غير ان يكون وهو اجماع منهم على تناولها لهم وموانع والجواب  
 عن ذلك باننا نسلم انحصار التبليغ في تلك الخطبات الشفاعة  
 برضا يعمل للشافعين بالمسافة كذلك يحصل اخيرهم بنفسه لدلائله  
 المارة الدالة على مساوكتهم لهم في العلم لا الخطاب ولا ريب فيه ومن  
 الثاني جواز ان يكون استدلال العلماء من جهة المشاورة في الحكم للخطا  
 كيف وخطا فيهم في الاصول معروف وثبت العلم للمعذور لا يضر في الشافعية

يستلزم المحدثين بل يتبين المعجزة بعد اوجود واستحالة الخطبات  
 فلا يرد عليه ما اوردته بعضهم بان الادلة الدالة على ثبوت الحكم لهم  
 من هذه الخطابات او يرجع اليه كالأجاء فلا يصح انا حجاج بها  
 لعدم شمولها للمعذورين واحتمال عليه بوجوه اخر منها ان قوله  
 من في انشاء اشياء واجباوها خطاب للمعذور والالتفات على  
 الحاصل ويدفعه انه استعارة عن سرعة رموز مشية الحمة والافليس  
 هناك لفظ وخطاب ولا قدرة للمعذور في الامتنان ولا فرق بين ذي  
 العقول والجمادات في ذلك وعليه يلزم جواز مخاطبة احاد <sup>العدم</sup> حين  
 وتجهظ ومنها ان دليل المصالح على تقدير تمامه لا يجري في حقيقة لان  
 المعذور مع الوجوب في رفاه الخطاب عنده سواء وفيه ان المعذور  
 ليس بعت فلا معنى للتسمية بين الشيئين والاشياء ولو ثبت ذلك كان  
 سواء في العلم لا جواز توجيه الخطاب نحوه وهو محل النزاع ومنها انه  
 تعذر ما طلب الناس قبل الخلق بقوله الست بكم كما هو في الآية <sup>يحق</sup> فلو  
 لما وقع وضعف بين لانه خطاب لهم بعد اخراجهم في المذموم فهو باء  
 كالذرات كما هو في الآية واذا خذ ذلك من قوله من فهو هم ذرية  
 واشهدهم على انفسهم الست بكم قالوا بلو الآية كيف وقد تقرر عند  
 جماعة ان ما السكينة وحسب ان يكون اثنين لئلا يمتدح وفي كتاب

نقول الأصل عدم ثبوتها لهم الا انه ثبت اشتراكهم في التكليف <sup>طريق</sup> <sup>للمحتاج</sup>  
 في تلك الايام بالضرورة من الدين بحيث لا يرتاب فيه احد من المسلمين  
 بل يعرفه اليهود والنصارى انه ديننا وكان هكذا في الاديان السابقة  
 ايضا لا يرتاب فيه احد عالم يات نسخ في شريعتهم لثبوت بني اخرا اليهم  
 بنسخ شريعتهم ولما كان بناء خاتم الانبياء فكان دينه باقيا الى يوم تقوم  
 الساعة كل من وعد واستكمل صار مكلفا باحكامه وشرعه لان حلال  
 محمد حلال الى يوم القيمة وحرامه حرام الى يوم القيمة وحكم الله في الاولين  
 والامين وفرض عليهم الامن غلة او حادثة تكون الاولون والاخرون  
 في منع المحرث شركاء والقرابين عليهم واحدة بسبل الاخرون عن اداء  
 القرابين كما سئل الاولون ويحاسبون به الحديث كفاك في ذلك الا  
 استدلال العلماء في الاعصار والامصار بتلك الخطابات من غير تكبير  
 بل بالخطابات المذكورة للموجودين حال الخطاب وان غابوا عن مجلس  
 الخطاب لان الخطاب من الله تعالى فلا يتفاوت بالامكنة ويظهر من جم  
 عدم شموله لعل لتفاوت احوال الحاضرين والغائبين في كيفية فهم  
 الخطاب نحو قوله تعالى واذا قرء القرآن فاستمعوا واضعوا اذانكم لعل  
 ان ذلك في القرءاء خلف الامام فلعلمه في مجلس الوحي كان قرينة على  
 اختصاصه بخصيت عن الغائبين فخطابهم بذلك مع ارادة الخاص فتح

موجب في شمول الحكم لهم ان يكون بدليل حج اذا ثبت الاشتراك  
 لنا معهم فالاصل ذلك كما يدل عليه شيخ العلماء في الاستدلالات  
 في انبات التكليف لنا الا ان ثبت خلافه اولا بل الاصل عدمه ولا  
 اشتراك حتى يثبت والوجه اصاله الاشتراك مع اتحاد الالحوال  
 ومنفاه اذا حتم الاختصاص يقوم فالاصل عدم ثبوت الحكم  
 في محل الشك مثلا اذا احتمل ان يكون صلوة الجمعة وجوبها مشروطة <sup>مقصود</sup>  
 السلطان العادل لم يصح الاستدلال بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا  
 اذا قضي اليك الصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله لاحتلال <sup>مقتضى</sup>  
 بواجدي شرعه وهو حضور السلطان العادل بقى الكلام في الممنوعة <sup>كروا</sup>  
 فيها وجهين احدهما يجب علينا الجنب عن فهم الحاضر بتلك الخطابات  
 على المختار لانهم الاصول في امنى طبة فالجدة هي منهم وادلة الاشتراك  
 اما تقتضي الاشتراك في التكليف لا التعويل على الفواهر بل يستدعي  
 الاشتراك فيها مفهوم منها بخلافه بناء على العموم تصح الخطاب لنا  
 بما له عندنا واداة خلافه بل نصب القرنية الواصلة بنا وبنفسه  
 لانه لم يعهد من العلماء في ابواب الفقه رجوعهم الى الاصول بعد ذلك  
 مجرد الشك في وجود قرينة على خلاف تلك الفواهر مع ما يجب ذلك  
 عدم العموم فلعلمه كان ذلك دليلا على اصاله عدم القرينة على خلاف



موجب على اللفظ على ظاهره الثاني الخطابات المطلقة على القول بالشك  
فعمل على اطلاقها في حقنا عند عدم ثبوت التقيد من خارج يتخذ  
النصف اولاً انما خطاب لنا ايضاً بخلافه بناء على عدم شمول فانها  
مع اختلاف النصف لا تحمل على الاطلاق كصلوة الجمعة حيث امر بالسجدة  
اليها من غير تقيد بجنود السلطان العادل او نايبه الخاص مع تحققه  
في حق الحاكم فان جعلنا الخطاب مخصوصاً بالحاضر لم يكن في اطلاقه  
دلالة على نفي الاشتراط بذلك لتحقيقه في حقهم والواجب لمشروط مطلق  
بالنسبة الى الواحد من الشرط وان جعلنا مننا ولا لغيرهم ايضاً في اطلاقه  
على عدم اعتبار شرط المذكور لان منهم من لا يتحقق الشرط المذكور  
في حقهم فلا يصح الاطلاق ولو قيل الاصح منعقد على ان كل حكم يتعلق  
بالمسماة به لم يكن في حق غيره كذلك قلنا اطلاق ذلك لم يل اطلاقاً  
ان كان من جهة وحدان الشرط فلا يثبت في حق غير الواحد ولا يثبت  
ومع الاحتمال وجب الرجوع الى الاصول **مسألة** الصبي المفرقة كالمخل  
والنجل لا يشمل بالوضع غير المخاطب بها ولما المشاركة بالدليل من  
الخارج كالإجماع على الاشتراك وقوله حكيم على الواحد حكيم على الجماعة  
وكذا خطاب الرجل للمرأة وبالعكس وفي اصالته الاشتراك فيما عدا الاحكام  
المختصة باحدهم كاحكام الحيض والنفس وحلية لبس الجير للمرأة

وهو ممتنع للرجل او الاصل عدم الاشتراك حتى يثبت وجهان البحث  
الثاني في التخصيص وفيه مقدمة وصول اما المقدمة فاعلم ان  
التخصيص عبارة عن قصر العام على بعض ما يتناولها وقد جرت به  
اخراج بعض ما يتناول الخطاب عنه واورد عليه بان الخطاب يتناول  
ما اخرج عنه واجيب تارة بان المراد ما يتناولها لولا الاخراج كما  
يقال هنا عام مختص مع ان المختص لا يكون ما ما وتارة بان المراد  
ما يتناولها وصفا وان لم يكن مقصوداً وهذا الذي يخرج المطلق منه  
بخلافه على الاول وقد يطلق التخصيص على قصر المركب على بعض اجزائه  
كما يطلق عليه العام باعتبار مسئوله لها في مثل العشرة عاماً وفقرها  
على بعض اجزائها تخصيصاً مرة في دخول الجمع المعرف المعهود في العلم <sup>عند</sup>  
ونصره كذلك فان قلنا عام فقصره تخصيصاً والا فلا والتخصيص متصل  
وهو مالا يستقل بنفسه وهو خمسة امور استثناء، والشرط بحر الكرم العبد  
ان كانوا صالحاً والصفة نحو اكرام الرجال العلماء والعناية نحو اكرام النساء  
لانه ان جعلوا وبدل البعض نحو اكرام الناس علماءهم ومفصل وهو  
ما يستقل بنفسه نحو اكرام الناس ولا تكرر عمره اعطيا كما في مثل با  
فالق كل شيء يخرج الذات عنه وفيه ان الذات المقدمة ليست رتبة  
في الشيء كيف والي من مشيئة او لغتها نحو خلق لهم ما في ان رضى

واما ما ذكرنا من انه عليه وعزت عليكم الميتة فاعمال مختلفة  
 في معنى تخص الى كرم هو والمستهور الى بقاء جميع يقرب من مدلول  
 الحاء ويحوز الاستعمال في الواحد على سبيل التظيم وقد يفسر الجمع  
 اقرب مما فوق النصف والا قرب الرجوع فيه الى العرف وقيل الى  
 ان يبقى جمع غير محصور وقيل الى الثلثة وقيل ثلثان وقيل الى الواحد  
 واصل حاجته فقال ان كان بالاستثناء او بدل البعض جاز الى الواحد  
 نحو عشرة الاثنتي عشرة واثيرت العشرة احدها وان كان بمفصل غيرها  
 كالشرط والصفة العاية وكان بمفصل في محصور قليل حاز الى اثنين  
 نحو قلت كل زنديق وهم ثلثة او اربعة وفي ق ولعله ناظر الى صدق  
 تلك العيون مع الثلثة واكثرها اثنان وهذا من الشواهد على ان الحاء  
 عدم حاق على جماعة المعهودة كما استرنا اليه وان كان التخصيص بمفصل  
 في عدد غير محصور وفي عدد محصور كثير فكقول الاكثر والا قرب قول  
 اكثر من اذ اعتبر العلاقة العموم والخصوص واما اذا استعير  
 عدم عن واحد عليها ومبالغة جازة فضلا عن اكثر ولعله خارج عن  
 مدح حيث ان الظاهر انما هو حيث كانت العلاقة العموم والخصوص  
 معدومة في اجام المستعمل في الواحد مبالغة ليس من باب التخصيص  
 بل هو منع من العظمة لم يعتبر فيه العموم بوجه من الغناء في الجواز

المسارق للصحة وعدمه مساوق للغلط كالاستثناء المستغرق للعام لا  
 الاستثناء المستغرق لا يقبل مطابقة في الاقارب لانه رجوع وقبل بخوله  
 على مشق الاستعانة لعدم ثبوت اكثر من واحد عليه وان كان الاستعمال  
 غلطاً نعم لا يجهل عليه لكتاب وكسنة اذا عرفت هذه فنقول لنا ان العلاقة  
 المذكورة انما تعتبر حيث يساعد عليها الطبع كما مر تحقيقه في اويل الكتاب  
 وهذا الحكم الاستقراء انما يتحقق بين المجموع وما يقاربه دون مطلق لا بجا  
 وكأنه مراد من استدلال فيه لفتح كل مرانته في البستان وفيه الاف وقد اكل  
 واحدة او اثنين او ثلاثة وكذا قوله اكرم كل جالك وفسره يزيد او مع عمرو  
 وجلاءه كناس عموما ولا كذلك اذا فسر بما يضرب من مدلول العام فان  
 مرادهم بالفتح ما يساوق للغلط لا مجرد الاستنباع وخروج اللفظ عن حد

عدم منافاة الجواز واجتهاد عليه في عدم ورود مثله عن الحق والاحتمال  
 مع بقاء جميع يقرب من مدلول العام وفيه انه لا يقتضي الاستوقف  
 في الجواز لا فيه واقعا فلوا شملت رواية عليه لا يمكن ذلك مرعفا  
 او ارتكابا لتاويل فيها لاحتمال جواز ذلك في الواقع ومثله كلامه في  
 استعمال اللفظة للحقيقة والمجاز واستعمال المشترك في اكثر من معنى  
 اخرج من اجازته الى اثنين او ثلثة مما قيل من الجمع من ان اقله اثنان  
 او ثلثة نفيها هذا على ذلك واجيب بان الكلام اقل مراتب التخصيص

استعمال كالموضع بان يرد في الواضع كيفية اذ قد من  
 التوقيفية والقدر الثابت هو



لغة اني اقل مراتب الجمع فان الجمع ليس عام ولا دليل على الاطلاق الحكيم هو  
او يد عليه انه اذا ثبت ذلك فيهما كان العام جمعا ثبت في غيره بعدم العول  
ما فعل واجيب عنه بان العام المختص مجاز والجمع اذا استعمل مجازا لا يلزم  
بقاءه على الحقيقة وبان من لم يثبت تحقق الواحد او الاثنين والملاشتر  
ينكر ذلك في الجمع المعروف ايضا حجة من جوزه الى الواحد **أمور الأول**  
استعمال العام في غير الاستغراق محال على الصحيح وليس بعض الأفراد  
او من بعض فحقوا الواحد واجاب عنه تم بالمتنع من عدم الأولوية  
لان الأكثر اقرب الى الجميع واعترض عليه في لم يأنه يوجب ارجحية ارادة  
الأكثر لا امتناع ارادة الأقل كما هو المدعى وفيما ان غرضه هدم  
بنيان الدليل المذكور بانبات الأولوية لا انبات المدعى بذاك  
لنتيجة علمية ذلك وعوضا بانه بان الأقل متيقن الارادة فتكافؤ الأولوية  
ففيه مصادرة لا واجب يمنع من ارادة الأقل فكيف كان متيقن الأولوية  
على انصاف الأولوية لا توجب أولوية الاستعمال في الأقل فربما توجب  
أولوية حل غيره عند ذلك وهو خارج عن البحث ان قلت غرض المستدل  
انما هو ان الاستعمال لما صح بعلاقة العموم والخصوص وليس بعض الأفراد  
فيمنع عنه احواله لمذكور قلت كون العلاقة مجرد العموم والخصوص  
بلا علاقة مرتبة خاصة من العموم والخصوص وهي الكثرة المتعارفة الى

الى الحقيقة وهي المصحح للاستعمال لا العموم والخصوص محتج في ذلك  
لا يتفاوت بين المراتب ولا الكل والجزء كما توهم بل بغير تساوي الأجزاء  
بينها حيث لا يشترط استعمال الكل في الجزء بل بغير كما في بعض الأجزاء  
مدلول العام كل فرد فرد لا مجموع الأفراد ولو صح صح ذلك في العام **المجموع**  
لا الأفراد بل العلاقة هي المشاهدة الناشئة عن الاشتراك في صفة  
الكثرة وهي بين الأكثر والجميع وما قيل من ان العموم والخصوص علاقة بين  
مصرح به في كائنات الصوليين وغيرهم بالأكبر بل هو محل الاتفاق فحينئذ  
لا يمكن كونه علاقة بخصوصها معدودة من العلائق عندهم وإنما تترك كونه  
علاقة مطم بل بشرط بقاء جمع يقرب من الحقيقة فيكون متما من المشاهدة كما  
هو المفهوم من ثم حيث جعلها منها هنا كيف والمتهود من جوده **مختص**  
لما الواحد بل الى الأقل واسندوا فيه الى استفحاح ذلك عرفا ولو كان ذلك  
من العلائق المعنوية مع عدم صح ذلك **الثاني** قوله تعالى وبالله يحفظون  
والمراد به هو الله سبحانه وفيه انه خارج عن البحث لان العلوم في صفة **عموم**  
الجميع وانما لتعظيم تنزيل الواحد منزلة الجماعة على ان يحفظوا  
بأوعية العلم امكن ارادتي الجمع ايضا **الثالث** قوله تعالى الذين آمنوا  
الناس قد جعلوا لكم والقائل نعيم ابن مسعود في اتفاق مفسرين ومفسرين  
اهل اللسان واجيب بخروجه عن البحث في تخصيص العلم والناس **المجموع**

على عشرة ما يؤيد على قيمة التوب وحجوا التجوز في التوب ليس داخل  
 في الاسم لا حقيقته ولا توبها لعدم ادعاء المقوله ايضا على المعنى حمل على <sup>نقطة</sup> الاطلاق  
 على ما قبل ويؤيد مختار قول النخاعة الا للاستثناء ولا استثناء لغة الاخراج  
 والاخراج في الوحيين حقيقته بلا ريب حجة الاشتراك لعله الاستعمال فيها  
 والاصل فيه الحقيقة والحوايل نراهم وانهم من الاشتراك معنى ايضاً بل هو مقلد  
 في الاشتراك لفظاً منفصل الاستثناء من النفي اثبات وفي العكس بالعكس  
 وفاقا لجمهور العلماء خلافاً للحقيقة في المقامين فاجابوا اعلاماً بالسكوت  
 وعدم الحكم لا الحكم بالعدم وقيل خلافاً لهم في الاول دون الثاني ولعله توهم  
 من اصل البراءة لا دلالة اللفظ مع ان المفهوم قد يخالفه فكان عليهم <sup>تخصيص</sup>  
 الاثبات بصورة المعاصرة فاطلاقهم دليل على فساد هذه النسبة لنا  
 البتة دعواً وان كلمة التوحيد تفيد بلفظه اتفاقاً والقول بدلالة لها  
 شيئاً ظاهراً لفساد لان النسخ كان يقبله من اهل البادية الغير المصلحين  
 حال الشرع او من غير تفتيش من اطلاقه وتبعته في الاستعمال وهكذا  
 علماء في الاعتقاد والاعتقاد فلو كان الاستثناء اطلاقاً بالسكوت عن  
 حكم المتن لم يكن لا اله الا اقراراً بالوحيية مع ان اقراراً اتفاقاً وشكلاً  
 لا خلاف عند العقلاء في وجود صانع مدبر للعالم انما الخلاف في امر  
 في التوحيد والتعدد وفي تقيض ذلك الصانع المدبر لنظام العالم فيقول انه

الدهر وقيل بطبيعة الكل فيعرفون بالدهرية والطباعة وكل توب من  
 الحكماء وعندنا لا يعرف الا بالآيات مثل خالق السموات والارض  
 ومبدئ السرى والمغرب وصفات الجلال والجمال كما هي القيوم الا الى الله  
 وكلما عينوه فهو من النواقص الحاشية فاذا نفى الهة غيره ثم فقد  
 اعترف بالهية ثم من حيث حصره الله فيه سبحانه ربح فلم يلزم عدم اعترافه  
 بالوحيية ثم كلمة التوحيد قلت لا ريب ان ليس اقراراً بها وان استلزم  
 ذلك حصر الصانع فيه ثم عنده والاجماع على ان هذه الكلمة اقراراً بالوحيية  
 ويشكل ايضاً بان الاسلام لا بد فيه من الاقرار بالرسالة وهو يستلزم  
 الاقرار بالله ثم فهو مستفاد من اعترافه بها ونفي الغير من كلمة التوحيد  
 فبذلك ان الاجماع انما انعقد على ان قوله لا اله الا الله اعتراف بالله  
 ونفي ما سواه وان لم ينضم اليه قوله محمد رسول الله ولشيد باقتدار اجماع  
 اهل العربية على ان الاستثناء اثبات والعكس نقله حاشية ووله بان  
 تعبير عن عدم الحكم بالحكم بالعدم حيث انهم لم لا داعي اليه بخلاف ما  
 وايضاً لو كان في حكم السكوت حار جاً في القوم الا ان يد ادريد خوارج  
 بما سكت عنه ومناده طعناً وليس الا لفهم المناقضة في الكلام قد  
 اية ما قلناه واستدل الحنفية مثل لا علم لا بحقيقة ولا ملوكة الاستحباب  
 ولا نجاح الا بولي فانه هل الاستثناء من النفي عن الاثبات لدن على نوت



يعلم مجرد الحيوة والصلوة بالطهارة والسكاح بالولي والتالي باطل  
 بالفروقة والاتفاق لتوقفها على امور اخرى والجواب بله طالم يكن  
 المستثنى من جنس المستثنى منه في الامثلة المذكورة فلا يمكن الاخراج  
 الا بقدر اما في جانب المستثنى اى لا علم الا علم متلبس بحيوة ولا صلوة  
 الا صلوة مثلية بظهور ولا سكاك الا صادد عن ولي او المستثنى منه اى  
 لا علم الا باقتضائه بالحيوة وهكذا والمظهر في تحقيقها الا بهذه وقد يحتمل  
 على المبالغة والحر لا يعانى على ان مفادها ليس الا اثبات الحكم والصلوة  
 والسكاح مع الحيوة والطهارة والولي في الجملة وعلى وجه الاممال لا مظهر  
 والموجبة الكلية ولا ريب لعدم ما يقتضى العموم في هذه الامثلة واحتجوا  
 بان الاستثناء انما هو لرفع الحكم السابق وهو اعم من الحكم بالرفع وفيه منع  
 بل الحكم بالرفع **سئل** اختلاف في تقرير دفع التناقض المتوهم في الاستثناء  
 بحسب الظاهر حيث ان مدلوله مناقض لمدلول الجملة التي قبله حيث انها  
 تقتضى مستثنى في الحكم وهو خارج عنه ولم في دفعه وجوه ثلاثة  
 الاول المراد بالمستثنى منه تمام معناه لكن لا يسند اليه الحكم الا <sup>بعبارة</sup>  
 الاخراج فلا يتعلق الاسناد الا بالباقي وهو ما عدى المستثنى وخارجه  
 جماعة منا ومن العامة كالفاضل والحاجي والثاني المراد بالمستثنى منه  
 ما عدى مستثنى مجازا مثلاً لثلاثة اشتملت العشرة في السبعة

الطلاق لكل على البعض والاستثناء قرينة المحاذ واخاره السكاك وسمه  
 جماعة الى الاكثر والثالث ان مجموع المستثنى منه والمستثنى واداة الاستثناء  
 موضوع للباقي ومستعمل فيه وكلمة واحدة له ولا سند ترفع عليه وهو  
 الحكمي من العاقبة اى يكره في المثال المجموع اسم للسبعة كلفظ السبعة  
 واكمل مشتمل بين وحدة الاسماء فليس هناك اسنادان باسنى والاثبات  
 بالنسبة الى المستثنى بل من التناقض او الرجوع واسطها الاوسط <sup>بطلان</sup>  
 الاخيرين ولا ريب اما بطلان الاول فلانه يستلزم ان لا يكون الاستثناء  
 من النفي اثبات وقد ثبت انه اثبات وذلك لان النفي في قوله ليس له  
 على شئ الاضحية مثلاً يخرج عن الشئ قبل اسناد النفي اليه فكان سكوناً  
 منه بل يلزم العكس ايضاً والتالي بط فالمتقدم متل مع ان المساق الى الابدان  
 من اكرم العلماء الاغمر هو ان الاستثناء كاشفة عن ان المراد بالعلماء  
 من سواه ولا مانع منه فلا يحتاج الى رتبات وضع جديد للمركب <sup>وصيل</sup>  
 عدمه فلا الى اعتبار الاخراج قبل الاسناد الذي يقطع غشاه في هذا  
 على ان المراد بالتناقض ان كان بطل الخطاب فلا يصير فيه عدم فتح فيه <sup>بطلان</sup>  
 ولا عرفاً وان كان بما عولق من الخطاب حقيقة فم خروجه ان المقصود  
 بالذات منها انما هو ما عدى المستثنى اجمع الاول بوجوه منها اجمع اخرى  
 عدالة الاستثناء المتصل اخرج بعض من كل ولو كان المراد ما عدى المستثنى

متى يتم الطوال الحكم على كل واحد ولكن لا مطلقا اذا انقضت بالطول و  
 مراد اكرم طوال بنيتيم في بعضهم وهو يؤيد موهبه ولهذا يجب ان يقال  
 واما انفسارهم فلا يكثر منهم وكذا اكرم بنيتيم لا الجهمال منهم الحكم  
 على كل واحد بشرط انصافه بالعلم او الحكم على كل واحد بعد اخراج الجهمال منهم  
 وكذا احوال في المنفصل مثل اكرم بنيتيم ثم يقول لا يكثر الجهمال من بنيتيم  
 معناه اكرم علماء بنيتيم وانت خبير بذلك كله بتلك حارجية عن  
 فاعلم العرف واللفظ ومنهج السداد وقوله اكرم بنيتيم الى الليل او ان  
 دخلوا امدار خارج عن الابواب اذا التخصيص هنا ليس متوجها الى العام وهو  
 متى بل الى زمان الاكرام المستعار من الاطلاق وكذا ان دخلوا امدار  
 مريد بالعام خصوص لدخولهم بل العلم مستعمل في العموم وانما شرط  
 قصر الحكم وليس من باب تخصيص العلم ومثال المناسب اكرم الناس ابدا الى  
 ان ينقض وكما جاءه كيد فاكرومه ان اكرمك واما اكرم بنيتيم الطوال  
 فلا ريب ان المراد بنيتيم لو كان معناه العام لزم التناقض لدخوله في الحكم  
 ولا يخرج ما عتبار اوصاف ناسيا فوجب ان يراد بهم البعض المنفرد بالطول  
 واما حمل مجموع الصفة والموصوف على بعضهم فهو مجاز اسند وكذا في الاستثناء  
 وهو ان السقوط فانه فرار من مجاز الى مجاز فاسد واما قوله او الحكم على كل  
 واحد بعد اخراج الجهمال فهو ساقط ايضا الامر في البحث السابق ان ذلك خلاف ما

ملحة والعرف حجة القول بانه حقيقة بعبارة وجوه الاول انعام كان  
 متناولا للباقي حقيقة قبل تخصصه والتناول باق عدم تغييره  
 طوع عليه عدم تناول العرف وهو لا يوجب كونه مجازا فيما يتناوله وجوب  
 ما ينقض اوله باستعمال الانسان في خبره فانه المحجة حاربه فيه وليس حقيقة  
 اتفاقا وباعدا ناسيا وهو انه كان يتناوله قبل التخصيص مع خبره  
 ذلك بعده ليكون حقيقة وانما في السابق انعام في انعام في ذلك  
 ان حقيقة ويدفع ان الباقي يسبق وانعام بعدا لمخصص من جهة قرينة  
 لاس حاق الملقط وليس ذلك من ايات الحقيقة وهذا يتبادر الى العموم بدو  
 وهو كاذب حقيقة لانه كل مجاز حقيقة ظهوره في معناه المجاز في جو  
 نصريه والتالي به اتفاقا حجة القول بانه حقيقة ان كان ساقيا غير محصور  
 ان معنى العموم كون ملفظ متناولا لما يخص في عدد وفيه منع بل العموم هو  
 وقبل خلط بين ملفظ عام وصيغة حجة التفضيل ان استند وعندهم ان  
 احدهما اعم حال انعام لمخصص متصل بغيره ما حوجه وانما في ذلك  
 يفيد ان مخصص فلا يكون مجازا في مجموع عدد من متصل عدد  
 البعض حقيقة ويدفعه انه لا يجب في انه لا يفيد به في عموم  
 بل بانعام المخصص لانه قرينة على مجاز كغيره من المجازات مع مرجع  
 لا ما قيل في دفع تناقض الاستثناء من انه اخراج ثم اسند وعرفت فساد



و الثاني لو كان التخصيص بما لا يستقل موجبا للتجاوز كان نحو مسلمون للحجاجة  
 واسلم يحمس والعهود وايضا نسبة الاحمسين عاما مجازات والباقي باقساما  
 باطل اما الاولان فاتفقا واما الاخير فالتزام الخصم فالمقدم مثله بان  
 الملازمة هو ان كل من المذكورات قيد بفيد صار هو كالجزء له وصا  
 غيره و وضع له وقد جعلتم ذلك موجبا للتجاوز فالفرق تحكم والجواب انه  
 قياس في اللغة مع الفارق لان العام وضع بشرط المطلق والمطلق بشرط  
 فالتخصيص ينافي وضع العام واستقيد لا ينافي وضع المطلق كالطلاق  
 الكل على الفرد وان ارد ان المخصص والمخصص حقيقة في الباقي نحو مسلمون  
 للحجاجة لجامع ان كلا منهما كلمة واحدة مركبة فحينئذ منع كون مسلمون كلمة واحدة  
 موضوعا بوضع واحد للجنس اسلم في ضمن الجماعة بل مسلم وضع للجنس والعدد  
 للجمعية فكذا في المنقيس وغاية الامر اثبات كون المركب من حيث التركيب  
 حقيقة والكلام في المفرد يخفى العام ويجوز ان يكون المركب حقيقة بحسب  
 وسعة النوع التركيبي والمفردة مجازات سلمنا الوحدة في المنقيس عليه  
 يكون مجموع كلمة واحدة من فالكيفية تمنع المنقيس واما المثال الاخير فلان  
 فيه اوضح وهو مجاز عندنا حجة القاصي هي الحجة المستقدمة الا انه اخرج الصفة  
 كونهما عنده من المستقبل حجة عبد الجبار ما تقدم الا انه استثنى الاستثناء  
 فلا تخصيص عنده منهما لكون الاخراج قبل الاسناد فالعام متحمل في معناه  
 عنده

والجواب بغير ما سبق حجة الرازي بان العام غفلة كقرب الاحاد على  
 ما مضى عليه علماء العربية فكذلك مجاز اذا ظهر بطلان اداة لبعض  
 فيها فكذا فيه وفيه منع ستاويهما في جميع الاحكام لتعدد الوضع في الاول  
 دون الثاني ومخالفة وضع البعض لا ينافي موافقة البعض حجة بغير  
 من تحريم مختاره بغيره ولا يخفى انه لا فائدة للمسئلة في الفقرة فصل  
 اذا خصص العام بمجمل فليس بحجة اتفاقا فان كان مجملا من جميع لوجود  
 ففي الجميع نحو احلت لكم بهيمة الا نعام الا ما يتلى عليكم وان كان في الجملة  
 فيحمل الاجمال نحو اقبل الكفرة الا بعض اليهود واما التخصيص بمبين فانه  
 بين صاحبنا الحجة في الباقي وحكاية في عن حقيقة مخالفتنا ايضا وفي  
 ونقل بعض اصحاب اتفاقهم عليه وبؤيده عمل الفقهاء وهو الحق و<sup>خلفت</sup>  
 العامة فمنهم من قال بعدم الحجة معهم ومنهم من قال بالحجة وكان المخصص متصلا  
 ومنهم من قال بالحجة في اقل الجمع ومنهم من قال بالحجة فيما كان العام متصلا  
 من الباقي قبل التخصيص كالمشركين بالنسبة الى الحربي بخلاف لارق فانه  
 لا يضر ان اذهن منه لاس من مرق ديج دينار من لحد ومنهم من خص الحجة بما لا  
 العام قبل التخصيص غير محتاج الى بيان كالمشركين قبل خرج بدني بخلاف  
 ايموا صلوة قبل اخرج الحايض ودما يق ان المخصص أقوى من غيره  
 اعد من حقال التخصيص لنا هو في اداة بباقي عرفا وبناء على

من غير فائدة بل لانه يخالف ما بلغهم من طريقة الاستعمال وفيه ان  
 عدم ثبوت جواز استثناء الأكثر لا يقتضي رد استعماله اذا ورد في مورد  
 كما اذا اشتمل عليه نص وهو محل التمسك وقد مر دلالة الايتين على جواز  
 اخراج المساوي وكفى بذلك في جلال ما اسسه هنا وقد عرفت انما  
 ان الاستثناء موضوعه مطلق الاخراج حكم التبادر والاستعمال ولا يحصل  
 لما ذكره في الجواب عن الايتين كما لا يخفى وهو ان العاوين صنف واحد  
 فلا يلزم من اخراجه اخراج الأكثر وان اكثر افراده قلت كلما مثلوا به  
 الاخراج الأكثر من هذا الباب بخوله على عشرة الاستثناء في الجواب عن تنافي  
 اقوالين في البابين لعلمه هو ان مرادهم بجمع يضرب من مدلول العام هنا  
 كثرة لبس الاحكام لا جمع اقرب الى العام من الباقي وهذا لا يلزم عدم  
 جواز اخراج الأكثر لعلمه لذا استرط بعضهم ان لا ينتهي الى حد البشاعة  
 والاستعجاب ثم اذا لم يثبت رخصة الواضع في استعمالها في اخراج الأكثر  
 فما في قوله وما استعمل في الأكثر في بعض المولد مجرد استعمال وهم اعلم من  
 الحقيقة ان قلت مراده انما حقيقة في اخراج الأقل قلت كلام القوم ليس  
 في حقيقة والمجاز بل في الجواز وعدمه بـ الا ان عدم جواز اخراج الأكثر  
 ويدفعه الدليل جـ لم يرد في استنباطه على عشرة الاستثناء واستعماله  
 عدم وليس الاستثناء الأكثر وفيه لعلمه من جهة الاطالة من غير فائدة

استأخر مع كل مورد ليس كل ومستند بغيره لا قال غير صحيح  
 وانه اذا تكرر الاستثناء فان كان يحاطت بخوله عشرة الما واحد او  
 الاثنين او الثلاثي انيد من الاول او مساويا بخوله عشرة الما ثلاثة  
 الا خمسة وله عشرة الا ثلثة رجعا جميعا الى المستثنى منه اما مع احص  
 فلو جوب اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم كما جملة او ا<sup>حقة</sup>  
 ولا فرق بين حرف الاستثناء وعدده ولا بين زيادة الثاني على  
 الاول ومساواته ونقصانه عنه واما مع زيادة الثاني على الاول او  
 مساواته فلا سنلزامه العود الى الاقرب الاستغراق وهو قد عرفت <sup>هنا</sup>  
 سابقا فيصان طامه عن البعد بعودهما معا الى المستثنى منه الا ان في  
 المساوي يحتمل تأكيد ويرجع معه الى الاصل الى ان يقال الاميل في  
 الجوارات عمل الكلام على التأسيس وفيه نظرية مقام الفاعل برؤا علم انه  
 لا يلزم من عودها معا اليه حجة ما بل ان لم يلزم استغراق الجميع المستثنى منه  
 صحيح كالمثاليين والا فلا لكن ان لم الاستغراق من الثاني خاتمة خوله  
 الا خمسة الا خمسة او الا ثلثة الاربعة اعما الثاني خاصة دون الاول <sup>عشرة</sup>  
 هو الذي اوجب عناده وكذا مع الخطب سواء كان الثاني مساويا  
 مثل الا خمسة الا خمسة او اريد مثل الا ثلثة الا بـ او اقصى نفس موسعة  
 الا ثلثة فان لم يكن حاطف ولا مساويا ولا اريد بل كان <sup>عشرة</sup> بعينه



انه يمكن عوده الى المستثنى كقوله له عشرة الا تسعة لثمانية ورج كل  
 مال الى مثله من المستثنى لقربه اذ لو عاد الى الجعد لزم ترجيح على  
 الاقرب غير مرجح وعوده اليها يوجب التناقض اذ المستثنى <sup>المستثنى</sup> والمستثنى  
 معنى همان نفيا واثباتا كما قرئ في قوله في المثال تسعة لان قوله الاول  
 افراد بعشرة حيث انه اثبات والاستثناء الاول نفى للتسعة منها الا انها  
 وارد على اثبات فيسقط واحد واستثناء الثاني اثبات للثمانية لانه استثناء  
 من فيسقط فيكون مبقيا فيضم ما اثبتته وهو الثمانية الى ما بقي وهو الواحد  
 وذلك تسعة ولو انه ضم الى ذلك قوله الا سبعة لاستتبعه وصل الى الواحد  
 لزمه خمسة لانه ما استثناء الثالث نفى سبعة مما احتج معه وهو تسعة  
 فيبقى اثنان وما راجع اثبت ستة فبقي ثمانية وبالجائز صادر ثلثة وبالسابع  
 سبعة وبالباق اربعة والثامن ستة وبالباق وهو الواحد فيبقى منها واحد  
 فيبقى تسعة وفيما به ثلاثة طرق احدها وهو اسهلها طريق اجمع وهو تجميع  
 الاعداد المستتبة وهي ما تبدي به كالازواج في المثال والاعداد المنفية هي  
 ما يتناولها كالفرد في المثال لا خصوص الازواج في المثبتة والافراد في  
 المنفية كما هو موطن وسقط الثانية من الاولى مما بقي فهو الباقي وحيلة  
 استنباط في المثال ثلثون والمنفيات خمسة وعشرون والباقي بعد <sup>سقط</sup>  
 الثاني من الاولى خمسة وهو المظن ولو قال له على احد عشر <sup>سقط</sup> <sup>لها</sup>

الى الواحد كان حيلة المثبتات هي الافراد ستة وثلثون وحيلة المنفيات  
 هي الازواج ثلثون فبعد الاستقاط يبقى ستة ولو كانت اصل احد <sup>انسان</sup>  
 منفيا نحو ليس له علي سبي الا عشر الا تسعة الى الواحد كان في المثال  
 حيلة المثبتات هي الازواج والمنفيات هي الافراد فالباقي خمسة اجزا  
 ثالثها طريق اجبر والنقص بان يحيط المستثنى الاول من اصل المستثنى  
 كما عشرة في قوله على عشرة الا تسعة الى الواحد وتجب بالثاني ونقص  
 عنه الثالث وهكذا على الترتيب ففي امثال اسقط التسعة من العشرة  
 يبقى واحد وجبر بالثمانية صادقة تسعة ونقص منها التسعة يبقى اثنان وجبر  
 بال ستة صادقة ثمانية ونقص منها الخمسة يبقى ثلثة وجبرت بالاربعة صادقة  
 سبعة ونقص منها الثلاثة بقيت اربع وجبرت بالواحدة صادقة خمسة  
 وهكذا في الامثلة ولو كان اصل الكلام منفيا اثبت الاول وسقط الثاني  
 الى الاخر بعكس المثبت ثالثها ان تبدي بالاجزاي الواحد وتخطه ما به  
 ثم باقية ما يليه وهكذا الاول فالباقي هو الباقي ففي المثال اسقط  
 الواحد من الاثنين فبقوا من الثلاثة فبقوا من الاثنين من الاثنين <sup>انسان</sup>  
 من الخمسة ثم الثلاثة من الستة ثم الثلثة من السبعة ثم اربعة من الثمانية  
 ثم الاربعة من التسعة بقيت الخمسة ولو انه ما وصل الى الواحد قال بالاربعة  
 الا ثلثة الى التسعة لزمه وحده لان المنفيات تسعة واربعون والمثبتات

لها أصل والاجماع والرفق المخرج وأما الأدلة وهي ما يكشف عن ثبوت  
 الحكم في الشرع ويثبت كالكتابة والسنة لأنه يوجب حكم الشك من  
 حيث هو كالصوت العملية التي يثبت بها حكم المخلف في حالة الشك  
 وأخير الاضطراب فالبحث فيها أما من حيث العمل بالعام قبل التخصيص  
 عن التخصيص أو العمل بها قبل التخصيص عن قرينة مخرجة للظاهر عن ظهوه  
 كقرينة إجماع أو غيرها أو العمل بها قبل التخصيص عن المعارض الذي يوجب  
 ترك العمل بالاول والثاني نوع من الاول ولعل أفرادها بالبحث فيها  
 من جهة أن العام قد شاع في التخصيص حتى قيل ما من عام إلا وقد خسر  
 فكانه صار من المجازات المشهورة فهو الحق بعدم العمل به قبل التخصيص إلا  
 ورد في الشرع من عدم جواز الافتقار يعرف الثاني من المنسوخ والعام  
 والخاص ثم الظاهر لا خلاف في جواز العمل بالعام للمسافة قبل التخصيص عن التخصيص  
 والبحث في المقام يختص بحمل الغايين مثل نحن اليوم وأما المسافة فحالة  
 حال المقلد المساقة إذا سمع المجتهد يفتي بشئ والظاهر لا خلاف في جواز عمله  
 بما افتاء من غير تضرع عن المعارض والتخصيص لأن ظاهر الخطاب يعطى  
 إرادة ظاهره وعليه مدار العرف في المحاورات أيضا بحيث لو توقف  
 أحده في ذلك لسلك السواد أو يذم العبد المأمور بشئ إذا تركه معتذرا بذلك  
 من جهة وأما غائبون فاما عامل عموم الكتاب والسنة أو يريد الافتاء

والقضاة كالمجتهدين اليوم وظن أن الخلاف من بعض من يرى  
 المقام إنما هو في مقام العمل لا الافتاء وأما الافتاءين الناس فلهذا  
 اجماع من أصحابنا على عدم الجواز وفي العمل المجرد قولان قال بعض المسانيد  
 كان الأصحاب في الصلوات الأولى على طريقين طريقة الافتاء والاجتهاد  
 وسواء كانوا لا يعملون بالعام قبل التخصيص عن التخصيص وسائر الأدلة قبل  
 التخصيص عن المعارض وطريقة العمل المجرد وهو لا أكثر روايات كما هو  
 بما وصل إليهم من الروايات من غير تخص من المعارض وعن الثامن والستين  
 له حال الروايات حيث لم يكونوا من أهل الاجتهاد والافتاء وكانوا يعملون  
 بما أوردوه وكتاب من لا يضره الفقيه لم لا يضره الفقيه كان رحمه  
 كرسالة المجتهدين اليوم وأكثر ما استدوا على الجواز إنما هو في العمل  
 لا الافتاء كما سيوضح لك وأكثر ما خرب عن المنع في هذا المقام أيضا  
 وهو الحق في الباب لناد عويان لنا على عدم جواز العمل في الأول وجهه  
 عدم الدليل على التحريم واختلاف أحوالنا مع أصحاب الأئمة تابعيهم  
 من حيث اختلاف الأخبار لنادونهم من جهة السند والقراين والدلالة  
 وظهور المعارض ونشئت الأخبار المنقولة اليئادونهم وعمما بوجود  
 المعارض في البيوت دونهم فما كان بأيديهم ولذا لم يكن عندهم في الغالب  
 إلا أحد الأصول السابقة مائة جميعا بل عند بعض واحد وعند غير الثاني



ومكدا وكان علمهم بعبا معلوما للامام ، وقد جح الكل لنا فلعلمه  
 معلوما لهم ان ما كان عنده قال من المخصص والمعارض وليس هذا  
 احل لنا بل علم وجود معارض والمخصص في الين اجمالا ولنا على علم  
 اجواز في الثانية وبعي ايضا المذكورة في الاولى مع ان احتمال المخصص  
 في العمومات اقوى لسببها حتى قيل ما من عام الا وقد خص مضافا الى  
 تواتر الاخبار والاجماع على انه لا يجوز الافتاء الا بعد معرفة الناسخ  
 من المنسوخ والعام والخاص والحكم والمثابة من ذلك رواية سليم  
 ابن قيس الهلالي في الكافي عن امير المؤمنين ، حيث اجاب عن اختلاف  
 اصحاب رسول الله في اخوها فان امر النبي بقتل القران منه ناسخ ومنسوخ  
 وخاص وعام وحكم ومثابة وقد كان من رسول الله الكلام له وجهان  
 وطام عام وخاص مثل القران ان قال فما نزلت على رسول الله مائة  
 من اقران الا اقرانها واملاها عليا فكتبها بنظري وعلمي تاويلها <sup>تفسيرها</sup>  
 وناسخها ومنسوخها ، محكمها ومتشابهها وخاصها عامها الحديث وفي  
 معناها غير ما وفي لزوم معرفة الجميع في الافتاء كما هو صريح بعضها  
 و الاخبار والعلاج يدل على وجوب المخصص من المعارض لانه لا يتم الا بالمخصص  
 مع انه لا فرق بين المخصص والنسخ لانه نوع من المخصص والاجماع منعقد  
 بعدم جواز العمل عند احتمال النسخ والفرق بينه وبين المعارض مع ان عدم

جواز عند احتمال المعارض اجماع وايضا لولا ذلك لزم الهرج والمرج  
 وانهدم ببيان الفقه كما نشاهد ذلك من الفضلاء الاعلام مجرود عدم  
 الكمال والارتياب في الفقه فكيف بمن عمن بالعام فبالفحص عن المخصص  
 وايضا لاختلاف ان الامام حجة من جهة الظهور والحق وليس حجة <sup>باعتبار</sup> بالاعتبار  
 الاصل حجة العمل بغير العلم لتواتر الاخبار وتكاثر الايات والعقلان  
 الاما ثبت وظان العمومات قبل الفحص عن المخصص لا يوثق بها فبعض منون  
 منها عن بعضها فضلا عن منع حصول الظن منها حجة انهم بوجوب منها اجماع لا  
 اصحاب لائمة والتابعين لهم على ذلك حيث ان احدا منهم لم يطلب <sup>باعتبار</sup> بغيره  
 تساجروا فيها النظر من صاحبه حتى يبحث من المعارض والمخصص  
 بدسكت او يقتل والانتقل اليها خلافا واذا ليس فليس ويدفعه العلم  
 كان في العمل لا الافتاء ولم يبلغ ذلك حد الاجماع او باب عدم العمل فيها  
 او علمه بعدم المعارض فيما حفظوه ومنها ان الاصول الاربع امامية كلها  
 لم يكن موجودة عند اكثر الاصحاب كما يشهد به التبع في احوال ولائمة <sup>بعض</sup>  
 يعلمون بما عندهم فلم يثبت ذلك الامر وهم يحمل الكل ونفهم عن العمل بها  
 الا يتم البحث عن المخصص الا بذلك وفيه تعلم كانوا عامين بعدم المعارض  
 والمخصص لما عندهم وكفى في ذلك تقرير امام ، فان انظر من استعمل  
 على ما عندهم كان للوثوق به فان اكثر العمومات بل مطلق الطوائف <sup>عند</sup>

اثبات لما في الفحص عن المخصص حجة من اعتبار القطع امكانه لا اذا اُكرو  
حت ولم يجد دل على عدمه وجوابه انه موجه في العمومات الدائرة  
في الفقه لا لو كان لا شهر بعد فحص الفقهاء في الاعصار والامصار  
وما غيرها فلا يجوز خفاءه من واحد واثنين ولو اراد به القطع بالظن  
فلا يفيده الا انه لا يليق بذلك بعبر العبارة ثم الظاهر انه في البحث  
يكتفي بالفحص في مظانه في كتب الفقهاء في ابواب المسئلة وفي كتب  
الحديث كذلك ولو كان لا طلع عليه عادة ولا يجب الفحص منه في سائر  
ابواب فقه والاصول لان احتمال بعيد وللزوم الخروج بل يكفي البحث عنه  
في مثل الوسائل ونحوه من الاصول الجامعة **فصل** اذا تعجب المخصص  
استصل عمومات عديدة حمل كانت او غيرها منعاطفة بالواو وغيرها  
ومحصوله الى كل واحد فلا خلاف في ان الاخير مخصصة به بلا ريب انما  
اعترض في غيرها هل يختص بالاحيرة او يختص معها البقية اي في فروعها  
الكلام في الاستثناء ثم قاسوا عليها غيرها فذهب الشيخ والشافعية الى ان  
الاستثناء المتعقب للحمل المتعاطفة ظاهر في رجوعه الى الجميع بمعنى  
كل واحد او وصفه واتباعه الى ان يظن في العود الى الاحيرة والسيد الى  
انه مشترك بينهما فيوقف الى المحور الفرعية والغزالي الى الوقف فلا يبدى  
انه حقيقة في ايها وهذا القولان موافقان لقول ابي حنيفة في الحكم

وان احتلفا في المأخذ لان الاستثناء يرجع الى الاخرة وينت حكمه فيها  
ولا يثبت في غيرها كقول ابي حنيفة هو لا لعدم فهمنا وبما  
الوصفة لظهور عدم تناوبها فيجب ان لا يعمل اصحاب القولين الى  
على العموم لانه صيغة حاضرة له دلالة عليه دلالة معتبرة ولم يثبت  
ارادة المخصص منها والاصل الحقيقة ومجرد احتمال المعارض والمخصص  
لا يكفي وفي قول المراد الموافقة لا يفي حنيفة من جهة تخصيص **الاحيرة**  
وعدم التخصيص اعم من القول بالعموم فعدم تخصيص الغير عند ابي  
حنيفة محله على العموم والعمل على ظاهر اللفظ لاصل الحقيقة وعندهما  
للتوبة في التخصيص وعدمه بسبب عدم معرفة الحال اما المقام الادلة  
او احوال الاستثناء فبظهر التفرقة بين الحقيقة وبينها في امرين احدهما  
ان غير الاحيرة محال عند الحنفية حقيقة عند السيد بحجة عند الغزالي  
والثاني غير الاحيرة محالة على الحقيقة عند الحنفية ومحالة عند  
وملاك الامر هو ان من باب التخصيص بالمجمل عند هاتين **عند**  
بحجة او الشك في التخصيص فالعام حجة حتى يثبت الطاف وهذا  
عندي والحاجب ان ظم الانقطاع فالاحيرة والانقطاع فالجميع **ومما**  
للعود الى الجميع والى الاحيرة والى ايها عا دكان حقيقة من حيث حضور  
لا لكونه مشترك بينهما كما عن السيد بل لكونه موضوعا بالوضع العام



الخصوصيات الخارج وفي ق موضوع للخارج عن عام واحد <sup>منه</sup>  
 يرجع الى عامين او اكثر من لا منزلة واحد قال لكل استثناء مستثنى  
 وكما لا يجوز استعمال المشترك في معنيتين واللفظ في الحقيقة والمجاز  
 كذلك لا يجوز ارادة فردين من المهيئة بالذكرة المفردة ولو على البدل  
 فلو فرض الرجوع الى اكثر من جملة فلا تنزل للجملة منزلة واحدة  
 كنهذه الاضمار وهذه الجماعات وكان مجازا لا يصار اليها بالبدليل  
 والقرب مرجع للاخيرين فنرجعه اليها من انه فرد من افراد الاستثناء لا  
 من حيث انه خصوص الاخرية ولا يحكم بالخروج في غيرهما لكونه خلاف  
 الوضع وخلاف الاصل لكن اذا ثبت من الخارج فلا اشكال في الرجوع  
 الى الجميع المنزلة منزلة جملة واحدة وكان حقيقة وان حصل التجوز  
 في بعض اجزاء الهيئة التركيبية لكنه ليس في محل النزاع لان النزاع هنا  
 هو في ارادة كل واحد منها على البدل ولا فلا وجه لارجاعه اليها لا  
 حقيقة ولا مجازا فالفرق بين هذا وما اختاره في لم هو انه يقول ان  
 اوتنوع تصور معنى الخارج عن المتعدد بعنوان العموم ووضع ادوات  
 الاستثناء لكل واحد من خصوصيات افرادة فيشمل الحق العام المقصود  
 ما ساقى على الخارج من المتعدد الواحد وعن المتعدد المتعدد وعن <sup>المتعدد</sup>  
 اما اول بالواحد وعن متعدد واحد من المتعددة كالاخرية وكذلك

الخصوصيات الموضوعية بازائها تحمل خصوصيات جميع هذه <sup>مما</sup>  
 فاذا استعمل الاستثناء في اي من المذكورات كان حقيقة وان استثناء  
 في التعيين الى القرينة وخرن نقول ان الواضح تصور الخارج عن  
 المتعدد ووضع اللفظ بازاء جزئية وليس الحق العام المقصود الا  
 مفهومه <sup>منه</sup> خارج عن متعدد واحد سواء كان واحدا بالنوع او متعدد  
 تاوالت بالواحد مجازا كنهذه الافعال وهذه الجماعات وكذلك <sup>مما</sup>  
 الموضوعية بازائها هو خصوصيات هذا الكل ويدل على ما اختاره <sup>منه</sup>  
 الوحدة وعدم تبادل الخارجيات المتبادلة وفي كل ادواة الاستثناء  
 موضوعا بالوضع العام خصوصيات افراد الخارج مطر من غير فرق  
 بين ان يكون المستثنى منه واحدا او متعددا ولا حاجة على الثاني الى  
 التاويل والتزويل نعم صلاحه المستثنى لذلك لفظا وهو راجع الى ما في  
 وهو الوجه عندي ايضا من كل النزاع في المقام في ذلك باعتبار الوضع  
 او الظهور والانصراف وجهان والوجه عندي <sup>المتعدد</sup> <sup>المتعدد</sup>  
 الظهور والانصراف في المحاورات لنا ان التبادلية <sup>المتعدد</sup>  
 اخراج ما بعدها ما قبلها واحدا او اكثر بل الاستثناء <sup>المتعدد</sup>  
 لا كل واحد كنسبة العود الى الاخير في الوجوه مع <sup>المتعدد</sup>  
 القارب وقرب الاخرية وذلك اية الحقيقة والنظر في حقيقة

موافق للاصل والوضع حال الوحدة لا بشرط الوحدة لا محل له لانه  
لا يخلو من احد الامرين في نفس الامر والواقع هجة الرجوع الى الجميع  
وجوه احدها ان حرف العطف يبين الجمل المتعددة في حكم المفرد  
وقرر مع على وجهين احدها ان الجمل في قولنا زيد اكرم اياه  
واضرب اخاه وقتل عبده في قوة قولنا فعل هذه الافعال فكما  
ان ما في الجملة الواحدة من المحضات يرجع اليها فكذلك ما في حكمها  
وفيه منع ظاهر لان العطف لا يقتضي لا مناسبة ومغايرة ما هو  
اعطى كل ما هو في قوة شيء حكم ذلك الشيء والقياس بطريق اللغة  
ثانيهما ان حكم الجمل المتعاطفة حكم المفردات حيث يقوم الجميع بحرف  
الجمع منزلة الجميع لفظ الجمع فيقوم الجمل المتعددة مقام الجملة  
الواحدة ولا ريب ان الاستثناء من الجملة الواحدة عائد الى الجميع فكذلك  
ما هو في معناها فلا فرق بين قولنا اضرب الذين قتلوا والذين قتلوا  
والذين زلزل الامن تاب وبين قولنا اضرب الذين هم قتلوا ومراق  
وذناة الامن تاب وكما ان المفردات الواقعة موقع الخبر صارت  
بالعطف بمنزلة اسم واحد من عاد الاستثناء فيها الى الكل اتفاقا كذلك  
اعمل المتعاطفة صارت بالعطف بمنزلة الجملة الواحدة فيجوز استثناء  
فيها الى الكل ايضا وفيه مع ما تقدم انه بناء على الاتفاق في المفردات

والنزاع موجود فيه ايضا والنفاد في المقيس والمقيس عليه  
متحقق وهو ان ترتيب بين المتعدد في صورة الاداء بلفظ جمع  
فيمنع الترجيح بالنظر الى اللفظ بخلاف صورة العطف انما  
الاستثناء بالمشية اذا تعقب جملا كما لو قال والله ما اكلت ولا  
ولا ضربت انشاء الله يعود الى الجميع اتفاقا وكذلك غير مجامع  
كل من استثناء وغير مستقل وفيه منع كونه استثناء لعدم  
استعماله على اداة وعدم صحة الخرج الا يتناول بعيد عن القانون  
كان يقال ان فعل انشاء اي الا ان يشاء الله بل هو بالشرط اشبه  
لاشتماله على اداة ولان الغرض من ذلك اظهار توقف صدور الممكن  
وحدوثه على ارادة واحدة لا انتهاء سلسلة المكان الى الواحد  
كما هو مذهب الحكماء اولا اظهار توقف فعل العبد عن مشيئة الله  
وان العبد لا يملك لنفسه ومن نفسه شيئا بل يملك ما ملكه مولاه و  
يعمل ما امر به فلو يعمل بحول الله وقوته ويختار بعونه وتوفيقه  
كما هو مذهب الحرافة قال اعرافه خطأ ما ينبغي ان يقول شيئا  
فأعمل ذلك عند الا ان يشاء الله فان قلت هذا ليس بامر من الله  
فان مشيئة الله في افعال العباد ليست مشيئة حتم بل ومع ان العمل  
يتوقف على حوله وقوته وعونه وتوفيقه وامداده ووروده

العبد



لم يكن فاعلام في اجتهاد عيون وتوفيق مصداقا الى الاقدار وتصحح  
 الآلات وفي الشرح هذا لان نفى الصانع عن التوحيد عن الرضا عليه السلام  
 قال نعم يا ابن آدم عشتي كنت انت الذي تشاء لنفسك ما تشاء  
 وقوت ديت الي فراصبي وبغيتي قوت على معيتي جعلتك  
 سميعا بصيرا قويا ما اصاك من حسنة فمن الله وما اصاك من  
 سيئة فمن نفسك وذلك لاني اولى بحسناتك منك وانت اولى  
 بسيناتك مني وذلك اني اسئل ما افعل وهم يستلون اقول وقد  
 بان حسنات لعبدي بعونه وتوفيقه وسيناته بخذلانه قال نعم اولى  
 بالحسنات واعبد بالسينات وباجملة لا ريب ان الغرض من العبادة  
 هو التعليق ونفوذ الامر كله الى الله ثم ورفع الاختيار وهو المأمور به  
 في الميرة فانه عام من شيء ممكن ان يخرج من الامكان الاولى فيه المشية  
 ثم هذا اذا استعمل في المستقبل واما اذا استعمل في الماضي بعد وقوع  
 الفعل كقوله حججت او زدت انتم فلا بد من ان يقول اما الى البرك  
 او اقول في مثل الحج والزادة لعدم صحة التعليق بعد الحصول و  
 معندي اجاب نعم يمنع كونه استثناء بل هو شرط مقدم بقدره وبقه  
 ثم لكن من منع من كونه شرط بدليل دخوله على ما ينبغي قال بل العرض  
 من ايقاف الكلام من نفوذ ومضى او ان الاجتماع هو الفارق وفي ق

قد يجاب بانه من باب الشرط لا الاستثناء وذلك يجوز في الشرط  
 والجواز في الشرط والاستثناء كلاهما ممنوعان وبيان كونه ليس  
 بشرط ان الظن من الشرط هو التعليق كما مر ولا ريب ان هذا  
 الكلام لا يراد به تعليق الفعل على المشية بل لا ريب وكثيرا ما يذكر  
 في مجازات امقطع بقولها وانما يذكر ذلك من باب التسليم والتوكل  
 وبيان الاعتقاد بانه لا مناص من مشية الله وادته وقدرته او من  
 جهة امثال الامر لن لا يفوت المقصود وباجملة المراد منه غالباً ايضا  
 الكلام من النفوذ والمضي فاذا قال لا افعل كذا عدو فهو حاجم  
 في نفسه بانه يفعل لكن يظهر من نفسه ان صدور الفعل منه لا يكون  
 الا بمشيئة الله فهو حاجم في الايقاع شك في الوقوع لعدم الاعتماد  
 على نفسه ويؤيد ذلك انه يستعمل في الماضي مثل قولك قد زدت  
 انشاء الله مع ان كلمة ان بصير الماضي مضادعا ومراد القابل للحج  
 الزيادة في الماضي ولا يذهب عليك ان المراد ليس اهماقه بل  
 انتم اذ هو خارج من فرض المثال بل المراد نفس الحج والزيادة  
 من التعليق بالمشية ان حصولها انما كان بمشيئة الله وتوفيقه واما  
 كونه ليس باستثناء فهو عدم استعماله على شيء من ادواته وادواتهم  
 بتاويل الشرط بالاستثناء بان يقال معناه الا ان يشاء الله فبعد الكلام

بالآخرة لم يلزم مجاز ولا اشتراك لانه من جهة الاستعمال في هذا المقام  
 الموضوع له بل في الموضوع له كما مر انه وضع لمضامينات الاخراج  
 ان كان ان لواحق الكلام كالسوط والاستثناء يجب الحاقه به ما دام  
 المتكلم متشاغلا بالكلام فيجب على الاستثناء المتعقب للمجمل المتصلة  
 الى الجميع لبقاء التشاغل بها ويدفعه اذا بقاء التشاغل به يقتضي  
 صحة المعنى لا يتحقق ولا كلام بينهما حجة من جهة بالآخرة وجوه احدها  
 ان الاستثناء خلاف الاصل لدلالة على مخالفة الحكم الاول تركنا العمل  
 به في الآخرة دون المخذور الهندية وبقي في الباقي <sup>لمعارض</sup> سالما عن  
 وتعين الآخرة لا منها اقرب ولانه لا قائل بعونه الى غيره على تقدير  
 عدم عوده الى الجميع وفيه ان اراد بخلاف الاصل انه يوجب التجوز  
 في العام فهو مسلم سيما على مذهب الجمهور لكن تعليله بمخالفة الحكم الاول عليل  
 اذا مخالفة الحكم الاول على احد الوجوه المذكورة في دفع التناقض  
 وايضا تعليل ترك العمل بدفع المخذور الهندية غلط نفس الواقع على جواز  
 الخروج عن الاصل بالقرينة وان اراد ان الظن ارادة العموم والاقراء به  
 والاستثناء انكار لبعضه ولا يسمع الا نكار بعد الاقرار فهو مخالف للاصل  
 يعني القاعدة او ان ارادة العموم مستحبة وهو يلزم عليه فحين ان المتكلم  
 لم يبق كجزمه ما شاء من الواقع ما دام متشاغلا بالكلام فلا يجوز ان يحكم

بارادة

بارادة العموم حتى يتم الكلام ولو كان مجرد صدوره مفضيا لارادة  
 انظر لكان السقيم بخلافه قبل فوات وقته منا في الروايات  
 والثاني باطل اتفاقا ولا ينفع دفع المخذور الهندية ولو دفع لصح  
 الانفعال ايضا ويمكن تصحيحه بانه يخالف الحكم الاول ظاهره <sup>قها</sup>  
 ولذا احتجوا في دفع تناقضه الى الوجه السابق فلا بد من خلاف  
 نظرا فنقتصر على الآخرة دفعا للمخذور الهندية لان اللغة وان حوت  
 وجوه الى كل واحد لكن وفوعه في كلام الحكم اوجب عدم اللغوية  
 ويحصل بالوجوع الى الآخرة وما فيها فلا يها اقر وبالحمل يجب  
 الاقتصار في ارتكاب لا مورا مخالفة للاصول على قدر الضرورة  
 فيجب تخصيص الآخرة والمتسلسل في غيرها بالاصل وعدم ظهور <sup>اللفظ</sup>  
 في معناه ما دام المتكلم متشاغلا بالكلام ثم وقياس الاستثناء مع <sup>قها</sup>  
 بهامع الانفصال قياس في اللغة ومع <sup>قها</sup> فارق حيث <sup>قها</sup> من ذلك <sup>قها</sup>  
 لو لم يكن حجة مستقلة كقوله اكرم اعماء ولا تكلم بغيرهم <sup>قها</sup>  
 التصريح بخلاف الظواهر بناء على ارادة الظن لكن يجب العمل بالظاهر  
 لانه مقدم فلا شيء في الحجة الا ان لا يدل على الوضع للآخرة <sup>قها</sup>  
 على اختصاص التخصيص بها من جهة عدم ثبوت ذلك في غيرها <sup>قها</sup>  
 لو كان تعلية باعدي الآخرة بعد تعلية بها لجاز تعلية



المستقل بخيره والتالي بط فكذا المقدم بيان الملازمة انه جدد  
تعليقه بالاحدية صار مستقلا فلو علق بخيره اضر لم ذلك وهو  
التالي واما طلاق التالى فلا موجب للتعلق انما هو عدم الاستقلال  
ان المستقل لا يتعلق بخيره واجيب بان المستقل وجهه باكدك اما جلد  
كاخن فيه وجاب عنه فيل بان يجوز ان يرجع الى الاحدية والى الجمع  
وعلى الثاني لا يستقل بالاحدية وحدها لان تعلقه دني والاولى  
ان منع ان تعلقه انما هو لعدم استقلاله بل لربطه بما تقدم لغة ومع  
فلا فرق الثالث من حق العام ان يحمل على عموم ما لم يقر ضرورة على  
خلافه ولا ضرورة مع تعلقه بالاحدية وفيه ان اراد به اثبات اوضح  
لاحدية فغير انه لا يقتضي ذلك وان اراد به الاقتصار عليها في  
التخصيص فهو المظن الرابع اذا عاد الى كل جملة فان قدر معها لزم خلاف  
الاصل والالزم اجتماع عاملين على معوله واحد في الاعراب وهو بان يفي  
سوية عليه وتوله حجة ويلزم اجتماع مؤثرين مستقلين على اثر  
واحد وجوابه اننا نختار عدم الاختار ولا نلزم لزوم تعدد العامل على  
معوله واحد وانما يلزم ذلك لو كان العامل في المستثنى هو العامل  
نم استثنى منه وهو لم بل العامل فيه اداة الاستثناء كما اختاره جماعة  
من النحاة لسيايتها من باب فعل استثنى وقيام معناه بها والعامل ما به

موقوف

يتقوم المعنى المقصود في الاعراب كما ان العامل في انما فيه هو  
اداة النداء لقيامها مقام انادي سلمنا ذلك لكن لان عدم جواز  
تعدد العامل على معوله واحد اذ لا مانع ومنع سوية معارض بعض  
الكسائي وقرأ على الجوز بل معارض بما ذكره في باب لصفة من  
موقوف ديد وذهب عمر القريفيان مع ذهابه الى ان العامل في صفة  
هو العامل في الموصوف فان قسره كده هناك جواز تولد اعايل  
على معوله واحد وقد اختار هذا المذهب بعض المحققين مستشهدا  
عليه باخبارهم عن الشيء الواحد بامر من مقتضاه من نحو هذا حلوا  
حيث ان فيها ضمير واحد بالاشتراك لعدم جواز خلوصها عن ضمير  
بالاتفاق واعتباره في كل واحد بخصوصه فيبقى كون كل واحد  
منها محكوما به على المتبداء وهو جمع بين الضدين او غير واحد ما فيلزم  
استقلاله بالخبيرة واستثناءها عن الخلية عنه وفيه نظر لجواز كونها  
كلمة واحدة وجواز ان يكون عام من صفة الخلو لاجزا وايضا اما  
ياخذ كل منها بشرط عدم الاقتراح كان تناقضا ولا ينافي وحده الصبر  
ولا بشرط فلا يحتاج اليها واما عدم جواز اجتماع المؤثرين مع  
ان اعلل الاعرابية كاعلل الشرعية معوقات وعلايم لا يقتضيه ويرى  
اجتماعها على معرف واحد واما اعلل عقلية وهي حقيقة فلا يجوز ما

وهو محال ان المراد بالمجان هو الاستخدام اللازم من ارجاع الضمير الى  
 بعض افراد العام ومخالفة للمرجع والا فلا ريب ان المراد بالضمير  
 هو الخاص لانه المفروض وقد يقال اذا خض العام لزوم تخصيص الضمير  
 ايضا بخلافه اذا بقي على عمومته اذا لا تخصيص الا في الضمير والتخصيص هو  
 اول وفيه انه بناء على ان الضمير موضوع لما كان المرجح حقيقة فيه  
 وهو وجه الثاني اصالة بقاء العموم بحاله وعدم ثبوت التخصيص بحججه  
 ارادة التخصيص من ضميره لانه لا يصلح ان كلامها لفظ مستقل فلا يلزم  
 من خروج احدهما عن ظ خروج الآخر كذلك وفيه انه قد مر بيان  
 الخروج عن جهة التوقف تعارض المجازين وتساويهما وتساوقهما  
 وعدم المرجح وال جواب قد مر بيان المرجح فصل لا خلاف في الجواب يقع  
 السؤال في العموم والخصوص اذا لم يستقل اي احتاج الى انظام السؤال  
 اليه في الدلالة على معناه لذاته كقوله لم وقد سئل من يبيع الرطب بالتمر  
 ان ينقص اذا جفت قبل ثم فقال فلا اذن او بالعرف نحو قوك لا اكل في في  
 جواب كل عندي فانه يفهم منه عرفا ان المراد لا اكل عندك وكذا لو كان  
 مستقلا سوا يا نحو على المجمع في نهار رمضان اكل فاداة في جواب  
 على المجمع نهار رمضان او اخص مع دلالة على حكم الباقي على  
 سبيل التبيين كان يقال في السؤال عن ركوة الخبل في ذكر الخبل ركوة

اوليس في ان اشارة ركوة فان الثالث مع كونه في محل المنو في اثباتها في  
 المذكور بل في الاثبات ايضا والعكس لكن مع كون السامع من اهل  
 الاجتهاد وسبقه الوقت لذلك لتلايفوت الغرض ولو كان يتم  
 في غير محل السؤال مثل قوله ويدسئل عن ماء البحر هو الهودامة  
 والحل مبني فبقى بمورد الجواب في المقامين ايضا لعدم المانع واما اذا  
 كان اعم في محل سؤال ففيه اختلاف فائدة الحق وفاقا للاكثر ان العبارة  
 بعموم اللفظ لا بخصوص المحل وبعبارة السبب لا بتخصيص الجواب للمحل  
 وعدم دليل على الخلاف وعمل العلماء في الاعتصام وفهم العرف العموم  
 التقدير عليه حتى الختم بانه لو لم يخص لم يطابق الجواب السؤال وفيه  
 منع وجوب المطابقة هكذا بل كفى اعادة الجواب عن السؤال وان  
 زاد عليه وبانه لو لم يكن لنقل السبب في فائدة مع انهم بالقول في ضبطه  
 وتدينه وليس الا لاجل الاختصاص وفيه ان الله الله هما مع نشان  
 النزول ومنها النص في محل السبب لم لا يخرج  
 السير والقصص وبانه من حلف ان لا ياكل بعد  
 لا يثبت الا بالاكل عنده وفيه انه يفهم منه عرفا ان المراد لا ياكل  
 وبانه لو كان يتم غير السبب لجاز تخصيص السبب واخرجه انما هو  
 كما لم يخصص عليه فصل في اختلاف في جواز تخصيص العام بمفهوم



المتألفة حينما كان حجة بعد الاتفاق على جواز مفهوم الموافقة و  
 الأكثرون على جواز حجة الأكثرين انه دليل شرعي عارض مثله وفي  
 العمل به جمع بين الدليلين ويجب واجب بان الجمع يحصل بالغاء للمفهوم  
 اي وفيه ان التخصيص أولى من المجاز واحتج الخصم بان الخاص بما يملك  
 على العام لانه أقوى في الدلالة على ما تحت من العام والمفهوم اصنف  
 من المنطوق فلا يجوز عمله عليه واجب عند مرة بان الجمع مما يمكن  
 أولى من ابطال احدهما ومرة يمنع كون العام أقوى بل لا يقهر المفهوم  
 الخاص فالباب عن المنطوق العام سيما مع شمول التخصيص ويدفع  
 الاول ان الجمع لا ينصرف في التخصيص كما مر والثاني انه يقتضي الوقف  
 لا الترجيح فالأولى ان يقال دلالة الخاص وان كان مفهوما أقوى من  
 العام وان كان منطوقا مع ان ارادة العموم مشكوكه فالاصل عدلها  
 ويكن الحواله في مقامات الى فهم الفقيه لاختلافنا فك من عام كما  
 أقوى لا اعتضاده بما هو خارج به وبالعكس وكذلك فرق بين <sup>العمومات</sup>  
 والمفاهيم ككل فانه أقوى من غيره ومفهوم الصفة على القول به فانه  
 صحيح جدا واما حكاية الجمع مما أمكن أولى من الطرح وهو قاعدة <sup>مستور</sup>  
 دالة على الاستتار بل يظهر منهم الاتفاق عليها وقد نعت ابن الجمهور في  
 القول للولي على الاجماع عليها فان كان الجمع له شاهد من الداخل كعمل

العام على الخاص والمطلق على المقيد والظاهر على الخفي والمحمل على <sup>مبين</sup>  
 والمتشابه على المحكم او من الخارج كالاحبار الدالة على ان القاري  
 يصلح قاريا ويومي والاحبار الدالة على انه يصلح قاعدا فالمتصور عمل  
 اولى على من امن من المطلق والثاني على من لم امن ورواية  
 صحيحة من كالتخصص لها وهي قرينة الجمل المذكور فلا ريب فيه واما  
 مطلق الجمع وان كان اقترحا بلا شاهد فلا ريب به دفع التناقض من  
 كلام الامام كما فعله الشيخ في باب لغز دعاء الله فلا مشاحة اي وان  
 اريد به جعل مستند في الحكم فلا حجة عليه والاجماع عليه ثم كيف ولا شأ<sup>يد</sup>  
 له في الاحبار والعلاجه ولو كان ذلك ما يعون عليه في الشرع لكان له  
 شاهد في تلك الاحبار وسياتي توضيحه ان شاء الله في باب التعادل واليضا  
 اذا عرفت هذا فقولهم لان الجمع مما أمكن أولى بتعليل دليل لانه ان كان  
 المفهوم أقوى من العام المنطوق فهو رجوع الى المرجحات لا الى قاعدة  
 الجمع والافلاحة في الجميع **باب** فصل لا ريب في مواز تخصص كل  
 الكتاب والخبر المتواتر وما في معناه من الخبر الضعيف  
 العلم بنفسه وبالاخر وتخصيص خبر الواحد بنفسه وبالاخر  
 بالاجماع والعقل القاييم وجه ظاهر وفي مواز تخصيص خبر واحد  
 المجرد عن قرين العلم على الجمع من اصله وقيل بالجواز ان خبره بله بالجمع

ومنه وغراجه لعلنا بما ذكره المحقق وسياق توضيحه في بحث  
حجته فلو اهر الكتاب انشاء اسره وفي لم تنج العفدي العام <sup>قطعي</sup>  
المتن فلي الدلالة والخاص بالعكس فكل جهة قوة وفيه منع لنظر  
الاحتمال في خاص الخبر ايضا في بعض الاحيان كاحتمال تجوز اخر وكونه  
عاما بالنسبة الى ما تحته فلا يتم اجواب بذلك وما يقال من ان الخطاب  
بالة ظاهر واردة خلافه فتبيح ويبرئهم فطعيه دلالة عام الكتاب ففيه  
انه يتم في حق المخاطبين وقدر ان الخطاب المشافهة يختص بالوجود  
رغم الخطاب ولا يشملنا واستراكتنا معهم في التكليف انما هو  
فيما علم المراد فكل الخطاب معهم بالعام كان مقتضى بقرينة دلت  
على ان المراد منهم الخاص ولم يصل اليها او خبر الواحد من احد القراء  
فهو مردود فملت لا تخالف بين العام والخاص ثانيا لوجاز <sup>التخصيص</sup>  
بهما والشيخ به اخذ والتالي بطا بالانفاق فالمقدم مثله بيان المدة  
ان العلة التي تمسكوا في جواب التخصيص وهو الجمع بين الدليلين مما  
اكن موجودة فيه ايضا فلو ثبت ثبوت في الشيخ ايضا والاجواب ان قد  
الاجماع على منع نسخ به كان هو الفارق وايضا التخصيص اغلب و  
اشبه وارجح من النسخ للثبوت بالنسبة الى التخصيص واهون لانه  
رفع بعض مدلول العام قبل العمل به والنسخ رفع للمدلول المعمول <sup>عليه</sup>

وبجاءه التخصيص ورفع لما لم يثبت والنسخ رفع لما يثبت وحدوث  
المحادث يحتاج الى لعله ويكفي في ثبائه علة الوجود فدفع حصوله  
سبب عدم ثبوت علة اسهل من رفع ما ثبت لعدم احتياجه في اثبوت  
لا علة اخرى وفي ق وموضع انه لا يخفى له في احكام اسرته وفعاله  
ولا يصعب شيئا بدوانه موقوف على اثبات عدم احتياج النقاء  
الى المؤثر الجديد وهو م فان حصل ما لم يكن في الواقع والخارج ليس  
بأقل من ثبوت ما ثبت فهو مردود ما به لا يرجع الى محصل اذا اشكال في  
ان الخاص الخبر اذا ورد مع عام الكتاب فايها واجمع عند العرف وكون  
احدهما اضعف في نفس الامر لا يوجب فهم الاخر من اللفظ وحمله عليه  
في المحاوتة وفيه ان المراد ان الدفع اهون عند الفقه لعدم الثبوت  
والرفع اصوب لثبوتها واصل البقاء لا ان صدوره من الحاكم اهون  
حتى يبق لا يخفى له في انغاله ثم ان اراد بالمؤثر احدى المحادث بعد  
الاول فقلنا حاجة المكن في البقاء اليه وان اراد بها السابق منعه  
توقف الدليل على الحاجة اليه بل ربما يلحقه بما قد يرد به  
استحياب بقاء الاثر المؤثر وليس المراد ان التخصيص ارجح من غيره  
العام اضعف بخلاف النسخ بل التخصيص اهون شيئا عند معارضة الادلة  
بخلاف النسخ فان رفع الحكم الثابت في الشريعة يحتاج الى دليل قوي بخلاف



فمع ما لم يثبت وبعبارة كفى في التخصيص عدم ظهور العام وسقوطه  
 عند المعارضة اذا ان الفاظ حجة من جهة الظهور وليس الامر في النسخ  
 كذلك لكن انما يتم ذلك لو قلنا النسخ رفع الحكم الثابت لا تخصيص  
 في الاركان والا تمت الملازمة وفيه نظر لمنع الملازمة ايضاً لان ذلك  
 النوع من التخصيص هو من هذا النوع لشيء ذاك وندرة هذا  
 في المحاوره فالحق قوله نعم فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون  
 احسنه والادب ان الكتاب احسن من الخبر وفيه انه مقتضى بالخبر  
 المتواتر حيث يخص براجاء ومثله المختوف بقرائن العلم وثانياً  
 الخاص اقوى دلالة من اخص وثالثاً خبر الواحد حجة بالايات ايضاً  
 كما يتناسب في الحقيقة تعارض بين العامين من الكتاب اجمع المفضل  
 بان الخاص ظني والعام قطعي فلا يقاوم الامع ظهوره ضعفيه وذلك  
 عند الفرقة الاولى بان يخص مرة بدليل قطعي وعند الثانية بان  
 بمصحة منبفصل بان مجاز اظني الدلالة يصلح ان يعارضه ظني مثله  
 وجوده يظهر ما وان العام قطع المتى لا الدلالة والتخصيص انما  
 يقع من الدلالة فلا يعارضه قطعيه المتى حجة التوقف متضاد ادلة  
 الطرفين وعدم المرجح وجوابه قد عرفت اثبات المرجح ويمكن ان يحجج  
 لتوقف متضاد ادلة حجة ظواهر الكتاب ومجهة اخبار الاحاد والاول

انه لا تعاند بينهما فسد قد تقرر في مدارك المحققين ان ما كان  
 من الكتاب والسنة دليلاً لا يعارضه الاصول من البراءة او اية  
 واصالة عدم والا تنصحاب وتكونها من الاصول العلمية لتقدم  
 الدليل على الاصل وحكمه عليه نحو اصل الله البيع واوفوا بالعقود فلا  
 يعارضه الاستصحاب لان حجة ما لم يتم حجة على خلافه وتوم عنهم  
 ان الاستصحاب حجة شرعية تخصص العمومات ايضاً كالحبر وليس بشئ  
 لقضاء البتة انه من الاصول فمنه كل اذا علم انعام علة خاصة ببعض  
 افراد او انواعه فهل كان ذلك قرينة التخصيص او لا وجهان <sup>فليس</sup>  
 ذلك لان العلة ان كانت عامة للحكم لزم تساويها مع العلول <sup>فليس</sup> فمنها  
 العلة يعلم اختصاص حكم وهو في معنى تخصيص انعام الدال عليه ولو  
 التساوي لم تكن العلة والظن من التعليل هو العلية العامة فصل  
 اذا ورد عام وخاص متناقضان فالعام ان يعلم ما بينهما بالاقتران  
 او تقدم الخاص والعام او يجعل تاريخهما وان كان تعالاهما تاريخ احدهما  
 فالاصل تاخر الاخر فلهذا اربعة اقسام وما قدم من عام <sup>فليس</sup>  
 المطلقان واما العام من وجه فليس موصوفه <sup>فليس</sup> وما قدم من عام  
 بعضهم الاول ما علم تقارنهما عرفاً وحكم الفعل حكم يقوى فيه حيث  
 العام على الخاص تقارنهما وعليه ظهور العام ومكي الخلاف فيه عن بعض

ورجح الرابع واجب واستدل ايضاً بان فيه الجمع بين الدليلين في الجملة  
 فلم يعمل بالعام لعدم الغناء الخاص ان كان ورود العام قبل حضور  
 وقت العمل به ونسخه ان كان بعده والتخصيص اولى منها وفيه ان مجرد  
 الجمع ليس دليلاً على اختيار التخصيص لا مكانه بارتكاب تجوز في جانب  
 الخاص ايضاً فلا بد من بيان مرجح آخر واستدل ايضاً بأنه الغناء الخاص  
 لزوم القطعي بالظن واللازم بطل بالضرورة بيان الملازمة ان دلالة  
 الخاص على دلالة قطعي ودلالة العام محتمل لجواز ان يراد به الخاص  
 ورجح هذا الى ترجيح من جهة قوة الدلالة من جهة الخصوصية وان  
 لم يكن قطعياً في نفسه فان الخاص نفس بالنسبة الى العام وان جاز ان  
 يكون بالنسبة الى ما تحته ظاهراً ايضاً وبما يدفع ما قيل عليه هذا انما يسم  
 لو كان الخاص خالياً من جهة عموم وفيه منع رفع احتمال عن الخاص المذكور  
 ايضاً احتمال التجوز من حواضر واجتبع القابل بالنسخ بوجوه احدها  
 ان قول القائل لا تقتل المشركين بعد قوله اقتل عملاً بمنزله لا تقتل عملاً  
 وبكل وخالداً ولا شك ان هذا مانع فكذلك ما هو بمنزلة وفيه منع لان  
 التخصيص يمنع التخصيص بخلاف العموم ثانياً فيها المخصص للعام مبين له  
 فلا يصح تقدمه عليه وفيه ان المقدم ذات المبين لا وصف البيان فاذا  
 صدر العام اتصف بكونه مبيناً له ثالثاً لو لم يكن العام المتأخر ناسخاً

لزوم تأخير البيان عن وقت الخطاب وانما غير حائز وفيه منع بطل  
 الثاني ومنع الملازمة ايضاً مرجحاً كما ان الخاص المتأخر يطل العام  
 فكذلك العام وفيه انه قياس في اللغة ومع الفارق لان العام المتقدم  
 لا يصح لالغاء الخاص بخلاف الخاص الرابع ما جهل فيه التاخير والمعروف  
 من الاصحاب العمل بالخاص وهو الاوجه لانه لا يخفى من احد الاقسام المذ  
 كورة وقد عرفت لزوم ترجيح الخاص في الكل اما من جهة كونه ناسخاً  
 لو رده بعد حضور وقت العمل بالعام او لكونه مخصصاً له معطلاً  
 واعترض عليه بان الخاص المتأخر ان كان وارداً قبل حضور وقت العمل  
 كان مخصصاً وان كان بعده كان ناسخاً ويشترط في مجتبه قطعية  
 الخاص او طينية العام واللام يصلح نسخاً ورجح في دور الامر في الخاص  
 بين ان يكون مخصصاً مقولاً او ناسخاً مردوداً فكيف اطلق القول  
 ما حاب عنه فيتم بان الاصل عدم تحقق شرط النسخ ومحصور وقت  
 العمل فينتفي المشروط فيبقى التخصيص وفيه انه معارض باصله عدم  
 تحقق شرط التخصيص ايضاً قال تحققه في نفسه من حيث هو  
 الخاص قبل حضور وقت العمل وما قيل ان الاصل عدم حضوره في وقت  
 يقتضي ورود الخاص بعد حضور وقت العمل بالعام من حيث هو  
 بان حضور وقت العمل ايضاً حادث والاصل تأخره والاو في قوله



ان اريد تعميم القول بتقدير العمل بالخاص في صورة جعل النافع  
 كون الخاص مالا يجوز نسخ العام القطعي بان متمسك بشيوع  
 التخصيص وغلبته وعين من المرجحات على النسخ بمعنى انه ارجح في نظر  
 الفقه والنظم ان الخاص ومرد قبل حصول وقت العمل ثبت التخصيص  
 مما بهذا النظم على ان الاشكال لا يتم في الاجناد المروية عن ائمة  
 بعدم ورود النسخ عنهم وانما يتم في المروية عن النبي وهي قليلة عندنا  
 ولا سيما بدون البيان عن ائمة الطاهرين واما الكتاب فقد ادعى  
 السيدان نافيح نزول اياته مضبوط لا خلاف فيه وفيه منع ظاهر كما لا يخفى  
 لمن نظري لتفسير واصله العالم وحصل المشهور ان العامين من وجه  
 يتعارفان في محل التصديق فيجب الرجوع فيه اولا الى المرجحات الاجمالية  
 كالافقه والامير وموافقه الكتاب فان فقدت فالى المرجحات العملية  
 كاصالة البرادة والبقاء وتوهم بعضهم انه يجري فيه ما يجري في العباد  
 المتعلقين والطلب في الاستشهاد وخروج في ذلك سواهد لا تشهد له  
 والعمل بالمشهور فيحصل اذا ورد عام ثم فعل النبي في بعض موارد ما يخالفه  
 فان ذلك حسنة له او سخطا في حقه قطعاً سواء يشمله العموم المذكور او لا  
 وفي حق الائمة من جهة اصالة التماسي واصالة الاشتراك والجواز  
 به وجبات بل قولان والاقوى عدم الاختصاص والقوى من ذلك ان افعله

الامام لعدم اختصاصه بحكم ولو كان فعلي وجه العذر به  
 في المطلق والمقيد وفيه مقصدان الاول في المطلق وفيه فسخ  
 في المطلق عرفه الاكثر بما دل على شائع في جنسه او حصته  
 تخصيصا كثيرة منذ رتبة تحت جنس ذلك الحصة وهو المفهوم الكلي  
 يصدق على هذه الحصة وعلى غير ما من الخصص والاولى ان يفتر بحصة  
 محتملة محصص جنسها بمعنى كونه فردا شرا في افرادها فخرج العام  
 والعزيت والمعهود الخارجي والنكته المخفلة في حصته معينة والنظم  
 المقيد وعلى التفسير الاول يصدق على هذا وما دل على المهية من حيث  
 هي ومحل العهود الذهني وهذا التعريف يصدق على النكته وبعضهم  
 عرفه بأنه ما دل على المهية من حيث هي مراد فالام الجنس وقرق بينه  
 وبين استقبحه بأنه عبارة عن المهية من حيث هي والنكته عبارة عن  
 المهية بشرط الوحدة اي لا يعينها على انفراد استقبحه وعلم من قول  
 المطلق ما دل على واحد لا يعينه وهو النظم من تهديد الموعظة حيث هو  
 بين العام والمطلق بان المطلق هو المهية بالشرطية لعدم مو  
 المهية بشرط الكثرة المستقرة والوحدة بوجوب  
 ضرورية عدم بقية مؤمنة واحل الله البيع من شرطية  
 جعل المطلق حصته من الجنس لانفسه بان اخصاره انما يعنى

وحمل المطلق عليه وشرط فيه جامع منهم عميد الدين العلم بوحدة التكليف  
 ووجهه لانه اصل والظاهر انما اختلفوا في وجه الحمل والاقوى  
 وفاقا للاكثر ان من باب البيان سواء تقدم المطلق او تاخر لكن بشرط  
 عدم صدور وقت العمل اذا علم تقدم المطلق فيكون ح ناسخا فمعناها  
 دعويان الاولى حمل المطلق على المقيد والثانية كون بياننا لانا سحنا  
 لنا على الاولى نظر ما مضى في حمل العام على الخاص من فهم التقيد من  
 وناء اصل المحاورة عليه وغلبيته وشهرته والاحكام معناه الى الشغل  
 اليقيني يقتضي براءة اليقينية واجتج الاكثر فيه بانه جمع بين الدليلين  
 فيجب ان العمل بالمقيد على بهما معا دون العكس وفيه ان يمكن وجها اخر  
 انه كحمل المقيد على اصل الافراد او الحمل على التخيير لهما كالتيخير بين الزايد  
 والنقص والاصل في الامر الاستقلال ويفارق هذا الافراد بالدين  
 في مجلسين نحو له على عشرة درهم حيث يحمل على دين واحد اتفاقا بان الا  
 يعمل على الفلد الثابت بخلاف الاوامر والوجرا انهما مرجحان بالنسبة  
 لا عمل المطلق على المقيد في المحاورة سيما بعد ملاحظة لزوم المجاز فيهما  
 دون التفاضل لانه من باب اطلاق التكليف على الفرد للاستعمال فيه لكنها واردة  
 على حجة المثل ولنا على الثانية انه نوع من التخصيص فان المطلق راجع الى  
 العموم لكن على البديل وقد عرفت في العام والخاص ان الخاص مبين لانسخ

الا عند تقدم العام وحضور وقت العمل به فكذلك المطلق والمقيد  
 واحتجوا على كونه بياننا بان التقيد المتأخر لو كان ناسخا كان اختصاص  
 مثله لتساويهما في السمو، وكان المطلق عندنا خرج عن المقيد نسبي  
 لا اتحاد العلة وهو السابقي من الطرفين واللازم بطر بالاتفاق واجب  
 من الاول بان في التقيد حكما يرفع حكما فكان نسخا بخلاف التخصيص <sup>حكم</sup>  
 فيه فهو دفع لا رفع فكأنه يمكن نسخا وعن الثاني بان التقيد المتأخر يثبت  
 حكم لم يكن قبل بخلاف احكام لنسب الحكم المطلق فيه مع الزيادة وهو  
 انما يرفع تلك الزيادة ويرد على الاول بان في التخصيص حكما يرفع حكما  
 اذا المراد به التخصيص بالمخالف كما يقتضيه بيان مدنية ولا ريب ان  
 في التخصيص في قولنا لا نكره هذا عدم حكما شرعيا يرفع حكما شرعيا <sup>سقط</sup>  
 من العام استقده عن قولنا اكرم العلماء مثلا وهو وجوب اكرام هذا العالم  
 وثبتت حكمه بان ما يتاوهى عدم وجوب اكرامه فظل الفرق المذكور <sup>على</sup>  
 الثاني بان المطلق المتأخر لو رفع حكم الزيادة كما عليه ساء ان يكون  
 مثبتا للحكم في المطلق من حيث كونه مطلقا وان كان من حيث  
 كونه مقيدا فيكون كالمقيد المتأخر في كونه <sup>مقيدا</sup> من حيث لا يستقيم  
 الفرق المذكور بل الوجه في الفرق ان المطلق يتعين منه المقيد سواء  
 تقدم عليه او تاخر عنه لكن في صفة تقدم المطلق يثبت به حكم شرعي يرتفع



ما يقيد بلون سخي بخلاف صورة فاعرفه فانه يحى على المقيد من اول كل  
 قد يثبت به حكم شرعي حتى يرتفع بالمقيد فيكون رفعه سخي كذا قيل  
 وفيه انه بناء على ان النسخ عبارة عن رفع الحكم الثابت ولو في الظاهر  
 وعليه ما اذا كان الجريان في التخصيص ايضا وهو خلاف عرفهم <sup>قال</sup> اجتمع من  
 يكون مقيدنا سخي لا بيا فاما اذا خرج عن المطلق بان الدلالة لا بد ان يكون  
 مقارنة لفظ فلو كان بيا فاما كان المطلق مجازا فيه وهو فرع الدلالة  
 وهي منتفية وجوابه منع لزوم المقارنة في الدلالة على الجواز اذا لا يخلو  
 فيه الا ما خرج البيان عن الخطاب ولا منع فيه عندنا مضافا الى منع كون <sup>المطلق</sup>  
 مجازا على انه منقوض بالتخصيص لجريانه فيه ايضا وهو لا يسمي سخي اتفاقا  
 الذي لا يكون احكاما منفيين مع اتحاد الموجب وحكمه وجوب العمل  
 بها اتفاقا بقوله في كفاية الظاهر لا نعتق مكاتبا ولا نعتق مكاتبا فخر  
 وورد عليه بانه يخص لا يقيد لان النكرة المنفية تقيد العموم فبدله  
 بعضهم بقوله لا نعتق مكاتبا ولا نعتق المكاتب الكافر وفيه ان الجنس المنفي  
 يقيد ايضا على انه خارج من تعريف الاكثر مضافا الى ان للنكرة المنفية  
 عمومها حسب الملاقاة النكرة وتقيدها ثم الحكم بوجوب العمل بها معا لا يتم  
 الا على امثال المسحوق المقيد للعموم واما الجنس فلا لاحتمال حمل المطلق على  
 المقيد واما حمل العام على الخاص فهو عند تناسلها ولا تنافي هنا الثالث

ما فانا مختلفين مثل ان ظهرت فاعتق رقبته وظهرت فلا تعتق رقبته  
 كافر وحكمه حكم المطلق مع المقيد على لفظ محاورة وجهها بينهما والثاني نحو  
 ان ظهرت فاعتق رقبته وان قتلت فاعتق رقبته مومنة فلا يعتق جميع  
 مع عدم الحمل ثبتيين او منفيين او مختلفين لعدم التخصيص واختلاف العقبة  
 فعن التفتيش المنع منه مطلقا وعن اكثر الشافعية العمل ان اقتضاه القياس  
 مع شرايطه وعن بعضهم مطلقا ولا يفتي الترخيص لها **فصل** المفاخرات المطلقا  
 الى الافراد الشارحة لصيغورتهما معودة في المحاوره كالنسخة التي هي  
 المتكلم لانه الشايح في استعمال منده واعبارة فيه غلبة استعمال <sup>الحد</sup> لا التو  
 واما الافراد المندة فلا ريب في انفرادها عنها اما انما في صرف  
 العمومات عنها وفيه وجهان **المذهب** في البحر وبيان **فصل** العمل  
 ما لا يتفصح دلالة فعلا كما اذا فعل النبي فعلا لم يظهر حقه او قوله معناه  
 كالقرء في اية التريض من حقه الاشتراك واختار للاعلال وجاء وجلش  
 افعى المدينة من جهة **المذهب** ومركبا كقوله او يحفوا الذي سلبه  
 عقدة النكاح المراد بين الزوجين والمرة او بامتنان تخصيصه بالجل من  
 قوله نعم احلت لكم بهيمة الانعام الا ما يتلى عليكم والمبين بفتح الباء يقتضيه  
 فهو انفتح دلالة **فصل** المسعود جواز التكليف بالجل وعنده  
 الخطاب فلا مانع منه الا انهم لزوم **المذهب** من جهة هذه الفهم وهو <sup>الحد</sup>

اولهوا يا ذا حكم واحد فلا اجمال وان كان لغويا لم اكثر من معني فهو مجمل  
 واقع عدم الاجمال كما عليه الاكثر لنا ان الفعل المنفي في هذه التركيب  
 ان كان من قبيل العبادات ونقلنا بانها اسام للصيحة كما هو الاقوى  
 منفي لذات ممكن ويصح حل التركيب لانفاء الحقيقة حقيقة ودل ذلك  
 في ان ما نفاه باعتبار فقدته كالظهور والفاخرة شرط اوجزه والالم  
 يكون من العبادات او كان ولم نقل بانها اسام للصيحة بل الاعم فان قلنا  
 بثبوت حقيقة عرفية بهذا التركيب تكفي الفائدة في مثل لا علم الا ما <sup>تفح</sup>  
 ولا كلام الا ما فاد فيحمل عليه والفائدة في مثل لا صلوة الا بظهور  
 هي لغة وفي نحو لا تخاف الا بولي هي تبت الاثر والفتنة ايضا وان لم نقل  
 بثبوت حقيقة له عرفا فالامر دابر بين نفي الفائدة او نفي الكمال والاداء  
 ارجح لان نفي الفائدة والصحة اقرب الى نفي الحقيقة ومنها الحق وعليه <sup>الضم</sup>  
 عدم الاحمال في املاقات بل ظاهره في الاطلاق الا اذا وقعت موقع  
 حكم اخر وكما ما امسكن حيث ان الآية مسوقة لبيان حل صيد الكلب  
 احل وليس منها الى الاطلاق في اكله وعدم غسل موضع عضته الكلب  
 نظر فلا حاجة في الاطلاق كذا كان هناك فزه ما يد يشك دخوله  
 فيه عرفا وقيل الاصل في الاطلاقات الاجمال ويرجع الى العموم بالشرطين  
 المذكورين ويظهر المشقة فيما شك في دخوله فعندنا الاصل الدخول  
 وعنده

وعنده لا وضحا اختلفوا في التحريم والتحليل المضامين الى الامعان  
 نحو حرمت عليكم امهاتكم واحلت لكم بهيمة الانعام وما وداؤكم  
 والطيبات وغير ذلك وكذا غير لفظ الحل والحرق من الاحكام  
 والاكثر على عدم الاجمال لنا ان استقراء كلام العرب في المحاورات <sup>عند</sup>  
 ان المراد من الفعل المقصود من ذلك كالاكل في المأكول والملبس في  
 الملبوس والوطي في الموطوء والاولى الحمل على الانتفاعات المقصودة  
 منه كلها فبدخل في حرمة المينة الاكل والبيع والشراء ونحو ذلك وفي حرمة  
 الام انعقد عليها وفي حلية الطيبات بعينها واكلها وسائر الانتفاعات  
 بها اجمع من قال بالاجمال بانه لا ينفي تحريم العين فوجب ما يليها تحريم  
 صفة من صفاتها وفي كثير ولا ترجع فيحمل وفيه منع من الانتفاعات <sup>مقصودة</sup>  
 منها ظاهرا عرفا فحمل عليها **فصل** في ابيين فتح اسماء وموقفيض  
 المجمل وقد عرفت واما ابيين بكسر الباء فهو ما ينزل الاحمال عن الشيء  
 قد يكون قولاً وقد يكون فعلاً كما بين النبي صلى الله عليه وسلم في قوله  
 بعد قوله صلوا كما رايتون اصيل وخذوا في مناسلككم **فصل** ذهب <sup>العبدية</sup>  
 كافة الى امتناع ما حيز بيان المجمل عن وقت الخطاب والحاجة <sup>م</sup>  
 التخليف بالاطلاق فهو من فروع تلك لقاعدة الجمع عليها عند <sup>البيان</sup>  
 ويأتي على اصول الاشاعة فيهم <sup>م</sup> مجازة واما ما حيز بانه من وقت



منه حذف حروفه كثر ونحو الحق ومنه اخرون وفصل ثالث  
 فيه مراد مراد من خلافه فامنع وما لا ظاهره فاجواز واخر  
 حقه فم يجوز في النسخ اي بل اوجب بيان نسخ احوال كقوله هذا نسخ  
 وجمع حقه والخامسة على خلافه بل تاخير بيان النسخ من شرائط النسخ  
 لما دونه حدها ولم يجوز ان كان مانع ولا مانع الا ما تخيل الحكم ستعرف  
 عدله ثانيا لم يجوز لما وقع في السمع وقد وقع كثير منها قوله تعالى  
 في الصلوة واتوا الزكوة والصادق والصادقة فاقطعوا ايديهم  
 احدى واخرى فجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة مع تاخير بيان نفيها  
 من الاركان والمقدار والشرائط واستثنا العز والنصاب وتخفيض  
 الزاني بالمحصن وثالثها لم يجوز لم يرد ما حيز بيان النسخ عن المنسوخ  
 و سابعها اجابا بيات الملازمة ان لفظ المنسوخ له ظاهر في الاستمرار  
 لا يفتقر الى نسخ مجوز تاخير بيانه يوجب جواز تاخير البيان فكلما له  
 في عدم تفصيل بين النسخ وغيره غير معقول بين استثناء المستند حجة المنع  
 وحده جاز خطاب احدى بالانجية من غير بيان في الحال وهو قبيح  
 حقه هم وفيه مع الملازمة للفرق بينها لعدم فهم شيء في خطاب العز  
 في حجة منه خلاف خطاب بالمجمل حجة المفصل اما جوازه في المجمل كما  
 في قوله مع جوازه فيما له ظاهرا يرد به خلافه ففصح خطاب الحكم

بما له ظاهر وادع خلاف ظاهر من دون نصب قرينة على المراد وكذا  
 لانه اغراء بالمجمل وفيه منع لثبوت التكييفات الا بتلابنة كتكليف  
 ابراهيم بذبح ولده فلم يجوز لما وقع وانما يلزم ذلك حيث انسخ احتمال  
 التجوز وانقضاءه فيما قبل وقت الحاجة موقوف على ثبوت منع التاخير  
 وقد فرضنا عدمه وايضا ففصح ما لم يجوز ان يكون له داع الى ذلك فسل  
 المبين بفتح الباء وهو المحكم حبس تحت نوعان انص وهو لا يحتمل الخلاف  
 والظن وما يدل دلالة راجحة ويحتمل الخلاف احتمالا مرجوحا وكذا المتشابهة  
 في مقابلة حبس تحت نوعان المجمل والمماثل والكل ظاهر الا الاول وهو  
 في مقابل الظن ما يدل دلالة مرجوحة والتاويل جائز وعليه الاكثر  
 ومنه قوم ويعرفون بالظاهرة فقالوا يجب حمل الفاظ الكتاب والسنة  
 على ظاهرها لغة والتاويل بدعي ومنه ظهر كل رندقة وواجبه قومه  
 يعرفون بالمماثلة قالوا الفاظ الكتاب والسنة بالاهواء والمحققون  
 على انه يجب صرف الفاظها الى معانيها اللغوية والعرفية الا اذا قامت  
 قرينة على الخلاف فيجوز التاويل بالقرينة عقلية او نقلية قليل والمجازاة  
 كلها من باب التاويل والوجه ان يقال المجاز ما افترق بقرينة دلالة  
 على ارادة خلاف الموضوع له والمماثل ما لم يفتقر بها متعلقة في النسخ  
 وهو لغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا زالتة والنقل ومنه نسخ

الحسب في قوله منسوخ  
 ففي نسخة النسخ

مثل نقص القاضي فضاة السابق ويجوز ان يكون الحكم الاول قاصدا الى  
السنخ في ارادته والزامه لانه اخفاه لداع دعاه الله واجتج الاخرين  
بوجوه الاول انه لو لم يرتفع الحكم الاول بنفسه لم يرتفع بغيره ولا  
كان مرتفعا بطريقان الصند وهو بطلان انتفاء الصند الباقي بالظا<sup>وي</sup>  
ليس باولى من العكس فان قيل حاذ ان يكون الظاري اقوى اما  
لانه حال حدوته مقرون بالسبب فيقوى بمعلقته بخلاف الباقي فانه  
منقطع عن السبب اولانه يشمل على افراد متعددة والباقي فرد واحد  
ورد على الاول بان الثاني ايضا متعلق بالسبب كما تقرر في محله  
ان الباقي يحتاج في البقاء الى العلة لان علة الاحتياج الى العلة هي  
الامكان لا الحدوث وهو حاصل له حال البقاء فكان محتاجا وعلى  
الثاني انه ينفصل الى توارد الامثال وهو محال والوجه ان يقرر المحجة  
بان طرو الصند موقوف على خلو المحل فلا يجوز نسخ الحكم الاول بالثاني  
ورفعه بل وجب رفعه ولا حتى يحل الثاني في محله وجوابه ان الدفع  
انما هو مغل الشارع لا فعل الحكم الظاري فلا محذور في ان يكون السنخ  
دعا ولا يدل هذا التفسير على مساده الثاني ان حكم الله تعالى خطابه  
وخطابه هو كلامه وهو قديم فيمتنع عدمه واجيب بان خطابه حادث  
وليس نفس الحكم بل دليل عليه وقد يجاب بان خطابه قديم واما حلقه

المراد

فهو حادث ينصح رفعه والوجه المنع من كون كلامه قديما  
تقرر عند اصحابنا في الكتب الظلمية خلافات في وجوب  
اما ان يعلم دوام الحكم او يعلم انقطاعه وعلى الاول لا يجوز نسخ  
يخرج عن البحث وعلى الثاني ينتهي الحكم بذاته لا بطريقان عند  
وهو المظهر وفيه يجوز ان يعلم الانقطاع بالمناهي فلا يلزم الانقطاع  
نفسه يعني يعلم رفعه لانتهائها امدته فتسل الحق حوز نسخ  
ووقوع في الشرع وفي خصوص القرآن ايضا وخالف في الاول  
بعض فرق اليهود وفي الثاني ابو مسلم الاصفهاني فيهما في القرآن  
لقوله تعالى لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه لما على حجة  
بعد اجماع المسلمين عدم الدليل على المنع الا ما تخيله غم وسعر  
بطلانه وهو وقوعه سيما في القرآن اية العدة فان قوله تعالى  
يتوفون ويذرون ازواجه وصيته لارواهم متاعا الى احوالهم  
اخراج الدالة على وجوب الاتفاق عليها في قول وهو عند الله  
فان خرجت انقضت عدتها ولا يبقى لها سحت به رفعه  
وعشر اتفاقا واجاب الاصفهاني عنها بان حكمها باق في حصة  
كالحامل اذا كانت امد حملها عام فتعد ما حول ورواها  
في ليس بالحوال بل بالوضع لدوام الحكم معه بحسب نسخ في حصة



ولم يعتبر في النسخ نسخ الحكم الاول بالمرة واية القبلة حيث نسخت  
 الصلوة الى بيت المقدس الى سطر المسجد الحرام واجاب عنه بهقاء  
 الحكم في الجملة ايضا واوعده الاستنباه و جوابه كما لا اول وكذا آية  
 الصدقة قبل الجوى ونحوها وجواب الاصفهاني عنها هذا يا نجت  
 وربما يناهز انكاره اسلامه لسبوت النسخ في الشيء ضرورة واما ما  
 تمسك من الاية فدفع بان المراد انه لا ياية كتاب من خلفه بطله  
 ولم يتقدم ما يفهم ان النسخ عند جماعة ليس ابطالا بل بيان الحكم  
 على ان المقدع عندنا ان النسخ ليس ابطالا بل تحمیل للشيء برفع الاسباب  
 الى الاسهل ووضع الامر والا غلا كما في قول ميسر ٤ على ان الصير  
 في ياية لعله رجع الى المجموع واما اليهود ففرقة منغوه عقلا وطائفة  
 سمعوا جماعة جوزوه منهم لكنها انكسرت معجزات نبينا وفرقة اقرت بها  
 واعترفت بنبوة العرب خاصة وجماعة قالوا هذا الرسول الموعود  
 في النبوة ياتي بعد مجتهم على استحالة النسخ عقلا ونقله واستحالة كون  
 السبوت حنا قتها والامر فيقضي كونه حسنا ورفع كونه قبيحا وجواب  
 هذا بناء على كون الحسن والقيح ذاتيين للاشياء وهو م بل قد يختلف  
 ما وجوه والاعتبار عظم اليقيم تاديبا وظلما وترب الادوية واهل  
 الاغذية قد يكون مصلحة في وقت ومفسدة في وقت نعم ما كانت

المصار

المصالح والمفاسد فيه ذائبة كفتح وحسن الاحسان لا نسخ فيه وهذا  
 كانت الاصول الخمسة للفقهاء بنوعها محفوظة في الشرائع  
 كلها وهي حفظ الاديان وحفظ العقول وحفظ الاموال وحفظ  
 النفوس وحفظ الانساب وكان التوحيد محفوظا بينها وقد حررنا  
 في بعض المقامات ان تكون على كل دهر دواء خاضع له  
 ان يعود الى الصحة كما بدنت اول مرة وح يظهر دولة العدل في  
 انظلم بالمرة ويملا الله الارض قسطا وعدلا بعد ما ملئت ظلما وجورا  
 والانبيا واطباء الربوب يدعون المرضى بمعايير الشرايع واشربة  
 الاخلاق وترى ابق التوحيد من الامراض المزمنة الاثنية والبرص  
 والجذام الاخلاق الرزيلة وسعوم الشرك المهلكة وكما يجوز انتقال  
 الامراض من مرض الى مرض حسب الارمان والاهوية في الطب المسمى  
 فينعكس المعالجة فكذلك في الطب الالهي فلا يلزم احدوا احد كونه  
 وكلما جاز لا دليل على عدمه الا بوجهان تين ١- ليس فليس واحتملوا  
 عليه ايضا بل لزوم البقاء في حقيقة نعم على فرض النسخ وشروط الظهور بعد النسخ  
 بيان الملازمة لان الحكم الاول من وجهين ١- ان يكون النسخ في حق  
 رضاء لها وهي بطا ولا يلزم البقاء والبرهان في حقيقة نعم لنفوذ  
 بعواقب الامور وجوابه منع الملازمة في شرطية ان النسخ في مرة

ثم بان بل كان في قوة ما بينهما ولذا كانت الأصول الخمسة للفقهاء محفوظة  
في تراجم نصوصها لاستقصائها لتبديلها ما استقامها ومن هذا الباب جمع  
امامنا من حرمة المسكرات المذيلة للعقول كالحمر والفقاع في الشراج  
صناخه و اليهود ويهود هذه الامة حيث قالوا كانت محلة <sup>تسخت</sup> فتمسخت  
نجليته بالحرقة وهو امتراء على الشرايع والشيخ يجري ما تبدل حسنة <sup>فتحة</sup>  
بالوجه والاعتبارات فيفتح الى ان يستقر في شريعة جامعة كاملة من  
جميع الجهات فكانت حاقه وهي هذه الشريعة لما لا ينفرد اكل منها في الجمع  
واكل لمن له قلب او الف الجمع وهو يشهد **فصل** لا ريب في جواز  
الشيخ بعد حضور وقت العمل بتمامه والتمكن منه سواء فعله اولم يفعل  
ولام يكن الكفار مكلفين بالفروع بل العصاة التاركين للفعل ارسا  
واختلفوا في جوازه قبل وقت العمل فأكبر اصحابنا والمعتزلة وبعض <sup>شاع</sup> <sup>الاشاعرة</sup>  
من عدم وهو لا يوقى وغر المعيد منا واكثر الاشاعرة والشافعية على  
جواز وقيل بالوقف وذلك بخلاف ان يقول هم يوم الخميس وقبل محبتي  
خميس قال لا يتم يوم الخميس لنا على عدم الجواز وجوه الاول لو جاز ذلك  
لزم ابتداء والتالي بطلانها قالوا من شاء في حقه ثم لا نهجهل فالمقدم مثله  
بان الملازمة ان يستلزم التقيد في الملازمة مع اتحاد الفعل واما وجهه  
ثاني لو جاز لزم كون الشيء الواحد حسنا متحيا واللام بطله فالملزوم

فالملزوم مثله بيان الملازمة ان مقتضى الامر في ذلك وقت  
لستدعي كونه حسنا والشيء منه كونه قبيحا واما بطلان الملازمة  
فقط للزوم اجتماع الصنفين في محل واحد وهو مع <sup>ثالث</sup> لو جاز لزم  
بالفتح كما يدل عليه ان النهي قد تعلق بمثل ما امر به لا نفسه وكذا  
الامر فهو بطل لان المامور به هو الطبيعة امر ونهيها وقد ورد النسخ  
بها وايضا لم يحصل في ضمن فرد حق يقصود هناك ما يزيلها فان  
اختلف مورد الامر والهي فلا نسخ والابقى الاشكال فيل او  
نقول ان امكن التميز بينهما فلا نسخ والالزم التكليف بما لا يطاق  
وكذلك ما يدل ان الامر يتعلق باعتقاد وحب الفعل واسا يخ نفسه  
وكذلك النهي الاول والنسخ اذ ذلك خارج عن النزاع لعدم توارده  
الامر والهي على مورد واحد فلا نسخ حجة المجهولين وجوه الاول  
قوله بعد مجيئ الله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب فانه يجوز  
يتناول النسخ قبل حضور وقت العمل وفيه ان اريد نسخ الامر اتملا  
الذي الغرض منه الامتحان فهو خارج عن الباب لعدم توارده الامر  
والهي عن محل واحد بل الامر يتعلق بالاعتقاد والهي بالفعل وان اريد  
بنسخ التكوينات كاحياء زبد واما تدمر فهو خارج بغيره وان اريد  
بمحو الامر قبل حضور وقت العمل عما هو مطلوب بذاته في الواقع وهو



سنة كما هو مروي عن علي بن ابي طالب عليه السلام  
في ثبوت منعه فخصص المصنف في الحديث بالبرهان المذكور  
في شتات امره مع وجوه الاقتضاءات مثل العبد الاثم المأمور  
في العار ثم ادركه شفاعته الشفيع فامر به الجنة لان اهلية بائنه  
اهلية النار واهلية بالشفاعة اهلية الجنة وهو الهداء المصطلح  
في من خواص مذهب الشيعة بانه تعالى امر ابراهيم بدينج ولده  
اسمعه ثم نسخ ذلك قبل وقت الذبح فان الظاهر من قول اسمعيل يا ابي  
نفل ما تؤمر بعد قول ابراهيم اني رايت في المنام اني اذبحك وفيه  
ان هذا هو البلاء المبين وغير ذلك ما يستفاد من المقام في الآية  
مثل الفداء والاقدام على تزوج ذلك الولد الذي لو لم يكن مأمورا  
بذبحه لم ينسج من مثله داله على انه كان مأمورا بالذبح لا بمجرد المقدمات  
وفيه ان امره بالامتناع والظهار مرتبها في الاخلاص لله تعالى  
وعدمه بما هو عليه من ان الذبح كان مطلوبا بالله تعالى ثم نسخ الامر وظاهر  
المرويات فان من ارادة المأمور به الا ان القاطع اخرجه عن الظاهر  
وبدله عليه انه لم يأت بالذبح في المقام با بمقدمات وقد صدقت  
الزوايا يستدل به فان المتعدي المتعدي بنفسه ظاهرا جعل الشيء صادقا  
مقابلا للواقع وذلك يقتضي ان يكون الواقع منه في المنام نفس ما وقع

منه في الحقيقة فلا يلزم النسخ على انه قال في المنام اني اذبح  
لاذبحتك واما عده بلاء فلاجل توطين النفس على المنع وتسلية  
الامر لو امره به ثم او من حيث قضاء الظاهر بورد الامر به اذ  
ما ورد ان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر ليلة المعراج بخمسين صلوة ثم راح الى ارض  
عادت الى حمص واجيب بالظن في تلك الاخبار بقضائها المعنى على  
النبي صلى الله عليه واله وسلم من حيث اقامه على المراجعة في الاول امر اطلقه وثانيا ما به  
يوجد ان يكون نسخا قبل التمكن لان علم المكلفين من تربية التكليف  
او اخبار الامام عن الاحباب فيما بعد معلقا بعدم شفاعته النبي صلى الله عليه واله وسلم  
فيندرج تحت الهداء المصطلح عندنا والوجه ذلك المراجع المصلحة  
قد يتعلق بنفس الامر والبرهان فجاز الاقتضاء عليها من دون ارادة  
الفعل وجوابه انه ليس من محل النزاع اذ النزاع انما هو في الاول امر  
الحقيقية لا الامتناع ثم اقول ملاك الامر هو ان الامر عندنا يتبع  
الحسن والقبح والمصالح والمفاسد فلا يجوز النسخ قبل حصول وقت العمل  
الزوم المحذورات المذكورة وعند الشافعية لا يتبع الحسن والقبح  
ولا يتبع الامر بالمفسدة والبرهان عن المصلحة ولا حقيقة فلا حكم قبل نسخ  
فليس هناك ما يلزم منه البطلان والقبح فجاز عندهم ذلك وهو صواب  
يقتضي المنع والا سول الله تعالى في قوله تعالى فاستأذنيهم



الاكثرون بكوفيها قطعين وكون خبر الواحد طلبا ولا يترك القطع  
 بالظن وادعى بعضهم الاجماع عليه في ق ان تم الاجماع فهو فلا يمكن  
 الجواز لان القدر المقطع هو متن الكتاب والسنة المتواترة ولما  
 الدلالة فلامع انه لو صرح بالتأيد صار عاما جاز تخصيصه بظن ائمة  
 الا انه قليل الفائدة عندنا لندوته واجتهج عليه في ل اعدم مساعدت  
 ادلة مجية خبر الواحد في مقابل الكتاب بحيث ينسخ به لان الدليل  
 على المجتبه ان كان هو الاجماع فهو منوع وان كان هو الايات فظاهر  
 انها من باب العموم او الاطلاق وهي موهنة بذهاب العظم على خلافها  
 2 وان كان من جهة سد باب العلم فهو انما يقتضي طريقا مظهر  
 الاعتبار وظاهره من ح كالحكماء يحصل منه الظن وظان اخبار الاعداد  
 الناسخة ليست من الطرق المكنونة الاعتبار وبه يفرق بين جواز تخصيص  
 به وعدم جواز النسخ لان ذهاب العظم يعارضها في التخصيص والوجه  
 ما استدلل به الاكثر حيث ان النسخ رفع فلا يجوز رفع حكم مقطوع به بمجرد  
 ظن نسخ وفي جوازه نسخ باب لمفسدة ايض والظن من الاحكام العامة  
 عليه اجتهج المجتهدون بوجوه احدها عدم الفرق بينه وبين التخصيص به  
 وهو جائز فكذا النسخ بيان ذلك ان النسخ تخصيص في الاركان وفيه ان  
 ان النسخ ابطال للدليل ورفع بخلاف التخصيص فانه بيان ورفع ثابتهما

لو لم يجوز لما وقع وقد وقع فان التوجه الى بيت المقدس كان متوقفا  
 عند اهل مسجد قبا فلما سمعوا صنادي الرسول ص ينادي بان القبلة  
 قد حوت الى الكعبة استندوا اليها ولم ينكر عليهم وقد نسخ قل لا  
 فيما اوحى الي الاية بما روي اعاد انهم نهى عن اكل كل ذي ناب  
 والحراب المنع من انهم استنادوا على خبر الواحد بل لعل التعويل  
 كان عليه لكونه محفوظا بالقرينة العلية مع انه قصته واقعة لا تعلم وجمعها  
 ومن الثاني لانهم انهم من باب النسخ بل التخصيص لو روي رواية قبل  
 العمل بحوم الاية وايضا القصر منها لعله اصناف اوان حليته ما ثبتت  
 النبي عنه بعد كانت قبل النبي من جهة الاصل وقدر ان رفع الاصول ليس  
 نسخا ثابتهما ان تبع الاثار يقتضي انه م يبحث الاحاد الى الاطراف  
 لتعليم الاحكام وهي مستمدة على النسخ وعينه ولم ينقل الفرق فكان  
 اخبارهم حجة وفيه لو كان لعله كان في نسخ ما ثبت بالاحاد ايها ادكا  
 محفوظا بقراين العلم او كان قبولهم تقليدا للناقل ونقله فتوى المفتي  
 هو المكلف بمعرفة النسخ من المشيخ فصل اختلف العامة في جواز  
 نسخ الاجماع والنسخ به وبما اختلف على ان الاجماع هل ينقصد قبل  
 الوحي ام لا والاكثر من منهم على ان الاجماع انما يتحقق بعد وفاته لان ان دخل قوله في  
 وجع فالنسخ اما الاجماع او السنة او القياس والقياس حجة عند اهل المكن



على خلاف اجماع واما السنة فالفرض كونها قبل اجماع والتاخر  
يشترط ان يكون متأخرا واما الاجماع فلا بد له من مستند اما النص  
او القياس والاول يوجب بطلان الاجماع لكونه على خلاف النص  
فالنسخ واما القياس فيكون الثاني بطلا لما مر واما انه لا يكون  
ناسخا فلان المنسوخ امان نص او قياس او اجماع والكل بطل اما الاول  
فلا متناع الخفاء اجماع على خلاف النص والقياس واما الثالث فلا  
باطل في نفسه هكذا احرروه واسند السيد منا في عدم الجواز على  
الاجماع والشخ على انه دليل عقلي والنسخ لا يكون بدليل شرعي وضم  
على انه انما يكون عن سند قطعي فهو النسخ لا الاجماع والوجه ان  
تحقق الاجماع على دوام الحكم فلا نسخ فيه وان العقد على الحكم في الجملة  
فلما لم يكن هناك اطلاق وظهور في الدوام لمخلافه لا يسمي نسخا واما النسخ  
به فلا مانع منه لانه كاشف عندنا قول المعصوم او عقله او تقرير  
**مصل** زيادة العبادة المستقلة على العبادة ليست نسخا عندهم  
لانه لا يرفع الا عدم الحكم والاصل وقدمانه مثله لا يستحق نسخا ولعله  
عند عدم حكم الشرع بالحصر والا كان نسخا له كذا في وفيه ان الحكم بعد  
الوجود ليس من الاحكام واختلفوا في الغير المستقلة كزيادة وكعتين  
على دكتين والحق انه نسخ لا خلاف حقايق العبادة الغير المستقلة

٢١٨  
بأختلاف هيئاتها وخالف في الاول قوم وفي الثاني كذلك **لنسخ**  
**مصل** يعرف النسخ بتنصيب الشرع كقوله هذا نسخ او قوله  
كنت نهيتكم عن زيارة المقابر الا فروروها وبالاجماع وبالعلم  
بالتاخر لضبط التاريخ ولو لم يعلم وجب لوقف والرجوع الى الامور  
**مصل** يجوز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس وبما معا والخلل  
فيها لا يلغى اليه وقد ورد ان الشيخ والشيخة اذا زنيا فارجموهما  
نكالا من الحق كما ناس القرآن فنسخ تلاوتهما مع استقرار حكمه واما  
الثاني فمثل تبديل العدة بالحول بأربعة اشهر وعشر وهما فروي ان  
سورة الاحزاب كانت تعدل سورة البقرة ونسخ حكمها وتلاوتها  
والحمد لله **اولا واحدا** تمت المجلد الاول من كتاب

الافكار ونتائج الانظار تبصرة للبتدين  
وتذكرة المنتهين الوسط الجامع  
والمختصر النافع تلخيص  
الاصول وكفاية  
المأمول  
من تصليفه في بلد من بلاد  
الدين في شهر ربيع الثاني  
سنة ١٢٨٠

کتابخانه  
فائزکده انوار و معارف اسلامی



